

Certified true copy XXI-6 (ARABIC)  
Copie certifiée conforme XXI-6 (ARABIC)  
October 2002





I hereby certify that the foregoing text is a true copy of the United Nations Convention on the Law of the Sea, concluded at Montego Bay, Jamaica, on 10 December 1982, the original of which is deposited with the Secretary-General of the United Nations.

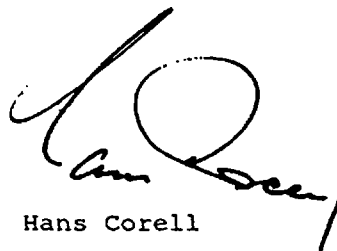
The original also comprises two separate signature-page volumes; one for the signatures effected with the Government of Jamaica and another for the signatures effected with the Secretary-General of the United Nations in New York.

For the Secretary-General,  
The Legal Counsel  
(Under-Secretary-General  
for Legal Affairs)

Je certifie que le texte qui précède est la copie conforme de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer, conclue à Montego Bay, (Jamaïque) le 10 décembre 1982, dont l'original est déposé auprès du Secrétaire général des Nations Unies.

L'original comprend en outre deux volumes de pages de signature; l'un pour les signatures effectuées auprès du Gouvernement de la Jamaïque, l'autre pour les signatures effectuées auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies à New York.

Pour le Secrétaire général,  
Le Conseiller juridique  
(Secrétaire général adjoint  
aux affaires juridiques)



Hans Corell

United Nations, New York  
16 November 1995

Organisation des Nations Unies  
New York, le 16 novembre 1995



' ٢ ' لأغراض تطبيق الفقرات ١ و ٢ و ٣ من المادة ٣١٦ ، تعتبر وثيقة التثبيت الرسمي أو الانضمام الصادرة عن منظمة دولية بشأن تعديل ما ، يكون لها بشأن موضوعه كله اختصاص بموجب المادة ٥ من هذا المرفق ، بأنها وثيقة التصديق أو الانضمام لكل من الدول الأعضاء التي هي دول أطراف ؛

' ٣ ' لا تؤخذ بعين الاعتبار وثيقة التثبيت الرسمي أو الانضمام الصادرة عن منظمة دولية ، في تطبيق الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٣١٦ فيما يتعلق بجميع التعديلات الأخرى ؛

' ١ ' (ج) لا يجوز لمنظمة دولية أن تنسحب من هذه الاتفاقية وفقا للمادة ٣١٧ ، اذا كانت احدى الدول الأعضاء فيها دولة طرفاً واذا كانت لا تزال تتوافر فيها الشروط المحددة في المادة ١ من هذا المرفق ؛

' ٢ ' تنسحب المنظمة الدولية من الاتفاقية اذا لم تعد أية دولة من دولها الأعضاء دولة طرفاً أو اذا لم تعد تتوفر فيها الشروط المحددة في المادة ١ من هذا المرفق . ويسرى مفعول هذا الانسحاب فوراً .

٢ - لأية دولة طرف أن تطلب الى منظمة دولية أو الى الدول الأعضاء فيها التي هي دول أطراف تقديم معلومات عن الجهة المسؤولة في أية مسألة محددة . وعلى المنظمة والدول الأعضاء المعنية ، تقديم هذه المعلومات . وتنجم عن عدم تقديم هذه المعلومات خلال فترة معقولة أو عن تقديم معلومات متناقضة مسؤولة تضامنية وفردية .

## المادة ٧

### تسوية المنازعات

١ - تكون المنظمة الدولية ، عند ايداع وثيقة تشيبتها الرسمي أو انضمامها ، أو في أي وقت بعد ذلك ، حرة في أن تختار ، بواسطة تصريح كتابي ، واحدة أو أكثر من وسائل تسوية المنازعات المتعلقة بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها ، المشار إليها في الفقرة الفرعية ( أ ) أو ( ج ) أو ( د ) من الفقرة ١ من المادة ٢٨٧ .

٢ - ينطبق الجزء الخامس عشر ، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال ، على أي نزاع بين الأطراف في هذه الاتفاقية يكون واحد منهم أو أكثر منظمات دولية .

٣ - حين تكون منظمة دولية ودولة أو أكثر من الدول الأعضاء فيها أطرافاً متضامنين في نزاع ما ، وأطرافاً ذوى مصلحة مشتركة ، تعتبر المنظمة قد قبلت ذات الاجراء الذي قبلته الدول الأعضاء لتسوية المنازعات ، الا أنه حين تكون دولة عضو قد اختارت محكمة العدل الدولية ففقد بموجب المادة ٢٨٧ ، فان المنظمة والدولة العضو المعنية تعتبران قد قبلتا التحكيم طبقاً للمرفق السابع ، ما لم يتفق الأطراف في النزاع على غير ذلك .

## المادة ٨

### حدود انطباق الجزء السابع عشر

ينطبق الجزء السابع عشر ، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال ، على منظمة دولية ، باستثناء ما يتعلق بما يلي :

( أ ) لا تؤخذ بعين الاعتبار وثيقة التثبيت الرسمي أو الانضمام الصادرة عن منظمة دولية في تطبيق الفقرة ١ من المادة ٣٠٨ ؛

( ب ) ' ١ ' تكون للمنظمة الدولية أهلية خالصة فيما يتعلق بتطبيق المواد ٣١٢ الى ٣١٥ ، بقدر ما لها من اختصاص بموجب المادة ٥ من هذا المرفق بشأن موضوع التعديل كله ؛

المادة ٥

التصريحات والاطارات وتبليغ المعلومات

١ - تتضمن وثيقة التثبيت الرسمي أو الانضمام الخاصة بالمنظمة الدولية تصريحاً يحدد المسائل الخاضعة لهذه الاتفاقية ، التي نقل اليها الاختصاص بشأنها من قبل الدول الأعضاء التي هي أطراف في هذه الاتفاقية .

٢ - تصدر الدولة العضو في منظمة دولية ، عند تصديقها على هذه الاتفاقية أو انضمامها اليها أو عند ايداع المنظمة وثيقة تثبيتها الرسمي أو انضمامها ، أيهما جاء لاحقاً ، تصريحاً تحدد فيه المسائل الخاضعة لهذه الاتفاقية ، التي نقلت الاختصاص بشأنها الى المنظمة .

٣ - تعتبر الدول الأطراف الأعضاء في منظمة دولية طرف في هذه الاتفاقية صاحبة اختصاص بشأن جميع المسائل التي تخضع لهذه الاتفاقية والتي لم تقم تلك الدول باصدار تصريح أو تبليغ أو اخطار محدد بالاخصاص المنقول الى المنظمة بموجب هذه المادة .

٤ - تخطر المنظمة الدولية والدول الأعضاء فيها التي هي دول اطراف في الاتفاقية ، دون ابطاء ، وديع الاتفاقية بأية تغييرات قد تطرأ على توزيع الاختصاصات المحددة في التصريحات الصادرة بمقتضى الفقرتين ١ و ٢ ، بما في ذلك النقل الجديد للاختصاص .

٥ - لأي دولة طرف أن تطلب الى المنظمة الدولية والى الدول الأعضاء فيها التي هي دول اطراف في الاتفاقية ، تقديم معلومات عن الجهة المختصة في أية مسألة محددة تكون قد اثرت . وعلى المنظمة والدول الأعضاء المعنية تقديم هذه المعلومات خلال فترة معقولة . ويجوز أيضاً للمنظمة الدولية وللدول الأعضاء تقديم هذه المعلومات بمبادرة منها .

٦ - تحدد التصريحات والاطارات والتبليغ بالمعلومات الصادرة بموجب هذه المادة طبيعة الاختصاصات المنقولة ومداهما .

المادة ٦

المسؤولية

١ - يتحمل الأطراف ذو الاختصاص بمقتضى المادة ٥ من هذا المرفق المسؤولية عن عدم الوفاء بالالتزامات أو عن أى انتهاك آخر لهذه الاتفاقية .

المادة ٤

مدى المشاركة والحقوق والواجبات

١ - تتضمن وثيقة التثبيت الرسمي أو الانضمام التي تودعها منظمة دولية تعهدا بتبني حقوق الدول وواجباتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بصدور المسائل التي نقل إليها الاختصاص بشأنها من قبل الدول الأعضاء فيها والتي هي دول أطراف في هذه الاتفاقية .

٢ - تكون المنظمة الدولية طرفاً في هذه الاتفاقية بقدر ما لها من اختصاص مبيّن في التصريحات أو التبليغ بالمعلومات أو الاخطارات المشار إليها في المادة ٥ من هذا المرفق .

٣ - تمارس هذه المنظمة الدولية الحقوق وتؤدي الواجبات التي لولا ذلك لكانت، وفقاً لهذه الاتفاقية ، حقوقاً وواجباتاً للدول الأعضاء فيها التي هي دول أطراف ، بصدور المسائل التي نقل إليها الاختصاص بشأنها من قبل تلك الدول الأعضاء . ولا تمارس الدول الأعضاء في تلك المنظمة الاختصاص الذي نقلته إليها .

٤ - لا تؤدي مشاركة هذه المنظمة الدولية ، بأي حال ، أي زيادة في التمثيل الذي لولا ذلك لكان من حق الدول الأعضاء فيها التي هي دول أطراف ، بما في ذلك الحق في اتخاذ القرارات .

٥ - لا تمنح مشاركة هذه المنظمة الدولية ، بأي حال ، أية حقوق منصوص عليها في هذه الاتفاقية لدول أعضاء في تلك المنظمة ليست دولاً أطرافاً في هذه الاتفاقية .

٦ - في حالة قيام تنازع بين التزامات المنظمة الدولية بموجب هذه الاتفاقية والتزاماتها بموجب الاتفاق المنشئ لها أو أية صكوك تتصل به ، يكون الرجحان للالتزامات بموجب هذه الاتفاقية .

المرفق التاسع  
مشاركة المنظمات الدولية

المادة ١  
المصطلحات المستخدمة

لأغراض المادة ٣٠ هـ وهذا المرفق ، تعني " المنظمة الدولية " منظمة دولية حكومية شكلتها دول ونقلت اليها الدول الأعضاء فيها اختصاصها في مسائل تخضع لهذه الاتفاقية ، بما في ذلك اختصاص الدخول في معاهدات بصدد تلك المسائل .

المادة ٢  
التوقيع

يجوز لمنظمة دولية أن توقع على هذه الاتفاقية اذا كانت أغلبية الدول الأعضاء فيها من الدول الموقعة عليها . وتصدر المنظمة الدولية عند التوقيع تصريحاً يحدد المسائل الخاضعة لهذه الاتفاقية والتي نقل الاختصاص بشأنها الى تلك المنظمة من الدول الأعضاء فيها الموقعة على الاتفاقية ، وطبيعة ومدى ذلك الاختصاص .

المادة ٣  
التثبيت الرسمي والانضمام

- ١ - يجوز للمنظمة الدولية ايداع وثيقة تثبيتها الرسمي أو انضمامها اذا أودعت أغلبية الدول الأعضاء فيها وثائق تصديقها أو انضمامها .
- ٢ - تتضمن الوثيقة التي تودعها المنظمة الدولية التعهدات والتصريحات المطلوبة في العادتين ٤ و ٥ من هذا المرفق .

- ( و ) يشغل ما قد يطرأ من شواغر بالطريقة المنصوص عليها للتعيينات الأصلية .  
( ز ) يعين الأطراف ذوو المصلحة المشتركة ، معا عن طريق الاتفاق ، عضوين  
اثنين من أعضاء المحكمة . وفي حالة وجود أطراف عديدين ذوى مصالح مختلفة ، أو وجود  
خلاف حول ما اذا كانت مصلحتهم مشتركة ، يعين كل منهم عضوا واحدا من أعضاء المحكمة .  
( ح ) في المنازعات التي تقوم بين أكثر من طرفين ، تنطبق احكام الفقرات ( أ )  
الى ( و ) الى أقصى حد ممكن .

#### المادة ٤

#### أحكام عامة

تنطبق أحكام المواد ٤ الى ١٣ من المرفق السابع ، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف  
الحال ، على دعوى التحكيم الخاص وفقا لهذا المرفق .

#### المادة ٥

#### تقصي الحقائق

- ١ - يجوز للأطراف في نزاع يتعلق بتفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية التي  
تتناول ( ١ ) مصادد الأسماك ، ( ٢ ) أو حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، ( ٣ ) أو البحث  
العلمي البحري ، ( ٤ ) أو الملاحة ، بما في ذلك التلوث من السفن وعن طريق الاغراق ، أن  
تتفق في أى وقت على ان تطلب من محكمة تحكيم خاص مشكلة وفقا لأحكام المادة ٣ من هذا  
المرفق أن تجرى تحقيقا وأن تثبت الوقائع المسببة للنزاع .
- ٢ - ما لم تتفق الأطراف على غير ذلك ، تعتبر نتائج الوقائع التي تنتهي اليها  
هيئة التحكيم الخاص العاملة وفقا للفقرة ١ باثة بين الأطراف .
- ٣ - يجوز لمحكمة التحكيم الخاص ، اذا طلب منها ذلك جميع اطراف النزاع ، أن  
تضع توصيات تشكل ، دون ان تكون لها قوة القرار ، مجرد الاساس الذى تستند اليه  
الأطراف في إعادة النظر في المسائل المسببة للنزاع .
- ٤ - رهنا بمراعاة الفقرة ٢ ، تقوم محكمة التحكيم الخاص بمهمتها وفقا لأحكام  
هذا المرفق ، ما لم تتفق الاطراف على غير ذلك .



٥ - يظل اسم الخبير في القائمة الى أن تسحبه الدولة الطرف التي سمته ، الا انه يشترط أن يواصل هذا الخبير عمله في أية محكمة تحكيم خاص عين فيها حتى انتهاء الدعوى المعروضة على محكمة التحكيم الخاص تلك .

### المادة ٣

#### تشكيل محكمة التحكيم الخاص

لأغراض الدعوى التي تقام بموجب هذا المرفق ، تتشكل محكمة التحكيم الخاص على النحو التالي ، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك :

( أ ) رهنا بمراعاة الفقرة الفرعية ( ز ) ، تتألف محكمة التحكيم الخاص من خمسة أعضاء .  
( ب ) يعين الطرف الذي يقيم الدعوى عضوين يفضل اختيارهما من القائمة أو القوائم المناسبة المشار إليها في المادة ٢ من هذا المرفق والمتعلقة بالمسائل موضوع النزاع ويجوز أن يكون احدهما من مواطنيه . وتكون التعيينات مشمولة بالاخطار المشار اليه في المادة ١ من هذا المرفق .

( ج ) يعين الطرف الآخر في النزاع ، في غضون ٣٠ يوما من استلام الاخطار المشار اليه في المادة ١ من هذا المرفق ، عضوين يفضل اختيارهما من القائمة ويجوز أن يكون احدهما من مواطنيه . وإذا لم يتم التعيين خلال تلك الفترة ، جاز للطرف الذي أقام الدعوة أن يطلب ، في غضون اسبوعين من انتهاء تلك الفترة ، أن يتم التعيين وفقا للفقرة الفرعية ( هـ ) .

( د ) يعين طرفا النزاع بالاتفاق فيما بينهما رئيس محكمة التحكيم الخاص الذي يفضل أن يتم اختياره من القائمة المناسبة وأن يكون من مواطني دولة ثالثة ، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك . وإذا لم يتمكن الطرفان في غضون ٣٠ يوما من استلام الاخطار المشار اليه في المادة ١ من هذا المرفق ، من التوصل الى اتفاق بشأن تعيين الرئيس ، تم التعيين وفقا للفقرة الفرعية ( هـ ) ، بناء على طلب أحد طرفي النزاع . ويقدم هذا الطلب في غضون اسبوعين من انقضاء فترة الثلاثين يوما المذكورة آنفا .

( هـ ) ما لم يتفق الطرفان على تكليف شخص أو دولة ثالثة من اختيارهما باجراء التعيين ، يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بالتعيين اللازم في غضون ٣٠ يوما من استلام طلب بموجب الفقرتين الفرعيتين ( ج ) و ( د ) . ويجرى التعيين المشار اليه في هذه الفقرة الفرعية بالاختيار من قائمة أو قوائم الخبراء المشار إليها في المادة ٢ من هذا المرفق وبالتشاور مع طرفي النزاع والمنظمة الدولية المناسبة ، ويكون الأعضاء المعينون على هذا الوجه من جنسيات مختلفة ، ولا يجوز أن يكونوا من العاملين في خدمة أى من طرفي النزاع أو من العقيمين عادة في اقليمه أو من مواطنيه .

## المرفق الثامن

### التحكيم الخاص

#### المادة ١

#### الهدء باجراءات التحكيم الخاص

رهناء بمراعاة الجزء الخامس عشر ، يجوز لأى طرف فى نزاع يتعلق بتفسير أو تطبيق مواد هذه الاتفاقية التى تتناول ( ١ ) مصادد الأسماك ، ( ٢ ) حماية البيئة والحفاظ عليها ، ( ٣ ) البحث العلمى البحرى ، ( ٤ ) الملاحة ، بما فى ذلك التلوث من السفن وعن طريق الاغراق أن يخضع النزاع لاجراءات التحكيم الخاص المنصوص عليه فى هذا المرفق ، باخطار كتابى يوجهه الى الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى فى النزاع . ويكون الاخطار مصحوباً ببيان بالادعاء وبالأسس التى يستند إليها .

#### المادة ٢

#### قوائم الخبراء

- ١ - توضع قائمة خبراء ويحتفظ بها بشأن كل من ميادين ( ١ ) مصادد الأسماك ، ( ٢ ) وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، ( ٣ ) والبحث العلمى البحرى ، ( ٤ ) والملاحة ، بما فى ذلك التلوث من السفن وعن طريق الاغراق .
- ٢ - تتولى اعداد قوائم الخبراء والاحتفاظ بها ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فى ميدان مصادد الأسماك ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فى ميدان حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، واللجنة الأوقيانوغرافية الدولية الحكومية فى ميدان البحث العلمى البحرى ، والمنظمة الدولية للملاحة البحرية فى ميدان الملاحة ، بما فى ذلك التلوث من السفن وعن طريق الاغراق ، أو فى كل حالة ، الهيئة الفرعية المناسبة المعنية التى تكون احدى المنظمات المذكورة قد أوكلت إليها هذه المهمة .
- ٣ - يحق لكل دولة طرف أن تسمى خبيرين فى كل ميدان تكون كفاءتها فى الجوانب القانونية أو العلمية أو التقنية للميدان المذكور ثابتة ومعترف بها عامة ، ويتمتعان بأوسع شهرة فى الانصاف والنزاهة . وتتكون القائمة المناسبة فى كل ميدان من أسماء الأشخاص الذين تمت تسميتهم بهذه الطريقة .
- ٤ - اذا حدث فى أى وقت أن صار عدد الخبراء الذين سميتهم دولة طرف فى القائمة المكونة على هذا النحو أقل من اثنين ، حق لتلك الدولة الطرف أن تسمى آخرين حسب ما يلزم .

المادة ١٢

تفسير الحكم أو تنفيذه

١ - لأي من طرفي النزاع أن يعرض على محكمة التحكيم التي أصدرت الحكم أي خلاف قد ينشأ بين الطرفين بشأن تفسير الحكم أو طريقة تنفيذه ، لكي تبت في هذا الخلاف . ولهذا الغرض ، يشغل أي شاغر قد يطرأ في المحكمة على النحو المنصوص عليه للتعيينات الأصلية لأعضائها .

٢ - يجوز أن يعرض أي خلاف من هذا القبيل ، باتفاق جميع أطراف النزاع على محكمة أخرى بمقتضى المادة ٢٨٧ .

المادة ١٣

انطباق هذه الأحكام على كيانات غير الدول الأطراف

تنطبق أحكام هذا المرفق ، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال ، على أي نزاع يشمل كيانات غير الدول الأطراف .

## المادة ٨

### الأغلبية المطلوبة للقرارات

تتخذ قرارات محكمة التحكيم بأغلبية أصوات أعضائها ، ولا يشكل غياب أقل من نصف أعضائها أو امتناعهم عن التصويت حائلا دون وصول المحكمة الى قرار . وفي حالة تساوى الأصوات يكون للرئيس صوت مرجح .

## المادة ٩

### التخلف عن المشور

إذا لم يحضر أحد طرفي النزاع أمام محكمة التحكيم أو إذا لم يقيم بالدفاع عن قضيتهم جاز للطرف الآخر أن يطلب من المحكمة مواصلة السير بالقضية وإصدار حكمها . ولا يشكل غياب طرف أو عدم دفاعه عائقا لسير القضية . ويجب أن تتأكد محكمة التحكيم ، قبل إصدار حكمها ليس فقط أنها ذات اختصاص في النزاع ، بل أيضا أن الحكم قائم على أساس سليم من الوقائع والقانون .

## المادة ١٠

### الحكم

يقتصر حكم محكمة التحكيم على مضمون المسألة محل النزاع ، ويبين الأسباب التي بنى عليها . ويجب أن يتضمن أسماء الأعضاء الذين اشتركوا في إصدار الحكم وتاريخ الحكم . ولأي عضو في المحكمة أن يرفق بالحكم رأيا ينفرد به أو يخالف به الحكم المذكور .

## المادة ١١

### قطعية الحكم

يكون الحكم قطعيا غير قابل للاستئناف ، ما لم تكن الأطراف قد اتفقت مسبقا على اجراء استثنائي ، وعلى أطراف النزاع أن تمتثل للحكم .

( ح ) في المنازعات التي تقوم بين أكثر من طرفين ، تنطبق أحكام الفقرات ( أ ) الى ( و ) الى أقصى حد ممكن .

#### المادة ٤

#### عمل محكمة التحكيم

تعمل محكمة التحكيم المشكّلة بمقتضى المادة ٣ من هذا المرفق وفقا لهذا المرفق والأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية .

#### المادة ٥

#### الاجراءات

تضع محكمة التحكيم ، ما لم يتفق اطراف النزاع على غير ذلك ، قواعد اجراءاتها على وجه يكفل لكل طرف الفرصة للدلالة بأقواله وعرض قضيته .

#### المادة ٦

#### التزامات أطراف النزاع

على أطراف النزاع أن تيسر مهمة محكمة التحكيم ، وعليها ، وبوجه خاص ، وفقاً لقوانينها وباستخدام كل ما تحت تصرفها من وسائل :  
( أ ) أن تزود المحكمة بجميع الوثائق والتسهيلات والمعلومات ذات الصلة بالنزاع ،  
( ب ) أن تمكن المحكمة عند الاقتضاء من استدعاء الشهود أو الخبراء والاستماع الى شهاداتهم ومن زهارة الأماكن ذات العلاقة .

#### المادة ٧

#### المصروفات

ما لم تقرر محكمة التحكيم غير ذلك بسبب الظروف الخاصة للقضية ، يتحمل أطراف النزاع أنصبة متساوية من مصروفات المحكمة ، بما في ذلك مكافآت الأعضاء .

(ب) يعين الطرف الذي يقيم الدعوى عضوا واحدا يفضل اختياره من القائمة المشار اليها في المادة ٢ من هذا المرفق ويجوز أن يكون من مواطنيه . ويكون التعيين شمولاً بالاخطار المشار اليه في المادة ١ من هذا المرفق .

(ج) يعين الطرف الآخر في النزاع ، في غضون ٣٠ يوما من استلام الاخطار المشار اليه في المادة ١ من هذا المرفق ، عضوا واحدا يفضل اختياره من القائمة ويجوز أن يكون من مواطنيه . وإذا لم يتم التعيين خلال تلك الفترة ، جاز للطرف الذي أقام الدعوى أن يطلب ، في غضون اسبوعين من انتهاء تلك الفترة ، أن يتم التعيين وفقا للفقرة الفرعية (هـ) .

(د) يعين الأعضاء الثلاثة الآخرون بالاتفاق بين الطرفين . ويفضل أن يتم اختيارهم من القائمة وأن يكونوا من مواطني دول ثالثة ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك . ويعين طرفا النزاع رئيس محكمة التحكيم من بين هؤلاء الأعضاء الثلاثة . وإذا لم يتمكن الطرفان في غضون ٦٠ يوما من استلام الاخطار المشار اليه في المادة ١ من هذا المرفق ، من التوصل الي اتفاق بشأن تعيين واحدا أو أكثر من أعضاء المحكمة الذين يجب أن يعينوا بالاتفاق أو بشأن تعيين الرئيس ، تم التعيين المتبقي أو التعيينات المتبقية وفقا للفقرة الفرعية (هـ) ، بناءً على طلب أحد طرفي النزاع . ويقدم هذا الطلب في غضون اسبوعين من انقضاء فترة الستين يوما المذكورة آنفا .

(هـ) ما لم يتفق الطرفان على تكليف شخص أو دولة ثالثة من اختيارهما باجراء التعيينات بموجب الفقرتين الفرعيتين (ج) و (د) ، يقوم رئيس المحكمة الدولية لقانون البحار بالتعيين اللازم . فإذا لم يكن بوسع الرئيس القيام بالمهمة بموجب هذه الفقرة الفرعية ، أو كان من مواطني أحد الطرفين ، قام بالتعيين أقدم عضويه في المحكمة الدولية لقانون البحار يكون موجودا ولا يكون من مواطني أي من الطرفين . وتجرى التعيينات المشار اليها في هذه الفقرة الفرعية من القائمة المشار اليها في المادة ٢ من هذا المرفق في غضون ٣٠ يوما من استلام الطلب وبالتشاور مع الطرفين . ويكون الأعضاء المعينون على هذا الوجه من جنسيات مختلفة ، ولا يجوز أن يكونوا من العاملين في خدمة أي من طرفي النزاع أو من المقيمين عادة في اقليمه أو من مواطنيه .

(و) يشغل ما قد يطرأ من شواغر بالطريقة المنصوص عليها للتعيينات الأصلية .

(ز) يعين الأطراف ذوو المصلحة المشتركة ، معا عن طريق الاتفاق ، عضوا واحدا من أعضاء المحكمة . وفي حالة وجود اطراف عديدين ذوى مصالح مختلفة ، أو وجود خلاف حول ما اذا كانت مصلحتهم مشتركة ، يعين كل منهم عضوا واحدا من أعضاء المحكمة . ويجب على الدوام أن يكون عدد أعضاء محكمة التحكيم الذين يعينهم الاطراف ، كل على حدة ، أقل بواحد من عدد اعضائها الذين يشترك الأطراف معا في تعيينهم .

## المرفق السابع

### التحكيم

#### المادة ١

#### البدء باجراءات التحكيم

رهنًا بمراعاة الجزء الخامس عشر ، يجوز لأي طرف في نزاع إخضاع النزاع لاجراء التحكيم المنصوص عليه في هذا المرفق باخطار كتابي يوجهه الى الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى في النزاع . ويكون الاخطار مصحوبا ببيان بالادعاء والأسس التي يستند اليها .

#### المادة ٢

#### قائمة المحكمين

- ١ - يضع الأمين العام للأمم المتحدة قائمة محكمين ويحتفظ بها . ويحق لكل دولة طرف أن تسمي أربعة محكمين يكون كل منهم ذا خبرة في الشؤون البحرية ويتمتع بأوسع شهرة في الانصاف والكفاءة والنزاهة . وتتكون القائمة من أسماء الأشخاص الذين تمت تسميتهم بهذه الطريقة .
- ٢ - اذا حدث في أي وقت أن صار عدد المحكمين الذين سمتهم دولة طرف في القائمة المكونة على هذا النحو اقل من أربعة ، حق لتلك الدولة الطرف أن تسمي آخرين حسب ما يلزم .
- ٣ - يظل اسم المحكم في القائمة الى أن تسحبه الدولة الطرف التي سمته ، الا أنه يشترط أن يواصل هذا المحكم عمله في أية محكمة تحكيم عين فيها حتى انتهاء الدعوى المعروضة على تلك المحكمة .

#### المادة ٣

#### تشكيل محكمة التحكيم

لأغراض الدعوى التي تقام بموجب هذا المرفق ، تتشكل محكمة التحكيم على النحو التالي ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك :

( أ ) رهنًا بمراعاة أحكام الفقرة الفرعية ( ز ) ، تتألف محكمة التحكيم من خمسة أعضاء .

الفرع ٥ - التعديلات

المادة ٤١

التعديلات

- ١ - لا يجوز اعتماد تعديلات لهذا المرفق ، سوى التعديلات للفرع ٤ ، الا وفقا للمادة ٣١٣ أو بتوافق الآراء في مؤتمر يعقد وفقا لهذه الاتفاقية .
- ٢ - لا يجوز اعتماد التعديلات للفرع ٤ الا وفقا للمادة ٣١٤ .
- ٣ - للمحكمة أن تقترح ما قد تراه ضروريا من التعديلات لهذا النظام الأساسي بواسطة رسائل مكتوبة الى الدول الأطراف ، وذلك لكي ينظر فيها طبقا لأحكام الفقرتين



المادة ٣٧

اللجوء الى الغرفة

يكون اللجوء الى الغرفة متاحا للدول الأطراف والسلطة وللكيانات الاخرى المشار اليها في الفرع ٥ من الجزء الحادي عشر .

المادة ٣٨

القانون المنطبق

تطبق الغرفة بالاضافة الى احكام المادة ٢٩٣ :

- ( أ ) قواعد السلطة وانظمتها واجراءاتها المعتمدة وفقا لهذه الاتفاقية ،  
( ب ) واحكام العقود المتعلقة بالأنشطة في المنطقة في السائل المتعلقة بتلك العقود .

المادة ٣٩

تنفيذ قرارات الغرفة

تكون قرارات الغرفة قابلة للتنفيذ في أقاليم الدول الأطراف بنفس الطريقة التي تنفذ فيها احكام أو أوامر أعلى محاكم الدولة الطرف التي يطلب التنفيذ في اقليمها .

المادة ٤٠

انطباق الفروع الأخرى من هذا المرفق

- ١ - تنطبق على الغرفة الفروع الأخرى من هذا المرفق غير المتنافية مع هذا الفرع .  
٢ - تسترشد الغرفة في ممارسة وظائفها المتعلقة بالآراء الاستشارية بأحكام هذا المرفق المتعلقة بالاجراءات أمام المحكمة بقدر ما تراها قابلة للتطبيق .

الفرع ٤ - غرفة منازعات قاع البحار

المادة ٣٥

التكوين

- ١ - تتكون غرفة منازعات قاع البحار المشار إليها في المادة ١٤ من هذا المرفق من ١١ عضواً ، يختارهم أعضاء المحكمة المنتخبون من بينهم بالأغلبية .
- ٢ - يكفل في اختيار أعضاء الغرفة تمثيل النظم القانونية الرئيسية في العالم والتوزيع الجغرافي العادل . ويجوز لجمعية السلطة ان تعتمد توصيات ذات طابع عام تتعلق بهذا التمثيل والتوزيع .
- ٣ - يتم اختيار أعضاء الغرفة كل ثلاث سنوات ويجوز اختيارهم لفترة ثانية .
- ٤ - تنتخب الغرفة رئيسها من بين أعضائها ليتولى الرئاسة للفترة التي اختيرت لها الغرفة .
- ٥ - اذا حدث ان ظلت قضية قيد النظر في نهاية فترة السنوات الثلاث التي اختيرت لها الغرفة ، تنجز الغرفة هذه القضية بتشكيلها الاصلى .
- ٦ - اذا حدث شاغر في الغرفة تختار المحكمة من بين أعضائها المنتخبين خلفاً يشغل المنصب لما تبقى من فترة سلفه .
- ٧ - يقتضى تشكيل الغرفة توفر نصاب قانوني من سبعة أعضاء ممن اختارتهم المحكمة .

المادة ٣٦

الغرف المخصصة

- ١ - تشكل غرفة منازعات قاع البحار غرفة مخصصة تتألف من ثلاثة من أعضائها لتناول أى نزاع معين بحال إليها وفقاً للفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ١ من المادة ١٨٨ . وتحدد غرفة منازعات قاع البحار تشكيل هذه الغرفة بموافقة الأطراف .
- ٢ - اذا لم يتفق الأطراف على تشكيل غرفة مخصصة ، يقوم كل طرف بتعيين عضو واحد ، ويعين العضو الثالث بالاتفاق فيما بينهم . فاذا اختلفوا أو لم يقم أى طرف بالتعيين ، أجرى رئيس غرفة منازعات قاع البحار على الفور التعيين أو التعيينات من بين أعضائها ، بعد التشاور مع الأطراف .
- ٣ - لا يجوز أن يكون أعضاء الغرفة المخصصة عاملين في خدمة أى طرف من أطراف النزاع أو من رعاياه .

٣ - اذا حصلت الموافقة على طلب التدخل ، كان حكم المحكمة في شأن النزاع ملزما للدولة الطرف المتدخله بقدر ما يتصل بالمسائل التي تدخلت تلك الدولة الطرف بشأنها .

### المادة ٣٢

#### الحق في التدخل في قضايا التفسير أو التطبيق

- ١ - كلما كان تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها محل خلاف ، قام المسجل فورا باخطار جميع الدول الأطراف .
- ٢ - كلما أثيرت مسألة تتعلق بتفسير أو تطبيق اتفاق دولي ، عملا بالمادة ٢١ أو ٢٢ من هذا المرفق ، قام المسجل باخطار جميع الأطراف في ذلك الاتفاق .
- ٣ - لكل طرف مشار اليه في الفقرتين ١ و ٢ حق التدخل في الدعوى . وإذا استخدم هذا الحق يكون هو أيضا ملزما بالتفسير الذي يقضي به الحكم .

### المادة ٣٣

#### قطعية القرارات وقتها الملزمة

- ١ - قرار المحكمة قطعي ، وعلى جميع أطراف النزاع الامتثال له .
- ٢ - لا يكون للقرار أية قوة ملزمة الا لأطراف النزاع وبصدد ذلك النزاع نفسه .
- ٣ - في حالة الخلاف بشأن معنى القرار أو نطاقه ، تقوم المحكمة بتفسيره بناء على طلب أي طرف .

### المادة ٣٤

#### التكاليف

- ١ - يتحمل كل طرف تكاليفه ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك .

التخلف عن المشول

إذا لم يمثل أحد الطرفين أمام المحكمة أو لم يقم بالدفاع عن قضيته ، جاز للطرف الآخر أن يطلب من المحكمة مواصلة السير بالقضية واتخاذ قرار فيها . ولا يشكل غياب طرف أو عدم دفاعه عائقاً أمام السير في القضية . وعلى المحكمة ، قبل اتخاذ قرارها ، أن تتأكد ليس فقط أنها ذات اختصاص في النزاع بل أيضاً أن المطالبة تقوم على سند سليم في الواقع والقانون .

المادة ٢٩

الأغلبية لاتخاذ القرارات

- ١ - تفصل في جميع المسائل أغلبية اعضاء المحكمة الحاضرين .
- ٢ - في حالة تساوى الأصوات ، يكون للرئيس أو لعضو المحكمة الذي يحل محله الصوت المرجح .

المادة ٣٠

الحكم

- ١ - يبين الحكم الأسباب التي استند اليها .
- ٢ - يتضمن الحكم أسماء اعضاء المحكمة الذين اشتركوا في اتخاذ القرار .
- ٣ - إذا لم يكن كل الحكم أو بعضه يمثل الرأي الاجماعي لأعضاء المحكمة ، حق لأي عضو أن يصدر رأياً منفصلاً .
- ٤ - يوقع الرئيس والمسجل على الحكم ويتلى في جلسة علنية للمحكمة بعد تقديم الاشعار الواجب لأطراف النزاع .

المادة ٣١

طلب التدخل

- ١ - إذا رأت دولة طرف أن لها مصلحة ذات طبيعة قانونية يمكن أن تتأثر بالحكم في أي نزاع ، جاز لها أن تقدم طلباً الى المحكمة لتسمح لها بالتدخل .
- ٢ - يعود أمر الفصل في هذا الطلب الى المحكمة .

كتاهي موجه الى المسجل ، وفق ما يكون عليه الحال . وفي أى من هاتين الحالتين لا بد من بيان موضوع النزاع وأطرافه .

- ٢ - يقوم المسجل فوراً باخطار كل من يعنيه الأمر بالاتفاق الخاص أو بالطلب .
- ٣ - يقوم المسجل ايضاً باخطار جميع الدول الأطراف .

### المادة ٢٥

#### التدابير المؤقتة

- ١ - يكون للمحكمة ولغرفة منازعات قاع البحار التابعة لها ، وفقاً للمادة ٢٩٠ ، سلطة اتخاذ تدابير مؤقتة .
- ٢ - إذا لم تكن المحكمة في دور الانعقاد أو إذا لم يكن هناك عدد كافٍ من الأعضاء الممكن حضورهم لتكوين النصاب ، توضع الاجراءات المؤقتة من قبل غرفة الاجراءات الموجزة المشكّلة بموجب الفقرة ٣ من المادة ١٥ من هذا المرفق . وعلى الرغم من الفقرة ٤ من المادة ١٥ من هذا المرفق يجوز اعتماد مثل هذه التدابير المؤقتة بناءً على طلب أى طرف في النزاع ، وتكون قابلة للمراجعة والتنقيح من قبل المحكمة .

### المادة ٢٦

#### الجلسات

- ١ - يتولى ادارة الجلسة الرئيس او نائبه اذا لم يكن في وسع الرئيس ذلك . فاذا لم يكن في وسع اى منهما تولي الرئاسة ، قام بذلك أقدم قضاة المحكمة الحاضرين .
- ٢ - تكون الجلسة علنية الا اذا قررت المحكمة غير ذلك أو اذا طلب الأطراف عدم السماح للجمهور بحضورها .

### المادة ٢٧

#### تسيير الدعوى

تصدر المحكمة الأوامر لتسيير الدعوى وتقرر الشكل والوقت اللذين يتعين بهما على كل طرف أن ينتهي من مرافعاته ، كما تقوم باتخاذ جميع الترتيبات المتعلقة بتلقي البينات .

الفرع ٢ - الاختصاص

المادة ٢٠

اللجوء الى المحكمة

- ١ - يكون اللجوء الى المحكمة متاحا للدول الأطراف .
- ٢ - يكون اللجوء الى المحكمة متاحا لكيانات من غير الدول الاطراف في كـل حالة منصوص عليها صراحة في الجزء الحادى عشر أو في أية قضية تحال الى المحكمة وفقا لأى اتفاق آخر يمنح الاختصاص للمحكمة ويقبله جميع الأطراف في تلك القضية .

المادة ٢١

الاختصاص

يشمل اختصاص المحكمة جميع المنازعات وجميع الطلبات المحالة اليها وفقا لهـذه الاتفاقية وجميع المسائل المنصوص عليها تحديدا في أى اتفاق آخر يمنح الاختصاص للمحكمة .

المادة ٢٢

احالة المنازعات طبقا لاتفاقيات اخرى

يجوز ، اذا اتفق على ذلك جميع الاطراف في معاهدة أو اتفاقية نافذة تتعلق بالموضوع الذى تتناوله هذه الاتفاقية ، أن يحال الى المحكمة وفقا لهذا الاتفاق أى نزاع يتعلق بتفسير أو تطبيق تلك المعاهدة أو الاتفاقية .

المادة ٢٣

القانون المنطبق

تفصل المحكمة في جميع المنازعات والطلبات وفقا للمادة ٢٩٣ .

الفرع ٣ - الاجراءات

المادة ٢٤

اقامة الدعوى

- ١ - تعرض المنازعات على المحكمة اما باخطار المسجل بالاتفاق الخاص او بطلب

## المادة ١٨

### استحقاقات الأعضاء

- ١ - يتلقى عضو المحكمة المنتخب مرتبا سنويا ومخصصات خاصة عن كل يوم يمارس فيه وظائفه ، على ألا يزيد مجموع المخصصات الخاصة في كل سنة عن مبلغ مرتبه السنوي .
- ٢ - يتلقى الرئيس مخصصات سنوية خاصة .
- ٣ - يتلقى نائب الرئيس مخصصات خاصة عن كل يوم يتولى الرئاسة فيه .
- ٤ - يتلقى الأعضاء الذين يجرى اختيارهم بموجب المادة ١٧ من غير أعضاء المحكمة المنتخبين تعويضا عن كل يوم يمارسون فيه وظائفهم .
- ٥ - تحدد هذه المرتبات والمخصصات والتعويضات من حين لآخر في اجتماعات للدول الأطراف ، مع مراعاة عبء العمل الواقع على طاق المحكمة . ولا يجوز تخفيضها أثناء مدة العضوية .
- ٦ - يحدد مرتب المسجل في اجتماع للدول الأطراف ، بناء على اقتراح المحكمة .
- ٧ - تحدد اللوائح المعتمدة في اجتماعات الدول الأطراف الشروط التي يجوز بموجبها إعطاء تقاعد لأعضاء المحكمة والمسجل والشروط التي تسدد بمقتضاها نفقات سفرهم .
- ٨ - تكون هذه المرتبات والعلاوات والتعويضات معفاة من جميع الضرائب .

## المادة ١٩

### نفقات المحكمة

- ١ - تتحمل الدول الأطراف والسلطة نفقات المحكمة وبالشروط والطريقة التي تتقرر في اجتماعات الدول الأطراف .
- ٢ - عندما يكون كيان ، ليس دولة طرفا ولا السلطة ، طرفا في قضية معروضة على المحكمة ، تحدد المحكمة المبلغ الذي يتعين على هذا الطرف ان يساهم به في نفقات المحكمة .

٤ - تنظر الغرف المنصوص عليها في هذه المادة في المنازعات وتبت فيها اذا طلب الأطراف ذلك .

٥ - يعتبر صادرا عن المحكمة كل حكم يصدر عن احدى الغرف المنصوص عليها في هذه المادة والمادة ١٤ من هذا المرفق .

### المادة ١٦

#### نظام المحكمة

تضع المحكمة قواعد لأداء وظائفها . وتضع بصفة خاصة قواعد اجراءاتها .

### المادة ١٧

#### جنسية الأعضاء

١ - يحتفظ أعضاء المحكمة الذين لهم جنسية أى من اطراف نزاع بحقهم في الجلوس للقضاء بصفتهم اعضاء في المحكمة .

٢ - اذا كانت المحكمة ، عند النظر في نزاع تضم في هيئتها الجالسة للقضاء عضوا له جنسية أحد الأطراف ، جاز لأى طرف آخر في النزاع ان يختار شخصا للمشاركة كعضو في المحكمة .

٣ - اذا لم تكن المحكمة ، عند النظر في نزاع ، تضم في هيئتها الجالسة للقضاء عضوا من جنسية الأطراف ، جاز لكل من تلك الأطراف أن يختار شخصا للمشاركة كعضو في المحكمة .

٤ - تنطبق هذه المادة على الغرف المشار اليها في المادتين ١٤ و ١٥ من هذا المرفق . وفي هذه الحالات يطلب الرئيس بالتشاور مع الأطراف من عدد لازم من أعضاء المحكمة الذين تتألف منهم الغرف التخلي عن أماكنهم لأعضاء المحكمة الذين لهم جنسية الأطراف المعنيين ، وعند عدم وجود هؤلاء الأعضاء أو عند تعذر حضورهم ، التخلي للأعضاء الذين اختارهم الاطراف بصفة خاصة .

٥ - اذا وجد عدة اطراف لهم مصلحة مشتركة اعتبروا لغرض الأحكام السالفة طرفا واحدا . وأى شك حول هذه النقطة يفصل فيه بقرار المحكمة .

٦ - يجب أن يستوفي الأعضاء الذين يتم اختيارهم على الصورة المحددة في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ الشروط المنصوص عليها في المواد ٢ و ٨ و ١١ من هذا المرفق . ويشتركون على قدم المساواة التامة مع زملائهم في القضاء .



المادة ١٣

النصاب القانوني

- ١ - يجلس للقضاء جميع أعضاء المحكمة الحاضرين ويقتضي تشكيلها توفر نصاب قانوني من ١١ عضوا منتخبا .
- ٢ - تقرر المحكمة من هم الأعضاء الجاهزين للنظر في قضية معينة ، مراعية في ذلك أحكام المادة ١٧ من هذا المرفق والحاجة الى ضمان حسن سير أعمال الغرف المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٥ من هذا المرفق .
- ٣ - تنظر المحكمة في جميع المنازعات والطلبات المقدمة اليها وتبت فيها ، الا في حالة انطباق المادة ١٤ من هذا المرفق عليها او اذا طلب الأطراف معالجتها وفقا للمادة ١٥ من هذا المرفق .

المادة ١٤

غرفة منازعات قاع البحار

تنشأ غرفة منازعات قاع البحار وفقا للفرع ٤ من هذا المرفق ويكون لها الاختصاص والصلاحيات والوظائف المنصوص عليها في الفرع ٥ من الجزء الحادي عشر .

المادة ١٥

الغرف الخاصة

- ١ - للمحكمة ان تشكل غرفا خاصة تتألف من ثلاثة أعضاء أو أكثر من أعضائها المنتخبين ، بالقدر الذي تراه المحكمة ضروريا ، لمعالجة فئات معينة من المنازعات .
- ٢ - تشكل المحكمة غرفة للنظر في أي نزاع معين يحال اليها اذا طلب الاطراف ذلك . وتبت في تكوين تلك الغرفة بموافقة الأطراف .
- ٣ - تشكل المحكمة سنويا ، بغية الاسراع في تصريف الأعمال ، غرفة مؤلفة من خمسة من أعضائها المنتخبين يجوز لها النظر في المنازعات والبت فيها باتباع اجراءات موجزة . ويتم اختيار عضوين بد يلين لغرض الحلول محل من يتعذر اشتراكه من الأعضاء في مرحلة معينة لقضية .

- ٢ - إذا رأى أحد أعضاء المحكمة ، لسبب خاص ، انه لا ينبغي له أن يشترك في الفصل في قضية معينة ، عليه أن يبلغ رئيس المحكمة بذلك .
- ٣ - إذا رأى الرئيس، أنه لا ينبغي ، لسبب خاص ، لأحد أعضاء المحكمة أن يجلس للقضاء في قضية معينة ، عليه أن يخطر العضو بذلك .
- ٤ - أ، شك حول هذه النقاط يفصل فيه بقرار بأغلبية بقية أعضاء المحكمة الحاضرين .

#### المادة ٩

#### أثر انتفاء الشروط المطلوبة

إذا رأى بقية أعضاء المحكمة بالاجماع انتفاء الشروط المطلوبة في عضو ، أعلن رئيس المحكمة شغور مقعد هذا العضو .

#### المادة ١٠

#### الامتيازات والحصانات

يتمتع أعضاء المحكمة عند مباشرتهم أعمال المحكمة ، بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية .

#### المادة ١١

#### تعهد الأعضاء الرسمي

يتعهد كل عضو من أعضاء المحكمة رسميا في جلسة علنية ، قبل مباشرته لواجباته ، بأنه سيمارس صلاحياته دون تحيز وبوحي من ضميره .

#### المادة ١٢

#### الرئيس ونائب الرئيس، والمسجل

- ١ - تنتخب المحكمة رئيسها ونائب رئيسها لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز إعادة انتخابهما .
- ٢ - تعين المحكمة مسجلا ، ويجوز لها أن تتخذ ترتيبات لتعيين موظفين آخرين حسب الحاجة .
- ٣ - يقيم الرئيس والمسجل في مقر المحكمة .

- ٣ - يواصل أعضاء المحكمة أداء واجباتهم الى أن تشغل مقاعد هم . الا ان عليهم ، رغم حلول آخرين محلهم ، أن يستمروا في النظر في أية قضية يكونون قد بدأوا النظر فيها قبل تاريخ حلول الآخرين محلهم .
- ٤ - في حالة استقالة أحد أعضاء المحكمة ، يوجه كتاب الاستقالة الى رئيس المحكمة . ويصبح المقعد شاغرا عند تسلّم ذلك الكتاب .

#### المادة ٦

##### الشواغر

- ١ - تملأ الشواغر بنفس الطريقة الموضوعة للانتخاب الأول ، رهنا بمراعاة الحكم التالي : يشرع المسجل ، في غضون شهر واحد من شغور المقعد ، بتوجيه الدعوات المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا المرفق ، ويحدد رئيس المحكمة تاريخ الانتخاب بعد التشاور مع الدول الاطراف .
- ٢ - يتولى عضو المحكمة المنتخب ليحل محل عضولم تنته مدته ، منصبه لما تبقى من مدة سلفه .

#### المادة ٧

##### الأنشطة غير الملائمة

- ١ - ليس لأي عضو في المحكمة أن يمارس أية وظيفة سياسية أو ادارية ، أو أن تكون له مشاركة فعلية أو مصلحة مالية في أي عملية من عمليات أي مؤسسة تعنى باستكشاف أو استغلال موارد البحار أو قاع البحار أو باستخدام تجارى آخر للبحار أو لقاع البحار .
- ٢ - لا يجوز لأي عضو في المحكمة أن يقوم بدور الوكيل أو المستشار أو المحامي في أية قضية .
- ٣ - أي شك حول هذه النقاط يفصل فيه بقرار أغلبية بقية أعضاء المحكمة الحاضرين .

#### المادة ٨

##### الشروط المتعلقة بمشاركة الاعضاء في قضية معينة

- ١ - لا يجوز لعضو في المحكمة أن يشترك في فصل قضية سبق له أن اشترك فيها بصفة وكيل أو مستشار أو محام لأحد الأطراف أو بصفته عضوا في محكمة وطنية أو دولية أو أية صفة أخرى .

٢ - لا يقل عدد الأعضاء من كل مجموعة من المجموعات الجغرافية ، كما حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، عن ثلاثة .

### المادة ٤

#### الترشيح والانتخاب

- ١ - لكل دولة طرف ان ترشح ما لا يزيد على شخصين ممن تتوفر فيهم المؤهلات المبينة في المادة ٢ من هذا المرفق . وينتخب أعضاء المحكمة من قائمة بأسماء الاشخاص المرشحين بهذه الطريقة .
- ٢ - يوجه الأمين العام للأمم المتحدة في الانتخاب الأول ، وسجل المحكمة في الانتخابات اللاحقة ، قبل ثلاثة اشهر على الأقل من تاريخ الانتخاب ، دعوة كتابية الى الدول الأطراف لتقديم أسماء مرشحين لعضوية المحكمة في غضون شهرين . وعليه أن يعدد قائمة مرتبة أبجدياً بأسماء جميع الأشخاص المرشحين على هذا النحو ، مع بيان السدول الأطراف التي رشحتهم . وعليه أن يوافي الدول الأطراف بهذه القائمة قبل اليوم السابع من الشهر الأخير السابق لتاريخ كل انتخاب .
- ٣ - يجرى الانتخاب الأول خلال ستة أشهر من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية .
- ٤ - ينتخب أعضاء المحكمة بالاقتراع السري . ويجرى الانتخاب في اجتماع للدول الأطراف يدعو الى عقده الأمين العام للأمم المتحدة في الانتخاب الأول ، ويعقد عن طريق الاجراء الذي تتفق عليه الدول الأطراف في الانتخابات اللاحقة . ويشكل ثلثا الدول الأطراف نصاباً قانونياً في ذلك الاجتماع . ويكون المنتخبون لعضوية المحكمة المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الاصوات وعلى أغلبية ثلثي اصوات الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة ، على أن تضم هذه الأغلبية أغلبية الدول الأطراف .

### المادة ٥

#### مدة العضوية

- ١ - ينتخب أعضاء المحكمة لتسع سنوات ويجوز إعادة انتخابهم ، غير أنه يشترط أن تنتهي فترة عضوية سبعة أعضاء من الذين انتخبوا في الانتخاب الأول بانتهاء ثلاث سنوات وأن تنتهي فترة عضوية سبعة أعضاء آخرين منهم بانتهاء ست سنوات .
- ٢ - يجرى اختيار أعضاء المحكمة الذين ستنتهي فترة عضويتهم بانقضاء الفترتين الأولى والثانية المذكورتين أعلاه ، أي فترتي السنوات الثلاث والسنوات الست ، بالقرعة التي يقوم بسحبها الأمين العام للأمم المتحدة بعد الانتخاب الأول مباشرة .

المرفق السادس

النظام الأساسي للمحكمة الدولية لقانون البحار

المادة ١

احكام عامة

- ١ - تنشأ المحكمة الدولية لقانون البحار وتعمل وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وهذا النظام الأساسي .
- ٢ - يكون مقر المحكمة في مدينة هامبورغ الحرة التحالفية ، في جمهورية ألمانيا الاتحادية .
- ٣ - للمحكمة ان تعقد جلساتها وتمارس أعمالها في مكان آخر كلما رأت ذلك مناسبا .
- ٤ - تخضع احالة أى نزاع الى المحكمة للجزئين الحادى عشر والخامس عشر .

الفرع ١ - تنظيم المحكمة

المادة ٢

التكوين

- ١ - تتكون المحكمة من هيئة مؤلفة من ٢١ عضوا مستقلا ، ينتخبون من بين أشخاص يتمتعون بأوسع شهرة في الانصاف والنزاهة ، ومشهود لهم بالكفاءة في مجال قانون البحار .
- ٢ - يؤمن في تكوين المحكمة بجمليتها تمثيل النظم القانونية الرئيسية في العالم والتوزيع الجغرافي العادل .

المادة ٣

العضوية

- ١ - لا يجوز أن يكون اثنان من أعضاء المحكمة من رعايا دولة واحدة . وإذا أمكن ، لأفراض العضوية في المحكمة ، اعتبار شخص من رعايا اكثر من دولة واحدة ، عدّ من رعايا الدولة التي يمارس فيها عادة حقوقه المدنية والسياسية .

-٢١٢-

المادة ١٤

انطباق الفرع ١

تنطبق المواد من ٢ الى ١٠ من الفرع ١ رهنا بمراعاة هذا الفرع .

المادة ١٠

حق الأطراف في تعديل الاجراءات

للأطراف في النزاع ، باتفاق ينطبق على ذلك النزاع دون غيره ، أن يعدلوا أى حكم في هذا المرفق .

الفرع ٢ - الاخضاع الالزامي لاجراءات التوفيق عملا  
بالفرع ٣ من الجزء الخامس عشر

المادة ١١

تحريك الاجراءات

- ١ - لاى طرف في نزاع ، يجوز وفقا للفرع ٣ من الجزء الخامس عشر أن يخضع للتوفيق بموجب هذا الفرع ، أن يحرك اجراءات التوفيق باخطار كتابي يوجهه الى الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى في النزاع .
- ٢ - يكون أى طرف في النزاع جرى اخطاره بموجب الفقرة ١ ملزما بالخضوع لاجراءات التوفيق .

المادة ١٢

عدم الرد أو عدم الخضوع للتوفيق

لا يشكل عدم رد طرف أو أطراف في النزاع على اخطار تحريك اجراءات التوفيق أو عدم الخضوع لاجراءات التوفيق عائقا عن المضي في الاجراءات .

المادة ١٣

الاختصاص

أى خلاف حول ما اذا كانت لجنة توفيق طاملة وفقا لهذا الفرع ذات اختصاص ، تسهر تلك اللجنة .

المادة ٥

التسوية السودية

للجنة أن تلتفت نظر الأطراف الى أية تدابير قد تيسر الوصول الى تسوية ودية للنزاع.

المادة ٦

وظائف اللجنة

تستمع اللجنة الى الأطراف ، وتنظر في ادعاءاتهم واعتراضاتهم ، وتقدم لهم اقتراحات بغية الوصول الى تسوية ودية .

المادة ٧

تقرير اللجنة

١ - تقدم اللجنة تقريراً في غضون ١٢ شهراً من تاريخ تشكيلها . ويبين تقريرها أى اتفاق تم التوصل اليه ، وعند عدم التوصل الى اتفاق ، يبين النتائج التي انتهت اليها حول جميع مسائل الوقائع والقانون ذات الصلة بموضوع النزاع ، وكذلك التوصيات التي تعتبر مناسبة للتوصل الى تسوية ودية . ويودع التقرير لدى الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي يقوم فوراً باحالته الى أطراف النزاع .

٢ - لا يكون تقرير اللجنة ، بما في ذلك أية نتائج او توصيات ، ملزماً للأطراف .

المادة ٨

انتهاء الاجراءات

تنتهي اجراءات التوفيق متى تم التوصل الى تسوية ، او متى قبل الأطراف توصيات التقرير أو رفضها أحد الأطراف باخطار كتابي موجه الى الأمين العام للأمم المتحدة ، او متى انقضت مدة ثلاثة أشهر على تاريخ احالة التقرير الى الأطراف .

المادة ٩

التكاليف والاجور

يتحمل أطراف النزاع أتعاب اللجنة وتكاليفها .



يتفق الطرفان على غير ذلك . وتكون التعيينات مشمولة بالاخطار المشار اليه في المادة ١ من هذا المرفق .

( ج ) يعين الطرف الاخر في النزاع موفقين اثنين بالطريقة المبينة في الفقرة الفرعية (ب) في غضون ٢١ يوما من استلام الاخطار المشار اليه في المادة ١ من هذا المرفق . فاذا لم يتم بتعيينهما خلال هذه الفترة ، جاز للطرف الذي حرك الاجراءات ، في غضون اسبوع واحد من انقضاء تلك الفترة ، اما أن ينهي الاجراءات باخطار موجه الى الطرف الآخر، أو ان يطلب الى الامين العام للأمم المتحدة اجراء التعيين وفقا للفقرة الفرعية (هـ) .

( د ) يعين الموفقون الاربعة ، في غضون ٣٠ يوما بعد تاريخ تعيين آخرهم ، موقفا خامسا يختار من القائمة المشار اليها في المادة ٢ من هذا المرفق ويكون رئيسا للجنة . فاذا لم يتم التعيين خلال هذه الفترة ، جاز لأى من الطرفين ، في غضون اسبوع واحد من انقضاء تلك الفترة ، ان يطلب الى الامين العام للأمم المتحدة اجراء التعيين وفقا للفقرة الفرعية (هـ) .

(هـ) يجرى الامين العام للأمم المتحدة ، خلال ٣٠ يوما من استلام طلب مقدم بموجب الفقرة الفرعية (ج) أو الفقرة الفرعية (د) ، التعيينات اللازمة من القائمة المشار اليها في المادة ٢ من هذا المرفق بالتشاور مع الأطراف في النزاع .

( و ) يشغل أى شاغر بالطريقة المقررة للتعيين الأصلي .

( ز ) يعين الطرفان أو الأطراف الذين يقررون ان مصلحتهم مشتركة ، معا عن طريق الاتفاق ، موفقين اثنين . وفي حالة اختلاف مصالح الطرفين أو الاطراف ، أو عند وجود خلاف حول ما اذا كانت مصلحتهم مشتركة ، يعينون الموفقين على انفراد .

( ح ) في المنازعات التي تقوم بين أكثر من طرفين لهم مصالح مختلفة أو عند وجود خلاف حول ما اذا كانت مصلحتهم مشتركة ، يطبق الأطراف الفقرات الفرعية ( أ ) الى ( و ) قدر الامكان .

## المادة ٤

### الاجراءات

تضع لجنة التوفيق اجراءاتها ، ما لم يتفق الاطراف على غير ذلك . ويجوز للجنة ، بموافقة اطراف النزاع ، ان تدعو أى دولة طرف الى ان تقدم لها آراءها شفويا أو كتابيا . وتتخذ قرارات اللجنة فيما يتعلق بالامور الاجرائية والتقارير والتوصيات بأغلبية أصوات اعضاءها .

## المرفق الخامس

### التوفيق

#### الفرع ١ - التوفيق طبقاً للفرع ١ من الجزء الخامس عشر

##### المادة ١

#### تحريك الاجراءات

إذا اتفق أطراف نزاع ما ، وفقاً للمادة ٢٨٤ ، على إخضاعه للتوفيق بموجب هذا الفرع ، جاز لأي من هذه الأطراف أن يحرك الاجراءات باخطار كتابي يوجهه الى الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى في النزاع .

##### المادة ٢

#### قائمة الموقفين

يضع الأمين العام للأمم المتحدة قائمة موقفين ويحتفظ بها . ويحق لكل دولة طرف أن تسمى أربعة موقفين يتمتع كل منهم بأوسع شهرة في الانصاف والكفاءة والنزاهة . وتتكون القائمة من أسماء الأشخاص الذين تمت تسميتهم بهذه الطريقة . فإذا حدث في أي وقت أن صار عدد الموقفين الذين سعتهم دولة طرف في القائمة المكونة على هذا النحو أقل من أربعة ، يحق لهذه الدولة الطرف أن تسمى آخرين حسبما يلزم . ويظل اسم الموقف في القائمة الى أن تسحبه الدولة الطرف التي سعت ، الا أنه يشترط أن يواصل هذا الموقف عمله في أية لجنة توفيق عين فيها حتى انتهاء الاجراءات أمام تلك اللجنة .

##### المادة ٣

#### تشكيل لجنة التوفيق

تتشكل لجنة التوفيق على النحو التالي ، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك :

( أ ) رهنا بمراعاة الفقرة الفرعية ( ز ) ، تتألف لجنة التوفيق من خمسة أعضاء .

( ب ) يعين الطرف الذي حرك الاجراءات موقفين اثنين ، يفضل اختيارهما من القائمة المشار اليها في المادة ٢ من هذا المرفق ، ويجوز أن يكون احدهما من مواطنيه ، ما لم

- ٥ - تتفاوض المؤسسة مع البلدان المضيفين التي تقع فيها مكاتبها ومرافقها بشأن منح تلك المكاتب والمرافق اعضاء من الضريبة المباشرة وغير المباشرة .
- ٦ - تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من اجراءات لسريان المبادئ المبينة في هذا العرفق في قانونها ، وتقوم باعلام المؤسسة بتفاصيل الاجراء الذي اتخذته .
- ٧ - للمؤسسة أن تتنازل ، وفقا لتقديرها والى المدى الذي تراه وبالشروط التي تقرها ، من الامتيازات والحصانات الممنوحة لها بموجب هذه المادة أو في الاتفاقات الخاصة المشار اليها في الفقرة ١ .

( أ ) تدخل في عقود ، أو ترتيبات مشتركة ، أو أية ترتيبات أخرى ، بما في ذلك الاتفاقات مع الدول والمنظمات الدولية ؛

( ب ) تقتني ممتلكات عقارية ومنقولة وتوَجِّرها وتحوزها وتتصرف بها ؛

( ج ) تكون طرفاً في إجراءات قانونية .

٣- ( أ ) لا يجوز إقامة دعاوى على المؤسسة إلا أمام المحاكم المختصة

لدولة طرف حيث تكون المؤسسة قد قامت في إقليمها بما يلي :

١ ' إقامة مكتب أو منشأة ؛

٢ ' أو تعيين وكيل لغرض تلقي التبليغ أو الاخطار بالدعوى ؛

٣ ' أو الدخول في عقد بشأن سلع أو خدمات ؛

٤ ' أو إصدار سندات ؛

٥ ' أو القيام بنشاط تجاري بأي شكل آخر .

( ب ) تتمتع ممتلكات المؤسسة وموجوداتها ، أينما وجدت وأيا كان حائزها ،

بالحصانة من كافة صور القسر أو الحجز أو الإجراءات التنفيذية قبل صدور حكم نهائي ضد المؤسسة .

٤- ( أ ) تتمتع ممتلكات المؤسسة وموجوداتها ، أينما وجدت وأيا كان

حائزها ، بالحصانة من الاستيلاء أو نزع الملكية أو المصادرة أو أي صورة أخرى من صور القسر بواسطة اجراء تنفيذي أو تشريعي ؛

( ب ) تكون ممتلكات المؤسسة وموجوداتها ، أينما وجدت وأيا كان حائزها ،

معفاة من القيود والتنظيمات والرقابة وتأجيل دفع الدين التمييزية أيا كانت طبيعتها ؛

( ج ) تحترم المؤسسة وموظفوها القوانين والأنظمة المحلية في أية دولة أو إقليم

قد تقوم المؤسسة أو موظفوها في أي منها بأعمال أو أية تصرفات أخرى ؛

( د ) تضمن الدول الأطراف تمتع المؤسسة بجميع الحقوق والامتيازات والحصانات

التي تمنحها للكليات التي تزاوُل أنشطة تجارية في إقليمها . وتمنح هذه الحقوق

والامتيازات والحصانات إلى المؤسسة على أساس لا يقل حظوة عما يمنح للكليات التي تزاوُل

أنشطة تجارية معاملة . وإذا كانت الدول الأطراف توفر امتيازات خاصة للدول النامية أو

للكليات التجارية التابعة لها ، تتمتع المؤسسة بتلك الامتيازات على أساس تفضيلي مماثل ؛

( هـ ) للدول الأطراف أن توفر حوافز وحقوقاً وامتيازات وحصانات خاصة للمؤسسة

دون أن تكون ملزمة بتقديم مثل هذه الحوافز والحقوق والامتيازات والحصانات لكليات

تجارية أخرى .

- (ب) اذا كان هناك أكثر من عرض واحد يستوفي هذه الشروط ، منح العقد وفقا لما يلي :
- ١ - مبدأ عدم التمييز على أساس الاعتبارات السياسية أو غيرها من الاعتبارات والتي لا صلة لها بتنفيذ العطاءات بالاتقان والكفاءة الواجبين ؛
- ٢ - التوجيهات التي يقرها المجلس فيما يتعلق بالأفضليات التي تولى للسلع والخدمات التي منشؤها الدول النامية ، بما في ذلك الدول غير الساحلية والدول المتضررة جغرافيا من بينها ؛
- (ج) لمجلس الإدارة أن يعتمد قواعد تحدد الظروف الخاصة التي يجوز فيها تحقيقا لأفضل مصالح المؤسسة ، الاستغناء عن شرط طرح العطاءات .
- ٤ - للمؤسسة ملكية جميع المعادن والمواد المجهزة التي تنتجها .
- ٥ - تباع المؤسسة منتجاتها على أساس غير تمييزي . وليس لها أن تقدم أى خصم غير تجارى .
- ٦ - دون الاخلال بأية صلاحية عامة أو خاصة مضمونة للمؤسسة بموجب أى حكم آخر من أحكام هذه الاتفاقية ، تطرس المؤسسة ما يكون ضروريا من الصلاحيات المصاحبة لمزاولة أعمالها .
- ٧ - لا تتدخل المؤسسة في الشؤون السياسية لأى دولة طرف ، ولا تتأثر قراراتها بالطابع السياسي للدولة الطرف المعنية . ولا يكون لغير الاعتبارات التجارية صلة بقراراتها ، وتوزن هذه الاعتبارات بتجرد بغية تنفيذ الأغراض المحددة في المادة ١ من هذا المرفق .

### المادة ١٣

#### المركز القانوني والامتيازات والحصانات

- ١ - تمكينا للمؤسسة من ممارسة وظائفها ، تمنح المركز القانوني والامتيازات والحصانات المبينة في هذه المادة في أقاليم الدول الأطراف ، وللمؤسسة وللدول الأطراف أن تدخل ، اعمالا لهذا المبدأ . في اتفاقات خاصة حيثما اقتضت الضرورة ذلك .
- ٢ - تتمتع المؤسسة بما يلزم من أهلية قانونية لممارسة وظائفها وتحقيق أغراضها وتكون لها ، بصفة خاصة ، الأهلية لأن :

( ز ) تكون الأموال التي تتيحها الدول الأطراف للمؤسسة بعملة قابلة للتداول بحرية أو بعملة متيسرة دون قيود ويمكن تداولها تداولا فعالا في الأسواق الرئيسية للعملة الأجنبية . وتعرف هذه العملات في قواعد السلطة وأنظمتها وأجراءاتها وفقا للممارسة النقدية الدولية السائدة . وباستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة ( ٢ ) ، ليس لأي دولة طرف أن تضع أو تفرض قيودا على حيازة المؤسسة لهذه الأموال أو استخدامها أو صرفها لها ؛

( ح ) يعني " ضمان الدين " وهذا يتطلبه كل دولة طرف لدائمي المؤسسة بأن تدفع ، تناسبيا وفقا للجدول الملائم ، الالتزامات الطالية للمؤسسة المشمولة بالضمان فسي أعقاب تلقي الدولة الطرف إخطارا من الدائمين بتخلف المؤسسة عن دفع تلك الالتزامات . وتكون إجراءات دفع تلك الالتزامات متفقة مع قواعد السلطة وأنظمتها وأجراءاتها .

٤ - تبقى أموال المؤسسة وموجوداتها ومصرفاتها منفصلة عن أموال السلطة وموجوداتها ونفقاتها . على أن هذه العادة لا تمنع المؤسسة من وضع ترتيبات مع السلطة بشأن المرافق والموظفين والخدمات وترتيبات لسداد المصرفيات الإدارية التي تدفعها أي منها نيابة عن الأخرى .

٥ - يقوم مراجع حسابات مستقل ، يعينه المجلس ، بمراجعة سجلات المؤسسة ودفاترها وحساباتها سنويا ، بما في ذلك كشوفاتها الطالية السنوية .

## المادة ١٢

### العمليات

١ - تقترح المؤسسة على المجلس مشاريع للقيام بالأنشطة وفقا للمادة ١٢٠ . وتتضمن هذه المقترحات خطة عمل رسمية مكتوبة للأنشطة في المنطقة وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٥٣ ، وكل المعلومات والبيانات الأخرى التي قد تكون مطلوبة من وقت لآخر لتقييم المشاريع من قبل اللجنة القانونية والتقنية وإقرارها من قبل المجلس .

٢ - عند إقرار المجلس للمشروع ، تنفذ المؤسسة على أساس خطة العمل الرسمية المكتوبة المشار إليها في الفقرة ١ .

٣ - ( أ ) للمؤسسة أن تشتري السلع والخدمات اللازمة لعملياتها عند ما لا تكون مالكة لها . ولهذا الغرض تطرح المؤسسة عطاءات وتجرم عقودا مع الذين يقدمون عروضاً تجمع بين أفضل عناصر الجودة والسعر ووقت التسليم ؛

( ج ) اذا قل مقدار المساهمات المالية للدول الاطراف عن الاموال الواجب تقديمها الى المؤسسة بمقتضى الفقرة الفرعية ( ا ) ، تدرس الجمعية ، في دورتها الاولى ، مقدار النقص وتعتمد ، بتوافق الآراء ، تدابير لمعالجة ذلك النقص واطرقت في الاعتبار الالتزام المترتب على الدول الاطراف بموجب الفقرتين الفرعيتين ( ا ) و ( ب ) وتوصيات اللجنة التحضيرية ؛

( د ) ' ١ ' تودع كل دولة طرف ، في غضون ستين يوما من بدء نفاذ هذه الاتفاقية ، او في غضون ثلاثين يوما من ايداعها وشيقة التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام اليها اي الاجلين يكون الاخير ، لدى المؤسسة كمبيالات غير قابلة للالغاء غير قابلة للتداول وغير محملة بالفائدة بمبلغ يعادل نصيب هذه الدولة الطرف من القروض المنصوص عليها في الفقرة الفرعية ( ب ) ؛

' ٢ ' يعد مجلس الادارة في اقرب وقت ممكن عمليا بعد بدء نفاذ هذه الاتفاقية ، على فترات سنوية او على فترات اخرى مناسبة بعد ذلك ، جدولاً بحجم وتوقيت الاحتياجات لتمويل المصروفات الادارية للمؤسسة والانشطة التي تقوم بها وفقا للمادة ١٧٠ والمادة ١٢ من هذا المرفق ؛

' ٣ ' تقوم المؤسسة بعد ذلك باخطار الدول الاطراف ، عن طريق السلطة ، بالنصيب المقرر على كل منها وفقا للفقرة الفرعية ( ب ) واللازم لهذه المصروفات . وتحول المؤسسة الى نقد ما يلزم من الكمبيالات لتغطية النفقات المشار اليها في الجدول فيما يتصل بالقروض المعفاة من الفائدة ؛

' ٤ ' تقوم كل من الدول الاطراف ، عند تلقيها هذا الاخطار ، باتاحة نصيبها من ضمانات دين المؤسسة وفقا للفقرة الفرعية ( ب ) ؛

( هـ ) ' ١ ' للدول الأطراف ان تقدم ، اذا طلبت المؤسسة منها ذلك ، ضمانات دين اضافة الى الديون المضمونة وفقا للجدول المشار اليه في الفقرة الفرعية ( ب ) ؛

' ٢ ' وبدلا من ضمان الدين ، يجوز لدولة طرف ان تقدم الى المؤسسة تبرعا بمبلغ يساوي ذلك الجزء من الديون التي تكون ، لولا ذلك ، مسؤولة عن ضمانه ؛

( و ) تكون لسداد القروض المحملة بالفائدة اولوية على سداد القروض المعفاة من الفائدة . وتسدد القروض المعفاة من الفائدة وفقا للجدول تعتمد الجمعية بناء على توصية من المجلس وعلى مشورة مجلس ادارة المؤسسة . ويسترشد مجلس الادارة ، في أداء هذه الوظيفة ، بالأحكام ذات الصلة من القواعد والأنظمة والاجراءات . وتراعي هذه القواعد والأنظمة والاجراءات الأهمية القصوى لضمان سير أعمال المؤسسة بصورة فعالة ، ولا سيما لضمان استقلالها المالي ؛



المادة ١١

المالية

- ١ - تتألف أموال المؤسسة مما يلي :
  - ( أ ) المبالغ التي تتلقاها من السلطة وفقا للفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢ من المادة ١٧٣ ؛
  - (ب) التبرعات التي تقدمها الدول الأطراف لغرض تمويل أنشطة المؤسسة ؛
  - (ج) الأموال التي تقترضها المؤسسة وفقا للفقرتين ٢ و ٣ ؛
  - (د) دخل المؤسسة من عملياتها ؛
  - (هـ) الأموال الأخرى التي تتاح للمؤسسة لتمكينها من الشروع في عملياتها بأسرع ما يمكن وللقيام بوظائفها .
- ٢ - ( أ ) تكون للمؤسسة صلاحية اقتراض الأموال وتقديم ما تقرره من ضمان احتياطي أو أى ضمان آخر . وعلى المؤسسة قبل اقدمها على بيع عيني لسنداتها في الأسواق المالية لدولة طرف أو بعملتها ، أن تحصل أولا على موافقة تلك الدولة . ويقرر المجلس ، بناء على توصية من مجلس الإدارة ، مجموع المبالغ المقرضة ؛
  - (ب) تبذل الدول الأطراف كل الجهود المعقولة لدعم الطلبات التي تقدمها المؤسسة للحصول على قروض في أسواق رأس المال ومن المؤسسات المالية الدولية .
- ٣ - ( أ ) تزود المؤسسة بالأموال اللازمة لاستكشاف واستغلال موقع منجم واحد ولنقل وتجهيز تسويق المعادن المستخرجة منه وما يتم الحصول عليه من النيكل والنحاس والكوبالت والفضة والفضة ، ولتغطية مصروفاتها الإدارية الأولية . وتقوم اللجنة التحضيرية بإدراج مقدار الأموال المذكورة والمعايير والعوامل لتعديله ، في مشروع قواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها ؛
  - (ب) على جميع الدول الأطراف أن تتيح للمؤسسة مبلغا يساوى نصف الأموال المشار إليها في الفقرة الفرعية ( أ ) عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل معفاة من الفائدة وفقا لجدول المساهمات المقدرة في الميزانية العادية للأمم المتحدة النافذة الفعول عند دفع المساهمات ، بعد تعديله ليأخذ في الاعتبار الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة . وتضمن جميع الدول الأطراف ، وفقا للجدول ذاته ، الديون التي تتكدها المؤسسة في الحصول على النصف الآخر من الأموال ؛



٥ - تنطبق المسؤوليات المبينة في الفقرة ٢ من المادة ١٦٨ بالمثل على موظفي المؤسسة .

## المادة ٨

### الموقع

يكون المكتب الرئيسي للمؤسسة في مقر السلطة . وللمؤسسة أن تنشئ مكاتب ومرافق أخرى في اقليم أى دولة طرف ، بموافقة تلك الدولة الطرف .

## المادة ٩

### التقارير والكشوفات الطالية

- ١ - تقدم المؤسسة ، في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة مالية ، تقريراً سنوياً الى المجلس يتضمن كشفاً مراجعاً بحساباتها كي ينظر فيه ، وتحيل الى المجلس على فترات مناسبة كشفاً موجزاً بمركزها المالي وكشفاً بالارباح والخسائر يظهر نتائج عملياتها .
- ٢ - تنشر المؤسسة تقريرها السنوى وغيره من التقارير التي ترى نشرها مناسبة .
- ٣ - توزع على أعضاء السلطة كافة التقارير والكشوفات الطالية المشار اليها في هذه المادة .

## المادة ١٠

### تخصيص صافي الدخل

- ١ - رهنًا بمراعاة الفقرة ٣ ، تؤدي المؤسسة المدفوعات ، أو ما يعادلها ، الى السلطة بموجب المادة ١٣ من المرفق الثالث .
- ٢ - تقرر الجمعية ، بناءً على توصية مجلس الادارة ، مقدار النسبة من صافي دخل المؤسسة التي يحتفظ بها كاحتياطي للمؤسسة ، ويحول الباقي الى السلطة .
- ٣ - تعفي الجمعية المؤسسة ، خلال فترة أولية تتطلبها المؤسسة حتى تصبح معتمدة على نفسها ولا تتجاوز ١٠ سنوات من بدء انتاجها التجاري ، من أداء المدفوعات المشار اليها في الفقرة ١ وتترك صافي دخل المؤسسة كله في احتياطي المؤسسة .

- (ل) موافاة المجلس بمشروع قواعد تتعلق بتنظيم وادارة وتعيين وفصل موظفي المؤسسة لغرض اقرارها من قبل الجمعية ، واعتماد أنظمة لأعمال هذه القواعد ؛
- (م) اقتراض الأموال وتقديم ما يقرره من ضمان احتياطي أو ضمان آخر وفقا للفقرة ٢ من المادة ١١ من هذا العرفق ؛
- (ن) الدخول في أية اجراءات قانونية وأية اتفاقات وأية صفقات تجارية واتخاذ أية اجراءات أخرى وفقا للمادة ١٣ من هذا العرفق ؛
- (س) تفويض أى من صلاحياته غير التقديرية الى المدير العام والى لجانه ، رهنا بموافقة المجلس .

### المادة ٧

#### المدير العام وجهاز الموظفين

- ١ - تنتخب الجمعية ، بناء على توصية المجلس وترشيح مجلس الادارة ، مديرا عاما للمؤسسة لا يكون عضوا في مجلس الادارة . ويتولى المدير العام منصبه لفترة محددة لا تتعدى خمس سنوات ، ويجوز اعادة انتخابه لفترات مقبلة .
- ٢ - يكون المدير العام الممثل القانوني للمؤسسة والمسؤول التنفيذي الأول فيها ويكون مسؤولا مباشرة أمام مجلس الادارة عن تصريف أعمال المؤسسة . ويكون مسؤولا عن تنظيم موظفي المؤسسة وادارتهم وتعيينهم وفصلهم وفقا للقواعد والانظمة المشار اليها في الفقرة الفرعية (ل) من المادة ٦ من هذا العرفق . ويشترك في اجتماعات مجلس الادارة دون أن يكون له حق التصويت . وله أن يشترك في اجتماعات الجمعية والمجلس عندما تتناول هاتان الهيئتان مسائل تعني المؤسسة دون أن يكون له حق التصويت .
- ٣ - يكون الاعتبار الأول في اختيار الموظفين واستخدامهم وفي تحديد شروط خدمتهم ضرورة تأمين أعلى مستويات الكفاءة والاختصاص التقني . وفي نطاق هذا الاعتبار ، تولى الرعاية الواجبة لأهمية اختيار الموظفين على أساس جغرافي عادل .
- ٤ - على المدير العام والموظفين في أدائهم لواجباتهم أن لا يلتصوا أو يتلقوا تعليمات من أى حكومة أو من أى مصدر آخر خارج عن المؤسسة . وعليهم الامتناع عن أى تصرف لا يتفق مع كونهم موظفين دوليين مسؤولين أمام المؤسسة وحدها . وتتعهد كل دولة طرف بأن تحترم الطابع الدولي المحض لمسؤوليات المدير العام والموظفين وبأن لا تحاول التأثير عليهم في أدائهم لمسؤولياتهم . وبحال أى انتهاك للمسؤوليات من قبل أحد الموظفين السى المحكمة الادارية المناسبة كما هو منصوص عليه في قواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها .

٩ - لأي عضو في السلطة أن يطلب من مجلس الإدارة معلومات عن عمليات مجلس الإدارة التي لها تأثير خاص على ذلك العضو . ويسعى مجلس الإدارة الى توفير هذه المعلومات .

## المادة ٦

### صلاحيات ووظائف مجلس الإدارة

يوجه مجلس الإدارة عمليات المؤسسة . وrehنا بمراعاة هذه الاتفاقية ، يمارس مجلس الإدارة الصلاحيات اللازمة لتحقيق مقاصد المؤسسة ، بما في ذلك الصلاحيات التالية :

( أ ) انتخاب رئيس له من بين أعضائه ؛

( ب ) اعتماد نظامه الداخلي ؛

( ج ) اعداد خطط العمل الرسمية المكتوبة وتقدمها الى المجلس وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٥٣ والفقرة الفرعية ( ي ) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٢ .

( د ) وضع خطط عمل وبرامج للقيام بالأنشطة المحددة في المادة ١٧٠ ؛

( هـ ) اعداد طلبات الحصول على اذونات الانتاج وتقدمها الى المجلس، وفقا للفقرات ٢ الى ٧ من المادة ١٥١ ؛

( و ) الاذن باجراء مفاوضات بشأن حيازة التكنولوجيا ، بما فيها تلك الضصوص عليها في الفقرات الفرعية ( أ ) و ( ج ) و ( د ) من الفقرة ٣ من المادة ٥ من المرفق الثالث ، وقرار نتائج هذه المفاوضات ؛

( ز ) وضع أحكام وشروط، والاذن باجراء مفاوضات ، بشأن مشاريع مشتركة وغيرها من أشكال الترتيبات المشتركة المشار اليها في المادتين ٩ و ١١ من المرفق الثالث ، وقرار نتائج هذه المفاوضات ؛

( ح ) التوصية بمقدار الحصة التي ينبغي الاحتفاظ بها من صافي دخل المؤسسة كاحتياطي لها وفقا للفقرة الفرعية ( و ) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٠ والمادة ١٠ من هذا المرفق ؛

( ط ) اقرار الميزانية السنوية للمؤسسة ؛

( ي ) الاذن بشراء البضائع والخدمات وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٢ من هذا المرفق ؛

( ك ) تقديم تقرير سنوي الى المجلس وفقا للمادة ٩ من هذا المرفق ؛

المادة ٤

الهيكل

يكون للمؤسسة مجلس ادارة ومدير عام وجهاز الموظفين اللازم لممارسة وظائفها .

المادة ٥

مجلس الادارة

- ١ - يتألف مجلس الادارة من خمسة عشر عضوا تنتخبهم الجمعية وفقا للفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٠ . ويولى في انتخاب أعضاء مجلس الادارة الاعتبار الواجب لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل . ويضع أعضاء السلطة في اعتبارهم ، عند تقديم أسماء المرشحين للانتخاب في مجلس الادارة ، الحاجة الى تسمية مرشحين على أعلى مستويات الكفاءة ، وحائزين لمؤهلات في الميادين ذات الصلة من أجل ضمان استمرار المؤسسة ونجاحها .
- ٢ - ينتخب أعضاء مجلس الادارة لأربع سنوات ويجوز أن يعاد انتخابهم . ويولى الاعتبار الواجب لمبدأ التناوب في العضوية .
- ٣ - يواصل أعضاء مجلس الادارة شغل مناصبهم الى أن ينتخب من يخلفهم . وإذا شغل منصب أحد أعضاء مجلس الادارة ، تنتخب الجمعية ، وفقا للفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٠ ، عضوا جديدا لشغل ما يتبقى ساريا من مدة سلفه .
- ٤ - يتصرف أعضاء مجلس الادارة بصفتهم الشخصية . وعليهم ألا يلتصقوا أو يتلقوا ، في قيامهم بواجباتهم ، تعليمات من أية حكومة أو من أى مصدر آخر . ويحترم أعضاء السلطة الطابع المستقل لأعضاء مجلس الادارة ويمتنعون عن بذل أى محاولة للتأثير على أى منهم في أدائهم لواجباتهم .
- ٥ - يتلقى كل عضو من أعضاء مجلس الادارة مكافآت تدفع من أموال المؤسسة . وتحدد الجمعية مقدار المكافأة بناء على توصية مجلس السلطة .
- ٦ - يزاول مجلس الادارة أعماله عادة في المكتب الرئيسي للمؤسسة ، ويعقد من الاجتماعات ما تتطلبه أعمال المؤسسة .
- ٧ - يشكل ثلثا أعضاء مجلس الادارة نصاها قانونيا .
- ٨ - يكون لكل من أعضاء مجلس الادارة صوت واحد . ويكون البت في جميع الأمور المعروضة على مجلس الادارة بأغلبية أعضائه . وإذا كانت لعضو مصلحة تتعارض مع أحد هذه الأمور ، امتنع عن التصويت عليه .

## المرفق الرابع

### النظام الأساسي للمؤسسة

#### المادة ١

#### الأغراض

- ١ - المؤسسة هي هيئة السلطة التي تقوم بالأنشطة في المنطقة بصورة مباشرة عملاً بالفقرة الفرعية ( أ ) من الفقرة ٢ من المادة ١٥٣ ، كما تقوم بنقل المعادن المستخرجة من المنطقة وتجهيزها وتسويقها .
- ٢ - تتصرف المؤسسة ، في تحقيقها لأغراضها وفي ممارستها لوظائفها ، وفقاً لهذه الاتفاقية ولقواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها .
- ٣ - تعمل المؤسسة ، في تنميتها ل موارد المنطقة عملاً بالفقرة ١ ، وفقاً للمبادئ السليمة ، رهناً بمراعاة هذه الاتفاقية .

#### المادة ٢

#### العلاقة بالسلطة

- ١ - تتصرف المؤسسة وفقاً للسياسة العامة التي تضعها الجمعية وللتوجيهات التي يصدرها المجلس عملاً بالمادة ١٧٠ .
- ٢ - تتمتع المؤسسة بالاستقلال الذاتي في تسييرها لعملياتها ، مع مراعاة الفقرة ١ .
- ٣ - ليس في هذه الاتفاقية ما يحلّل المؤسسة مسؤولية أعمال السلطنة أو التزاماتها أو ما يحلّل السلطة مسؤولية أعمال المؤسسة أو التزاماتها .

#### المادة ٣

#### حدود المسؤولية

- دون الاخلال بالفقرة ٣ من المادة ١١ من هذا المرفق ، لا يتحمل أي عضوفي السلطة ، لمجرد عضويته فيها ، مسؤولية أعمال المؤسسة أو التزاماتها .

المادة ٢٢

المسؤولية

يتحمل المتعاقد مسؤولية أى ضرر ناجم عن الأعمال غير المشروعة التي يرتكبها في القيام بعملياته ، على أن يؤخذ في الاعتبار ما يصدر عن السلطة من أعمال أو امتناعات مساعدة . وبالمثل تتحمل السلطة مسؤولية أى ضرر ناجم عن الأعمال غير المشروعة التي ترتكبها في ممارستها لصلاحياتها ووظائفها ، بما في ذلك الانتهاكات بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٦٨ ، على أن يؤخذ في الاعتبار ما يصدر عن المتعاقد من أعمال أو امتناعات مساعدة . وفي كل حالة يكون التعويض مساويا للضرر الفعلي .

المستحيل تحقيق الأهداف المحددة في العقد او في الجزء الحادى عشر، كان على الطرفين ان يدخلا في مفاوضات لتتقيح العقد تبعا لذلك .

٢- لا يجوز تنقيح اى عقد يتم الدخول فيه وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٥٣ الا بموافقة الطرفين .

## المادة ٢٠

### نقل الحقوق والالتزامات

لا يجوز ان تنقل الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد ما الا بموافقة السلطة ، ووفقا لقواعدها وأنظمتها واجراءاتها . وليس للسلطة ان تمنع د من سبب معقول عن الموافقة على النقل اذا كان الطرف المقترح ان يتم النقل اليه يعد مقدم طلب مؤهلا من جميع النواحي ويتحمل كافة الالتزامات التي كان يتحملها ناقل العقد ، واذا كان النقل لا يمنح المنقول اليه الحق في خطة عمل تحظر الفقرة الفرعية ( ج ) من الفقرة ٣ من المادة ٦ من هذا المرفق الموافقة عليها .

## المادة ٢١

### القانون الواجب التطبيق

١- تكون احكام العقد وقواعد السلطة وانظمتها واجراءاتها والجزء الحادى عشر وكذلك سائر قواعد القانون الدولى التي لا تتنافى مع هذه الاتفاقية ، القانون الواجب التطبيق على العقد .

٢- اى قرار نهائي صادر عن محكمة ذات اختصاص بموجب هذه الاتفاقية يتصل بحقوق والالتزامات السلطة والمتعاقد يعتبر قابلا للتنفيذ في اقليم كل دولة طرف .

٣- ليس لدولة طرف ان تفرض على متعاقد شروطا لا تكون متشبية مع الجزء الحادى عشر . بيد ان قيام دولة طرف بتطبيق انظمة بيئية او غيرها على المتعاقدين الذين تزكيتهم او على السفن التي ترفع علمها ، تكون اكثر تشددا من الأنظمة التي تتضمنها قواعد السلطة وانظمتها واجراءاتها والمفروضة عملا بالفقرة الفرعية ( و ) من الفقرة ٢ من المادة ١٧ من هذا المرفق لا يعتبر غير متشى مع الجزء الحادى عشر .

الضارة الناشئة مباشرة عن الأنشطة في المنطقة أو عن عمليات التجهيز للمعادن المستخرجة من موقع منجم ، التي تتم على متن سفن فوق موقع المنجم مباشرة ، مع مراعاة مدى الآثار الضارة التي قد تنجم مباشرة عن الحفر والكراة وأخذ العينات الجوفية ورفع التربة وكذلك التخلص من الرواسب أو الفضلات أو المواد الأخرى وأغراقها وتصريفها في البيئة البحرية .  
( ز ) الإنتاج التجارى :

يعتبر الإنتاج التجارى قد بدأ اذا اضطلع المشغل بعمليات استخراج على نطاق واسع ومستمرة تنتج كميات من المواد كافية للدلالة بوضوح على أن الغرض الرئيسي هو الإنتاج على نطاق واسع وليس الإنتاج المقصود به جمع المعلومات أو إجراء التحليلات أو تجربة المعدات أو المصانع .

### المادة ١٨

#### العقوبات

١ - يجوز وقف حقوق التعاقد بموجب العقد أو إنهاؤها في الحالتين التاليتين فقط :

( أ ) اذا أجرى التعاقد أنشطته ، رغم تحذيرات السلطة ، بطريقة تسفر عن انتهاكات جسيمة ومستمرة ومتعمدة للأحكام الأساسية للعقد وللجزء الحادى عشر ولقواعد السلطة وانظمتها وإجراءاتها ،

( ب ) أو اذا لم يتقيد التعاقد بقرار نهائي ملزم ينطبق عليه صادر عن الهيئة المعنية بتسوية المنازعات .

٢ - في حالة أى انتهاك للعقد غير مشمول بالفقرة الفرعية ( أ ) من الفقرة ١ ، أو عواضاً عن الوقف أو الإنهاء بموجب الفقرة الفرعية ( أ ) من الفقرة ١ ، يجوز للسلطة أن تفرض على التعاقد عقوبات نقدية تتناسب مع جسامه الانتهاك .

٣ - باستثناء حالات الأوامر الطارئة المنصوص عليها في الفقرة الفرعية ( ث ) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٢ ، لا يجوز للسلطة أن تنفذ قراراً ينطوى على غرامات أو وقف أو إنهاء قبل منح التعاقد فرصة معقولة لاستنفاد الطرة، القضائية المتاحة له عملاً بالفرع هـ من الجزء الحادى عشر .

### المادة ١٩

#### تنقيح العقد

١ - اذا نشأت ، أو كان من المحتمل أن تنشأ ، ظروف من شأنها ، في رأى أى من الطرفين ، أن تجعل العقد غير منصف ، أو تجعل من غير العملي أو مــــن



(ج) متطلبات الأداء :

تطلب السلطة أن يتحمل المشغل ، أثناء مرحلة الاستكشاف ، نفقات دورية تكون لها صلة معقولة بحجم القطاع المشمول بخطة العمل وبالنفقات التي يتوقع أن يتحملها مشغل حسن النية يعتمد الوصول بالقطاع الى مرحلة الانتاج التجارى ضمن الحدود الزمنية المقررة من قبل السلطة . وينبغي ألا تحدد النفقات المطلوبة بمستوى من شأنه أن يثبث عزائم المشغلين المحتملين الحائزين لتكنولوجيا أقل تكلفة من تلك التي يكون استخدامها سائدا . وتحدد السلطة فترة زمنية قصوى بين انتهاء مرحلة الاستكشاف وبدء مرحلة الاستغلال في تحقيق الانتاج التجارى . وعلى السلطة ، عند تحديد هذه الفترة ، أن تأخذ في الاعتبار انه لا يمكن البدء في بناء اجهزة التعدين والتجهيز الواسعة النطاق الا بعد انتهاء مرحلة الاستكشاف والبدء في مرحلة الاستغلال . وبناء عليه ، فان الفترة اللازمة للوصول بالقطاع الى مرحلة الانتاج التجارى ، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الوقت اللازم لهذا البناء بعد انتهاء مرحلة الاستكشاف ، كما ينبغي افساح مجال معقول للتأخيرات التي لا يمكن تجنبها في الجدول الزمني الموضوع لأعمال البناء . وحالما يتم تحقيق الانتاج التجارى ، تطلب السلطة من المشغل ، ضمن حدود معقولة ومع ايلاء الاعتبار لكافة العوامل ذات الصلة ، أن يحافظ على استمرار الانتاج التجارى طوال مدة خطة العمل .

(د) فئات الموارد :

تركز السلطة ، عند تحديد فئة الموارد التي قد يوافق على خطة عمل بشأنها ، على عدة أمور من بينها الخصائص التالية :

١ ' ان موارد معينة تتطلب استخدام أساليب تعدين متماثلة ،

٢ ' ان موارد معينة يمكن تنميتها في وقت واحد دون حدوث تداخل لا لزوم له في عمليات المشغلين العاملين على تنمية موارد مختلفة في نفس القطاع .

وليس في هذه الفقرة الفرعية ما يمنع السلطة من الموافقة على خطة عمل بشأن أكثر من فئة واحدة من الموارد في القطاع ذاته الى نفس مقدم الطلب .

(هـ) التخلي عن القطاعات :

للمشغل الحق في التخلي في أى وقت ، دون التعرض لأية عقوبة ، عن كل حقوقه أو عن جزء منها في القطاع المشمول بخطة عمل .

(و) حماية البيئة البحرية :

توضع قواعد وأنظمة واجراءات بغية ضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية من الآثار

( د ) تنفيذ المقررات المتخذة عملا بالفقرة ١٠ من المادة ١٥١ والفقرة الفرعية ( د ) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٤ .

٢ - تكون القواعد والأنظمة والاجراءات التي تتناول البنود التالية مثلة تمثيلا تاما للمعايير الموضوعية المبينة ادناه :

( أ ) حجم القطاع ،

تحدد السلطة الحجم المناسب للقطاعات التي تخصص للاستكشاف والذي يجوز أن يصل الى مثلي حجم القطاعات التي تخصص للاستغلال ، وذلك لافساح المجال للقيام بعمليات الاستكشاف بصورة مكثفة . وبحسب حجم القطاعات بحيث يفي بمتطلبات المادة ٨ من هذا المرفق بشأن حجز القطاعات وكذلك بمتطلبات الانتاج المعلنة بما يتمشى مع المادة ١٥١ ، وفقا لشروط العقد مع ايلاء الاعتبار للحالة التي يكون عليها عندئذ تقدم تكنولوجيا التعدين في قاع البحار وما يتصل بالموضوع من الخصائص الطبيعية للقطاع . ولا تكون القطاعات أصغر أو أكبر حجما مما يلزم للوفاء بهذا الغرض .

( ب ) مدة العمليات :

' ١ ' لا يوضع أي حدّ زمني، لعملية التنقيب ،

' ٢ ' ينبغي أن تكون مدة الاستكشاف كافية لافساح المجال أمام اجراء مسح شامل للقطاع المحدد ، وتصميم وبناء معدات التعدين اللازمة للقطاع وتصميم وبناء مصانع تجهيز صغيرة ومتوسطة الحجم بغرض اختبار اجهزة التعدين والتجهيز ،

' ٣ ' ينبغي أن تكون مدة الاستغلال مرتبطة بالعمر الاقتصادي لمشروع التعدين ، مع مراعاة عوامل مثل استنفاد الركاكز ، ومدة صلاحية معدات التعدين ومرافق التجهيز ، ومدى سلامة المشروع من الوجهة التجارية . وينبغي أن تكون مدة الاستغلال كافية للسماح باستخراج معادن القطاع على أساس تجاري ، وأن تشمل على فترة زمنية معقولة تخصص لبناء اجهزة التعدين والتجهيز على نطاق تجاري ، على ألا يكون الانتاج التجاري مطلوبا خلال تلك الفترة . غير أن مجموع مدة الاستغلال ينبغي أيضا أن يكون قصيرا بما يكفي لافساح الفرصة أمام السلطة لتعديل أحكام خطة العمل وشروطها وقت النظر في تحديد لها وفقا لما تكون قد اعتمده من قواعد وأنظمة واجراءات بعد موافقتها على خطة العمل ،

الفقرة ٢ من المادة ١٦٢ ، لممارسة وظائفها المبينة في الجزء الحادي عشر بشأن عدة أمور من بينها ما يلي :

- ( أ ) الاجراءات الادارية المتعلقة بالتنقيب والاستكشاف والاستغلال في المنطقة ،
- ( ب ) العمليات :
  - ' ١ ' حجم القطاع ،
  - ' ٢ ' مدة العمليات ،
  - ' ٣ ' متطلبات الأداة ، بما في ذلك التأكيدات عملا بالفقرة الفرعية ( ج ) من الفقرة ٦ من المادة ٤ من هذا المرفق ،
  - ' ٤ ' فئات الموارد ،
  - ' ٥ ' التخلي عن القطاعات ،
  - ' ٦ ' التقارير المرحلية ،
  - ' ٧ ' تقديم البيانات ،
  - ' ٨ ' التفشير والاشراف على العمليات ،
  - ' ٩ ' منع التدخل في الأنشطة الأخرى في البيئة البحرية ،
  - ' ١٠ ' نقل التعاقد لحقوقه والتزاماته ،
  - ' ١١ ' اجراءات لنقل التكنولوجيا الى الدول النامية وفقا للمادة ١٤٤ ، ولاشراك تلك الدول فيها اشراكا مباشرا ،
  - ' ١٢ ' مستويات وممارسات التعدين ، بما في ذلك تلك المتصلة بسلامة التشغيل وحفظ الموارد وحماية البيئة البحرية ،
  - ' ١٣ ' تعريف الانتاج التجارى ،
  - ' ١٤ ' مستويات التأهيل الخاصة بمقدمي الطلبات ،
- ( ج ) الأمور المالية :
  - ' ١ ' وضع قواعد موحدة وغير تمييزية لحساب التكاليف والمحاسبة ، وكذلك طريقة لاختيار مراجعي الحسابات ،
  - ' ٢ ' توزيع عائدات العمليات ،
  - ' ٣ ' الحوافز المشار اليها في المادة ١٣ من هذا المرفق ،

بالممارسة الفعالة لصلاحيات ووظائف الهيئات الرئيسية للسلطة فيما يتعلق بالقطاع المشمول بخطة العمل .

٢- لا يجوز استخدام البيانات المنقولة بصدد القطاع المشمول بخطة العمل ، والتي تعتبر محل ملكية ، الا في الاغراض المبينة في هذه المادة . أما البيانات التي تكون ضرورية لوضع السلطة قواعد وأنظمة واجراءات متعلقة بحماية البيئة البحرية وبالسلامة ، غير البيانات المتعلقة بتصميم المعدات ، فلا تعتبر محل ملكية .

٣- لا تكشف السلطة للمؤسسة أو لاي شخص خارج عن السلطة عن البيانات المنقولة اليها من المنقبين ومقدمي طلبات الحصول على عقود والتعاقدين والتي تعتبر محل ملكية ، ولكن يجوز لها أن تكشف للمؤسسة عن البيانات المتعلقة بالقطاعات المحجوزة ولا تكشف المؤسسة للسلطة أو لاي شخص خارج عن السلطة عن تلك البيانات المنقولة اليها من هؤلاء الأشخاص .

### المادة ١٥

#### برامج التدريب

يضع التعاقد برامج عملية لتدريب العاملين التابعين للسلطة وللدول النامية ، بما في ذلك مشاركة هؤلاء العاملين في جميع الأنشطة في المنطقة والشمولة بالعقد ، وذلك وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٤٤ .

### المادة ١٦

#### الحق الخالص في الاستكشاف والاستغلال

تمنح السلطة المشغل ، علا بالجزء الحادي عشر وبقواعدها وانظمتها واجراءاتها ، الحق الخاص في استكشاف واستغلال القطاع المشمول بخطة العمل فيما يتعلق بفئة محددة من الموارد وتضمن ألا يقوم اى كيان آخر في القطاع ذاته بعمليات بشأن فئة اخرى من الموارد على نحو قد يعيق عمليات المشغل . ويتمتع المشغل بضمان مدة ذلك الحق وفقا للفقرة ٦ من المادة ١٥٣ .

### المادة ١٧

#### قواعد السلطة وانظمتها واجراءاتها

١- تعتمد السلطة وتطبق تطبيقا موحدًا قواعد وأنظمة واجراءات ، وفقا للفقرة الفرعية ( و ) ' ٢ ' من الفقرة ٢ من المادة ١٦٠ وللفقرة الفرعية ( س ) ' ٢ ' من

بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، والمنظمات الدولية الأخرى ، وكذلك بالتفسير الذى وضعته تلك الهيئات لهذه الصفقات . وتحدد السلطة في قواعدها وانظمتها واجراءاتها قواعد واجراءات محاسبية موحدة ومقبولة دوليا ، ووسائل قيام التعاقد باختيار محاسبين قانونيين مستقلين مقبولين لدى السلطة لغرض مراجعة الحسابات امثالا لقواعدها وانظمتها واجراءاتها .

١٠ - يتيح التعاقد للمحاسبين ، وفقا للقواعد والأنظمة والاجراءات المالية للسلطة ، من البيانات المالية ما قد يكون مطلوبا لتحديد امثاله لهذه المادة .

١١ - تتحدد جميع التكاليف والنفقات والعائدات والايرادات ، وجميع الأسعار والقيم المشار اليها في هذه المادة ، لمبادئ المحاسبة المعترف بها عموما وللقواعد والانظمة والاجراءات المالية للسلطة .

١٢ - تقدم المدفوعات الى السلطة ، بمقتضى الفقرتين ٥ و ٦ ، اما بعملات قابلة للتداول بحرية أو بعملات متيسرة دون قيود ويمكن تداولها تداولا فعالا في الأسواق الرئيسية للعملات الأجنبية ، أو حسب اختيار التعاقد ، بما يوازى المعادن المجهزة بالقيمة السوقية . ويتم تحديد القيمة السوقية وفقا للفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٥ . وتعرف العملات القابلة للتداول بحرية والعملات المتيسرة دون قيود والتي يمكن تداولها تداولا فعالا في الأسواق الرئيسية للعملات الاجنبية ، في قواعد السلطة وانظمتها واجراءاتها وفقا للممارسة النقدية الدولية السائدة .

١٣ - تتم تسوية جميع التزامات التعاقد المالية ازاى السلطة ، وكذلك جميع ما يتحمله من الرسوم والتكاليف والنفقات وما يحصله من العائدات والايرادات المشار اليها في هذه المادة ، بالتعبير عنها بقيم ثابتة بالنسبة الى سنة الأساس .

١٤ - تعزيزا للأهداف الواردة في الفقرة ١ ، للسلطة ان تعتمد ، آخذة في الاعتبار أية توصيات للجنة التخطيط الاقتصادى واللجنة القانونية والتقنية ، قواعد وأنظمة واجراءات تقضى ، على أساس موحد وفير تمييزى ، بتقديم حوافز الى المتعاقدين .

١٥ - في حالة نشوء نزاع بين السلطة ومتعاقد حول تفسير أو تطبيق الشروط المالية لعقد ما ، يجوز لأى من الطرفين أن يحيل النزاع الى التحكيم التجارى الملزم ، ما لم يتفق الطرفان على تسوية النزاع بوسائل اخرى ، وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٨٨ .

#### المادة ١٤

#### نقل البيانات

١ - ينقل المشغل الى السلطة وفقا لقواعدها وانظمتها واجراءاتها ولأحكام وشروط خطة العمل ، على فترات زمنية تحدد لها السلطة ، كل البيانات اللازمة وذات الصلة

(س) يسمح بالتكاليف المشار إليها في الفقرة الفرعية (ح) و (ك) و (ل) و (ن) بصدد الفائدة التي يدفعها المتعاقد ، في حدود موافقة السلطة في جميع الظروف وعملا بالفقرة ١ من المادة ٤ من هذا المرفق ، على أن نسبة الدين الى رأس المال الفعلي وأسعار الفائدة هي نسبة معقولة بعد مراعاة الممارسة التجارية القائمة ،

(ع) لا تفسر التكاليف المشار إليها في هذه الفقرة على انها تشتمل على مدفوعات تتصل بضرائب الدخل على الشركات أو أية رسوم معادلة تقوم الدول بفرضها بصدد عمليات المتعاقد .

٧ - (أ) تعني " المعادن المجهزة " ، المشار إليها في الفقرتين ٥ و ٦ ، المعادن في شكلها الأساسي للغاية الذي تكون عليه عادة عند الاتجار بها في الأسواق الدولية النهائية . ولهذا الغرض تحدد السلطة في قواعدها وانظمتها واجراءاتها المالية السوق الدولية النهائية المناسبة . وبالنسبة الى المعادن التي لا يتم الاتجار بها في هذه الأسواق يعنى مصطلح " المعادن المجهزة " المعادن في شكلها الأساسي للغاية الذي تكون عليه عادة عند الاتجار بها ، الصفقات القائمة على أساس تجارى محض ،

(ب) اذا تعذر على السلطة أن تحدد بغير ذلك من الوسائل كمية المعادن المجهزة المنتجة من العقود المؤلفة من عدة معادن المستخلصة من القطاع المشمول بالعقد ، المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٥ والفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٦ ، تحدد الكمية على أساس المحتوى المعدني للعقود المستخلصة من القطاع المشمول بالعقد ، وكفاءة استخراج المعادن وغير ذلك من العوامل ذات الصلة ، بما يتمشى مع قواعد السلطة وانظمتها واجراءاتها ، وطبقا لمبادئ المحاسبة المعترف بها عموما .

٨ - اذا وفرت سوق دولية نهائية آلية تسعير ذات طابع تمثيلي للمعادن المجهزة والعقود المؤلفة من عدة معادن والمعادن شبه المجهزة والمستخلصة من العقود ، جرى العمل بالسعر المتوسط في هذه السوق . وفي جميع الحالات الأخرى تحدد السلطة ، بعد التشاور مع المتعاقد ، سعرا عادلا للمنتجات المذكورة وفقا للفقرة . ٩

٩ - (أ) تكون جميع التكاليف والنفقات والعائدات والايرادات وكل تحديد للسعر والقيمة المشار إليها في هذه المادة ، نتيجة صفقات في السوق الحرة أو صفقات قائمة على أساس تجارى محض ، واذا لم توجد مثل هذه الصفقات تحدد السلطة ، بعد التشاور مع المتعاقد ، وكأنها نتيجة لصفقات في السوق الحرة أو لصفقات قائمة على أساس تجارى محض ، مع مراعاة الصفقات ذات الصلة في الأسواق الأخرى ،

(ب) ضمانا لتنفيذ هذه الفقرة والامثال لها ، تسترشد السلطة بالمبادئ التي اعتمدها بشأن الصفقات القائمة على أساس تجارى محض كل من لجنة الشركات عبر الوطنية التابعة للأمم المتحدة وفريق الخبراء المعني بموضوع معاهدات الضرائب المبرمة

( ل ) في حالة قيام التعاقد بالتعدين ونقل العقيدات المؤلفة من عدة معادن ونتاج معادن مجهزة وشبه مجهزة ، تعني " تكاليف التنمية في قطاع التعدين " تلك النسبة من تكاليف التنمية التي يتكبدها التعاقد والمرتبطة مباشرة بتعدين موارد القطاع المشمول بالعقد ، بما يتماشى مع مبادئ المحاسبة المعترف بها عموما ، ومع القواعد والأنظمة والاجراءات المالية للسلطة ، وتشمل تلك التكاليف ، فيما تشمل ، رسم تقديم الطلب ورسمها سنويا ثابتا وتكاليف التنقيب والاستكشاف في القطاع المشمول بالعقد في الأحوال المناسبة ، وجزءا من تكاليف البحث والاستحداث ،

( م ) يعني " مردود الاستثمار " في أية سنة محاسبة ، نسبة صافي العائدات المنسوبة في تلك السنة الى تكاليف التنمية في قطاع التعدين . ولغرض حساب هذه النسبة تشمل تكاليف التنمية في قطاع التعدين ، نفقات المعدات الجديدة أو البديلة في قطاع التعدين مخصصا منها التكلفة الأصلية للمعدات المستبدلة ،

( ن ) في حالة قيام التعاقد بالتعدين فقط :

' ١ ' يعني " صافي العائدات المنسوبة " كل صافي عائدات التعاقد ،

' ٢ ' يكون " صافي عائدات التعاقد " كما هو معرف في الفقرة الفرعية ( و ) ،

' ٣ ' يعني " اجمالي عائدات التعاقد " اجمالي الإيرادات من بيع العقيدات المؤلفة من عدة معادن وأية مبالغ أخرى يرى انه يمكن أن تعزى بشكل معقول الى العمليات التي تتم بموجب العقد وفقا للقواعد والأنظمة والاجراءات المالية للسلطة ،

' ٤ ' تعني " تكاليف التنمية التي يتكبدها التعاقد " جميع النفقات المتكبدة قبل الشروع في الانتاج التجارى ، كما هي مبينة في الفقرة الفرعية ( ح ) ' ١ ' ، وجميع النفقات المتكبدة عقب الشروع في الانتاج التجارى كما هي مبينة في الفقرة الفرعية ( ح ) ' ٢ ' ، والمرتبطة مباشرة بتعدين موارد القطاع المشمول بالعقد طبقا لمبادئ المحاسبة المعترف بها عموما ،

' ٥ ' تعني " تكاليف التشغيل التي يتكبدها التعاقد " تكاليف التشغيل التي يتكبدها التعاقد ، المبينة في الفقرة الفرعية ( ك ) ، والمرتبطة مباشرة بتعدين موارد القطاع المشمول بالعقد طبقا لمبادئ المحاسبة المعترف بها عموما ،

' ٦ ' يعني " مردود الاستثمار " في أية سنة محاسبة نسبة صافي عائدات التعاقد في تلك السنة الى تكاليف التنمية التي يتكبدها التعاقد . ولغرض حساب هذه النسبة ، تشمل تكاليف التنمية التي يتكبدها التعاقد ، نفقات المعدات الجديدة أو البديلة مخصصا منها التكلفة الأصلية للمعدات المستبدلة .



في كل الحالات ما عدا تلك المحددة في الفقرة الفرعية (ن) ،  
طبقاً لمبادئ المحاسبة المعترف بها عموماً . وتشمل تلك  
النفقات ، فيما تشمل ، تكاليف الآلات والمعدات والسفن ومصانع  
التجهيز ، والتشييد والمباني والأرض والطرق ، والتنقيب في  
القطاع المشمول بالعقد واستكشافه ، والبحث والاستحداث ،  
والفائدة ، والإيجارات المطلوبة ، والتراخيص ، والرسوم ،

' ٢ ' والنفقات المماثلة للنفقات المبينة في ' ١ ' أعلاه ، والتي يجري  
تكبدها بعد الشروع في الإنتاج التجاري واللازمة لتنفيذ خطة  
العمل ، باستثناء النفقات التي يمكن إضافتها إلى حساب  
نفقات التشغيل .

(ط) تخصم العائدات الناتجة عن التصرف في الأصول الرأسمالية والقيمة السوقية  
لتلك الأصول الرأسمالية التي لم تعد مطلوبة للعمليات الجارية بموجب العقد والتي لم يجر  
بيعها ، من تكاليف التنمية التي يتكبدها المتعاقد أثناء سنة المحاسبة ذات الصلة . وعند ما  
تتجاوز هذه المبالغ المخصصة تكاليف التنمية التي يتكبدها المتعاقد يضاف الفائض إلى  
إجمالي عائدات المتعاقد ،

(ي) تسترد تكاليف التنمية التي يتكبدها المتعاقد قبل بدء الإنتاج التجاري ،  
والمشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (ح) ' ١ ' و (ن) ' ٤ ' على ١٠ أقساط سنوية  
متساوية اعتباراً من تاريخ الشروع في الإنتاج التجاري . وتسترد تكاليف التنمية التي يتكبدها  
المتعاقد عقب الشروع في الإنتاج التجاري ، والمشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (ح) ' ٢ '  
و (ن) ' ٤ ' على ١٠ أو أقل من الأقساط السنوية المتساوية بحيث يضمن استردادها كاملة  
بحلول نهاية العقد ،

(ك) تعني " تكاليف التشغيل التي يتكبدها المتعاقد " جميع النفقات التي يتم  
تكبدها بعد الشروع في الإنتاج التجاري في تشغيل الطاقة الإنتاجية للقطاع المشمول  
بالعقد وفي الأنشطة المتصلة بذلك ، بالنسبة إلى العمليات التي تتم بموجب العقد ، بما  
يتمشى مع مبادئ المحاسبة المعترف بها عموماً . وتشمل تلك النفقات ، فيما تشمل ، الرسم  
السنوي الثابت أو رسم الإنتاج ، أيهما أكبر ، والنفقات المتعلقة بالاجور والمرتبات  
واستحقاقات المستخدمين والمواد والخدمات والنقل وتكاليف التجهيز والتسويق والفائدة  
والمرافق العامة والحفاظ على البيئة البحرية والتكاليف العامة والإدارية المرتبطة على وجه  
التحديد بالعمليات التي تتم بموجب العقد ، وصافي أية خسائر تشغيل مرحلة إلى سنوات  
قادمة أو سابقة على النحو المبين هنا . ويجوز ترحيل صافي خسائر التشغيل إلى سنتين  
متعاقبتين باستثناء السنتين الأخيرتين من العقد حين يجوز ترحيلها إلى السنتين السابقتين ،



' ٢ ' تبدأ الفترة الثانية من الانتاج التجارى في سنة المحاسبة التي تعقب انهاء الفترة الاولى من الانتاج التجارى ، وتستمر حتى نهاية العقد .

( هـ ) يعني " صافي العائدات المنسوبة " نتاج صافي عائدات التعاقد ونسبة تكاليف التنمية في قطاع التعدين الى تكاليف التنمية التي يتكبدها التعاقد . وفي حالة قيام التعاقد بالتعدين ونقل العقيدات المؤلفة من عدة معادن ونتاجه بصفة رئيسية لثلاث معادن مجهزة هي الكوبالت والنحاس والنيكل ، لا يقل مدار صافي العائدات المنسوبة عن ٢٥ في المائة من صافي عائدات التعاقد . وورهننا بمراعاة الفقرة الفرعية ( ن ) ، يجوز في جميع الحالات الأخرى بما في ذلك حالات قيام التعاقد بالتعدين ونقل العقيدات المؤلفة من عدة معادن ونتاجه بصفة رئيسية لأربعة معادن مجهزة هي الكوبالت والنحاس والمغنيز والنيكل ، ان تحدد ، في قواعدها وانظمتها واجراءاتها مقادير الحد الأدنى المناسبة التي تربطها بكل حالة نفس الصلة التي تربط الحد الأدنى وهو ٢٥ في المائة بحالة المعادن الثلاثة .

( و ) يعني " صافي عائدات التعاقد " اجمالي عائدات التعاقد مخصصا منها تكاليف التشغيل وما استرده من تكاليف التنمية وفق ما هو مبين في الفقرة الفرعية ( ي ) .

( ز ) ' ١ ' في حالة قيام التعاقد بالتعدين ونقل العقيدات المؤلفة من عدة معادن ونتاج معادن مجهزة فان " اجمالي عائدات التعاقد " يعني اجمالي العائدات الناتجة عن بيع المعادن المجهزة وأية مبالغ أخرى يرى انه يمكن ان تعزى بشكل معقول الى العمليات التي تتم بموجب العقد وفقا للقواعد والأنظمة والاجراءات المالية للسلطة ،

' ٢ ' وفي جميع الحالات الأخرى غير المنصوص عليها في الفقرتين الفرعيتين ( ز ) ' ١ ' و ( ن ) ' ٣ ' يعني " اجمالي عائدات التعاقد " اجمالي العائدات الناتجة عن بيع المعادن شبه المجهزة من العقيدات المؤلفة من عدة معادن المستخرجة من القطاع المشمول بالعقد ، وأية مبالغ أخرى يرى انه يمكن ان تعزى بشكل معقول الى العمليات التي تتم بموجب العقد وفقا للقواعد والأنظمة والاجراءات المالية للسلطة .

( ح ) تعني " تكاليف التنمية التي يتكبدها التعاقد " :

' ١ ' جميع النفقات التي يجرى تكبدها قبل الشروع في الانتاج التجارى والمرتبطة مباشرة بتنمية الطاقة الانتاجية للقطاع المشمول بالعقد والانشطة المتصلة به فيما يتعلق بالعمليات التي تتم بموجب العقد

<u>النسبة من صافي العائدات المنسوبة</u>		<u>حصة السلطة</u>	
		<u>الفترة الأولى من الانتاج التجاري</u>	<u>الفترة الثانية من الانتاج التجاري</u>
النسبة التي تمثل مردود استثمار يزيد عن صفر في المائة ويقل عن ١٠ في المائة	٣٥ في المائة	٤٠ في المائة	
النسبة التي تمثل مردود استثمار يعادل ١٠ في المائة أو أكثر ويقل عن ٢٠ في المائة	٤٢.٥ في المائة	٥٠ في المائة	
النسبة التي تمثل مردود استثمار يعادل ٢٠ في المائة أو أكثر	٥٠ في المائة	٧٠ في المائة	

(د) '١' تبدأ الفترة الأولى من الانتاج التجاري المشار اليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ج) في سنة المحاسبة الأولى من الانتاج التجاري ، وتنتهي في سنة المحاسبة التي يسترد فيها التعاقد تماما ، عن طريق الفائض النقدي الذي يحققه ، تكاليف التنمية التي يتكدها بفائدة على النسبة غير المستردة من تلك التكاليف ، وذلك كما يلي :

في سنة المحاسبة الأولى التي يتم فيها تكبد تكاليف التنمية ، تساوى تكاليف التنمية غير المستردة تكاليف التنمية مخصوما منها الفائض النقدي في تلك السنة . وفي كل سنة محاسبة تالية ، تساوى تكاليف التنمية غير المستردة تكاليف التنمية غير المستردة لسنة المحاسبة السابقة ، مضافا اليها فائدة طيها بنسبة ١٠ في المائة سنويا ، ومضافا اليها تكاليف التنمية المتكبدة في سنة المحاسبة الجارية ومخصوما منها فائض التعاقد النقدي في سنة المحاسبة الجارية . وتكون سنة المحاسبة التي تصبح فيها تكاليف التنمية غير المستردة صفرا للمرة الأولى هي سنة المحاسبة التي يسترد فيها التعاقد تماما ، عن طريق فائضه النقدي ، تكاليف التنمية التي يتكدها بفائدة على النسبة غير المستردة من تلك التكاليف . ويكون الفائض النقدي للتعاقد في أي سنة من السنوات المحاسبة هو اجبالي طاداته مخصوما منه تكاليفه التشغيلية ومخصوما منه مدفوطه للسلطة بموجب الفقرة الفرعية (ج) .

(ب) تكون القيمة السوقية المذكورة هي نتاج كمية المعادن المجهزة المنتجة من العقود المولفة من عدة معادن المستخلصة من القطاع المشمول بالعقد ومتوسط السعر لتلك المعادن خلال سنة المحاسبة ذات الصلة ، كما هو معرف في الفقرتين ٧ و ٨ .

٦ - اذا اختار متعاقد أن تكون صاهته الطالبة للسلطة عن طريق الجمع بين دفع رسم انتاج وحصه من صافي العائدات ، تقررت تلك المدفوعات على النحو التالي :

(أ) يحدد رسم الانتاج بنسبة مئوية معينة من القيمة السوقية ، تتقرر وفقا للفقرة الفرصية (ب) ، للمعادن المجهزة المنتجة من العقود المولفة من عدة معادن المستخرجة من القطاع المشمول بالعقد . وتحدد هذه النسبة المئوية كما يلي :

١ ' الفترة الأولى من الانتاج التجارى ٢ في المائة

٢ ' الفترة الثانية من الانتاج التجارى ٤ في المائة

وإذا حدث في الفترة الثانية من الانتاج التجارى كما هي معرفة في الفقرة الفرصية (د) ، أن انخفض مردود الاستثاير في أية سنة محاسبة ، كما هو معرف في الفقرة الفرصية (م) ، عن ١٥ في المائة نتيجة دفع رسم الانتاج بنسبة ٤ في المائة ، أصبح رسم الانتاج ٢ في المائة بدلا من ٤ في المائة في سنة المحاسبة تلك ،

(ب) . تكون القيمة السوقية المذكورة هي نتاج كمية المعادن المجهزة المنتجة من العقود المولفة من عدة معادن المستخرجة من القطاع المشمول بالعقد ومتوسط السعر لتلك المعادن خلال سنة المحاسبة ذات الصلة ، كما هو معرف في الفقرتين ٧ و ٨ ،

(ج) ١ ' تقتطع حصه السلطة من صافي العائدات من نسبة صافي طائدات المتعاقد المنسوبة الى استخراج المعادن من موارد القطاع المشمول بالعقد ، ويشار الى تلك النسبة فيما يلي باسم صافي العائدات المنسوبة ،

٢ ' تحدد حصه السلطة من صافي العائدات المنسوبة وفقا للجدول التصاعدي التالي :

(هـ) وتمكين المؤسسة من القيام بصورة فعالة باستخراج المعادن من قاع البحار في نفس الوقت الذي تقوم فيه بذلك الكيانات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢ من المادة ١٥٣ ،

(و) وضمان ألا تؤدي الحوافز المالية المقدمة الى المتعاقدين بموجب الفقرة ١٤ من هذا المرفق ، أو بمقتضى أحكام العقود المنقحة وفقاً للمادة ١٩ من هذا المرفق ، أو بموجب أحكام المادة ١١ من هذا المرفق فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة ، الى تقديم اعانات مالية للمتعاقدين تمنحهم ميزة تنافسية مصطنعة بالنسبة الى مستخرجي المعادن من مصادر في البر .

٢ - يفرض ، تحت بند التكاليف الادارية المتعلقة بدراسة طلبات الموافقة على خطة عمل في شكل عقد للاستكشاف والاستغلال ، رسم يحدد بمبلغ . . . . . ٥٠٠ دولار ممن دولارات الولايات المتحدة لكل طلب . ويعيد المجلس النظر في هذا المبلغ بين الحين والآخر لكي يضمن انه يغطي التكاليف الادارية المتكبدة . فاذا كانت التكاليف الادارية التي تتكبدها السلطة في دراسة طلب من الطلبات أقل من المبلغ المحدد ، ردت السلطة الفرق الى مقدم الطلب .

٣ - يدفع المتعاقد رسماً سنوياً ثابتاً قدره مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة اعتباراً من تاريخ بدء نفاذ العقد . فاذا تأجل التاريخ المعتمد للشروع في الانتاج التجاري بسبب حدوث تأخير في اصدار اذن الانتاج ، وفقاً للمادة ١٥١ ، اعفي المتعاقد من دفع الرسم السنوي الثابت عن فترة التأجيل . واعتباراً من تاريخ الشروع في الانتاج التجاري يدفع المتعاقد اما رسم الانتاج أو الرسم السنوي الثابت ، أيهما أكبر .

٤ - يختار المتعاقد ، في غضون سنة من تاريخ الشروع في الانتاج التجاري ، وطبقاً للفقرة ٣ ، تقديم مساهمته المالية للسلطة إما :

(أ) عن طريق دفع رسم انتاج فقط ،

(ب) أو عن طريق الجمع بين دفع رسم انتاج وحصه من صافي العائدات .

٥ - (أ) اذا اختار متعاقد أن تكون مساهمته المالية للسلطة عن طريق دفع رسم انتاج فقط ، تم تحديد ذلك الرسم بنسبة مئوية من القيمة السوقية للمعادن المجهزة المنتجة من العقود المؤلفة من عدة معادن والمستخرجة من القطاع المشمول بالعقد . وتحدد هذه النسبة المئوية كما يلي :

' ١ ' للسنوات ١ الى ١٠ من الانتاج التجاري ٥ في المائة

' ٢ ' للسنوات ١١ الى نهاية الانتاج التجاري ١٢ في المائة

المؤسسة ، في شكل مشاريع مشتركة ، او تقاسم الانتاج ، وكذلك في أى شكل آخر من أشكال الترتيبات المشتركة التي تكون لها من الحماية ضد التنقيح أو الوقف أو الانهاء ما للعقود المبرمة مع السلطة .

٢ - يجوز أن يتلقى التعاقدون الذين يدخلون في هذه الترتيبات المشتركة مع المؤسسة الحوافز المالية المنصوص عليها في المادة ١٣ من هذا المرفق .

٣ - تقع مسؤولية المدفوعات التي تقضيها المادة ١٣ من هذا المرفق على شركاء المؤسسة في المشاريع المشتركة بحدود حصتهم في المشروع المشترك ، مع مراعاة الحوافز المالية المنصوص عليها في تلك المادة .

### المادة ١٢

#### الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة

١ - يحكم الجزء الحادى عشر ، وقواعد السلطة وأنظمتها وإجراءاتها وما يتصل بالموضوع من مقرراتها ، الأنشطة في المنطقة التي تقوم بها المؤسسة بموجب الفقرة الفرعية ( أ ) من الفقرة ٢ من المادة ١٥٣ .

٢ - تكون أية خطة عمل تقدمها المؤسسة مصحوبة بدليل يهيد قدراتها المالية والتكنولوجية .

### المادة ١٣

#### الشروط المالية للعقود

- ١ - تسترشد السلطة ، عند اعتمادها وفقا للجزء الحادى عشر القواعد والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالشروط المالية لعقد بينها وبين الكيانات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢ من المادة ١٥٣ ، وكذلك عند التفاوض بشأن هذه الشروط المالية وفقا لأحكام الجزء الحادى عشر لتلك القواعد والأنظمة والإجراءات ، بالأهداف التالية :
  - ( أ ) ضمان القدر الأمثل من الإيرادات للسلطة من عائدات الانتاج التجارى ،
  - ( ب ) واجتذاب الاستثمارات والتكنولوجيا لاستكشاف واستغلال المنطقة ،
  - ( ج ) ضمان المساواة في المعاملة المالية وفي الالتزامات المالية المقابلة للمتعاقدين ،
  - ( د ) توفير حوافز علمية أساس موحد وغير تمييزى للمتعاقدين ليضطلعوا بهرتيبات مشتركة مع المؤسسة والدول النامية أو رعاياها ، وليعملوا على تنشيط نقل التكنولوجيا إليها ، وليقوموا بتدريب العاملين التابعين للسلطة والدول النامية ،

المادة ٩

الأنشطة في القطاعات المحجوزة

١ - تتاح الفرصة للمؤسسة كي تقرر ما اذا كانت تعتزم القيام بنفسها بالأنشطة في كل قطاع محجوز . ويجوز أن يتخذ هذا القرار في أى وقت ، ما لم تتلق السلطة اخطارا عملا بالفقرة ٤ ، وفي هذه الحالة يكون على المؤسسة أن تتخذ قرارها في غضون وقت معقول . ويجوز للمؤسسة أن تقرر استغلال هذه القطاعات بمشاريع مشتركة مع الدول المعنية أو الكيان المعني .

٢ - يجوز للمؤسسة أن تبرم عقودا لتنفيذ جزء من أنشطتها وفقا للمادة ١٢ من المرفق الرابع . ويجوز لها أيضا أن تدخل في مشاريع مشتركة للقيام بهذه الأنشطة مع أية كيانات مؤهلة للقيام بالأنشطة في المنطقة عملا بالفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢ من المادة ١٥٣ . وعلى المؤسسة عند النظر في هذه المشاريع المشتركة أن تتيح للدول الأطراف النامية ولرعاياها فرصة المشاركة الفعالة .

٣ - للسلطة أن تحدد في قواعد وأنظمتها واجراءاتها متطلبات وشروط موضوعية واجرائية فيما يتعلق بهذه العقود والمشاريع المشتركة .

٤ - لأى دولة طرف نامية أو لأى شخص طبيعي أو اعتباري تزكّيه تلك الدولة أو تكون لها أولاد نامية أخرى هي مقدم طلب مؤهل سيطرة فعلية عليه ، أو لأية مجموعة من الفئات التي تقدم ذكرها ، أن تخطر السلطة أن بنيتها أن تتقدم بخطة عمل فيما يتعلق بقطاع محجوز عملا بالمادة ٦ من هذا المرفق . وينظر في خطة العمل اذا قررت المؤسسة ، عملا بالفقرة ١ ، أنها لا تعتزم القيام بالأنشطة في ذلك القطاع .

المادة ١٠

الأفضلية والأولوية بين مقدمي الطلبات

يكون للمشغل الذى لديه خطة عمل موافق عليها للاستكشاف فقط ، وفقا للفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ٤ من المادة ٣ من هذا المرفق ، أفضلية وأولوية بين مقدمي الطلبات للحصول على خطة عمل للاستغلال فيما يتعلق بنفس القطاعات والموارد . على أنه يجوز سحب هذه الأفضلية أو الأولوية اذا كان أداء المشغل لخطة العمل غير مرض .

المادة ١١

الترتيبات المشتركة

١ - يجوز أن تنص العقود على ترتيبات مشتركة بين المتعاقد والسلطة عن طريق

(ج) يكونون قد استثمروا بالفعل أكبر الموارد وبذلوا أكبر مجهود في التنقيب أو الاستكشاف .

٤ - يكون لمقدمي الطلبات الذين لم يقع عليهم الاختيار في فترة ما الأولية في الفترات اللاحقة إلى أن يحصلوا على إذن إنتاج .

٥ - يتم الاختيار بمراعاة الحاجة إلى زيادة الفرص لكل الدول الأطراف للاشتراك في الأنشطة في المنطقة وإلى منع احتكارها ، بغض النظر عن النظم الاجتماعية والاقتصادية أو المواقع الجغرافية للدول تجنباً للتمييز ضد أي دولة أو نظام .

٦ - كلما كان عدد القطاعات المحجوزة التي يجري استغلالها أقل من عدد القطاعات غير المحجوزة ، تعطى الأولوية لطلبات الحصول على إذونات الإنتاج المتعلقة بالقطاعات المحجوزة .

٧ - تتخذ المقررات المشار إليها في هذه المادة في أسرع وقت ممكن بعد نهاية كل فترة .

#### المادة ٨

#### حجز القطاعات

يغطي كل طلب من الطلبات ، عدا تلك التي تقدمها المؤسسة أو أي من الكيانات الأخرى بشأن القطاعات المحجوزة ، مساحة اجمالية لا تكون بالضرورة قطاعاً واحداً متصلاً ولكن لها من الاتساع ومن القيمة التجارية المقدرة ما يكفي لاتاحة القيام بعملية تعديني . وعلى مقدم الطلب أن يبين الاحداثيات التي تقسم القطاع إلى شطرين متساويين في القيمة التجارية المقدرة ويقدم كل ما حصل عليه من البيانات فيما يتعلق بكل الشطرين . ومع عدم المساس بصلاحيات السلطة عملاً بالمادة ١٧ من هذا المرفق ، تكون البيانات الواجب تقديمها بشأن العقيدات المؤلفة من عدة معادن متعلقة بوضع الخرائط واختبار العينات وبوفرة العقيدات وتكوينها المعدني . وتعين السلطة ، خلال خمسة وأربعين يوماً من تلقي هذه البيانات ، الجزء الذي سيحجز خصيصاً للأنشطة التي تجربها السلطة عن طريق المؤسسة أو بالاشتراك مع الدول النامية . ويجوز تأجيل هذا التعيين لفترة أخرى مدتها خمسة وأربعين يوماً إذا طلبت السلطة أن يقوم خبير مستقل بتقييم ما إذا كانت كل البيانات المطلوبة بمقتضى هذه المادة قد قدمت إلى السلطة . ويصبح القطاع المعين قطاعاً محجوزاً حالما يوافق على خطة العمل للقطاع غير المحجوز ويتم توقيع العقد .



٤ - لغرض تحديد النموذج المبين في الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ٣ ، تحتسب خطة العمل المقدمة من شركة تزامن أو تجمع للشركات على أساس تناسبي فيما بين الدول الأطراف المزمكة المعنية وفقا للفقرة ٣ من المادة ٤ من هذا المرفق . ويجوز للسلطة أن توافق على خطط عمل تشملها الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ٣ إذا انتهت الى أن هذه الموافقة لن تتيح لدولة طرف ، أو لكيانات تزكيتها تلك الدولة ، احتكار القيام بالأنشطة في المنطقة أو استبعاد دولة طرف أخرى من الأنشطة في المنطقة .

٥ - بالرغم من الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٣ ، يجوز للمؤسسة ، بعد نهاية الفترة الانتقالية المحددة في الفقرة ٣ من المادة ١٥١ ، أن تعتمد عن طريق القواعد والأنظمة والاجراءات ، غير ذلك من الاجراءات والمعايير التي تتماشى مع هذه الاتفاقية لتقرر أيا من مقدمي الطلبات ستوافق على خطط عملهم في حالات الاختيار من بين مقدمي الطلبات لعطاء مقترح . وتضمن هذه الاجراءات والمعايير الموافقة على خطط العمل على أساس منصف وغير تمييزي .

## المادة ٧

### الاختيار بين مقدمي الطلبات للحصول على أذونات الانتاج

١ - تنظر السلطة ، بعد ستة أشهر من بدء نفاذ هذه الاتفاقية وفي كل شهر رابع بعد ذلك ، في طلبات الحصول على أذونات الانتاج المقدمة أثناء الفترة التي تسبق ذلك مباشرة . وتصدر السلطة الأذونات المطلوبة ، إذا كان ممكنا الموافقة على جميع هذه الطلبات دون تجاوز قيود الانتاج أو مخالفة الالتزامات المترتبة على السلطة بموجب اتفاق أو ترتيب للسلع الأساسية تكون قد أصبحت طرفا فيه ، وفق المنصوص عليه في المادة ١٥١ .

٢ - حيثما يكون الاختيار من بين مقدمي طلبات الحصول على أذونات الانتاج واجبا بسبب قيود الانتاج المبينة في الفقرات ٢ الى ٧ من المادة ١٥١ ، أو بسبب التزامات السلطة بموجب اتفاق أو ترتيب للسلع الأساسية تكون قد أصبحت طرفا فيه على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ١٥١ ، تقوم السلطة بالاختيار على أساس المعايير الموضوعية وغير التمييزية الواردة في قواعد وأنظمتها واجراءاتها .

٣ - تعطي السلطة ، في تطبيق الفقرة ٢ ، الأولوية لمقدمي الطلبات الذين :  
(أ) يقدمون ضمانا أفضل للأداء ، آخذة في الاعتبار مؤهلاتهم المالية والتقنية وأدائهم السابق ، ان وجد ، لخطط عمل تمت الموافقة عليها من قبل ،  
(ب) يوفرون للسلطة فوائد مالية محتملة في وقت أبكر ، آخذة في الاعتبار الموعد الذي يتقرر فيه بدء الانتاج التجاري ،



٢ - تثبتت السلطة أولا لدى النظر في طلب للموافقة على خطة عمل في شكل عقد يتعلق بالأنشطة في المنطقة مما اذا كان :

(أ) مقدم الطلب قد امتثل للاجراءات الموضوعية لتقديم الطلبات وفقا للمادة ٤ من هذا المرفق وأنه قدم للسلطة التعهدات والتأكيدات التي تقضي بها تلك المادة . وفي حالات عدم الامتثال لهذه الاجراءات أو عدم تقديم أي من هذه التعهدات والتأكيدات ، يمنح مقدم الطلب ٥ يوما لعلاج أوجه القصور هذه ،

(ب) مقدم الطلب حائزا للمؤهلات المطلوبة وفقا للمادة ٤ من هذا المرفق .

٣ - ينظر في خطط العمل المقترحة وفقا لترتيب ورودها . وتمثل خطط العمل المقترحة وتخضع للأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية وقواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها ، بما فيها تلك المتعلقة بمتطلبات التشغيل والمساهمات المالية والتعهدات بشأن نقل التكنولوجيا واذا كانت خطط العمل المقترحة مطابقة لهذه المتطلبات ، وافقت السلطة على خطط العمل هذه بشرط أن تكون متفقة مع المتطلبات الموحدة وغير التمييزية المبينة في قواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها :

(أ) ما لم يكن جزء من القطاع أو القطاع كله المشمول بخطة العمل المقترحة قد أدرج في خطة عمل موافقة عليها أو في خطة عمل مقترحة سبق تقديمها ولم تتخذ السلطة بشأنها قرارا نهائيا بعد ،

(ب) أو ما لم تكن السلطة قد رفضت الموافقة على استغلال جزء من القطاع المشمول بخطة العمل المقترحة أو القطاع كله عملا بالفقرة الفرعية (خ) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٢ ،

(ج) أو ما لم تكن خطة العمل المقترحة قد قدمت أو زكت تقديمها دولة طرف تكون قد حصلت على :

' ١ ' خطط عمل لاستكشاف واستغلال العقيدات المؤلفة من عدة معادن في قطاعات غير محجوزة من شأنها ، عند جمعها مع أي من شطرى القطاع المشمول بالطلب المقدم للحصول على خطة عمل ، أن تتجاوز في الحجم ٣٠ فسي المائة من مساحة دائرية تبلغ . . . . ٤ كيلومتر مربع تحيط بمركز أي من شطرى القطاع المشمول بخطة العمل المقترحة ،

' ٢ ' خطط عمل لاستكشاف واستغلال العقيدات المؤلفة من عدة معادن في قطاعات غير محجوزة يشكل مجموع مساحتها ٢ في المائة من مجموع مساحة ذلك الجزء من المنطقة الذي لم تحجزه السلطة أو ترفض الموافقة على استغلاله عملا بالفقرة الفرعية (خ) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٢ .

٤ - تخضع المنازعات المتعلقة بالتعهدات المطلوبة بموجب الفقرة ٣ ، كغيرها من أحكام العقود ، للتسوية الالزامية وفقا للجزء الحادى عشر ، وفي حالات انتهاك هذه التعهدات ، يجوز الأمر بوقف أو إنهاء العقد أو بفرض عقوبات نقدية وفقا للمادة ١٨ من هذا المرفق . ويجوز لأى من الطرفين اخضاع المنازعات المتعلقة بما اذا كانت العروض المقدمة من التعاقد تدخل في نطاق الأحكام والشروط التجارية المنصفة والمعقولة للتحكيم التجارى الملزم وفقا لقواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولى أو لقواعد التحكيم الأخرى حسب ما يكون منصوصا عليه في قواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها . فاذا كان القرار أن العرض المقدم من التعاقد ليس في نطاق الأحكام والشروط التجارية المنصفة والمعقولة ، أعطي التعاقد ٥٤ يوما لتنقيح عرضه لادخاله ضمن ذلك النطاق قبل أن تتخذ السلطة أى اجراء وفقا للمادة ١٨ من هذا المرفق .

٥ - اذا لم تتمكن المؤسسة من الحصول على التكنولوجيا المناسبة بأحكام وشروط تجارية منصفة ومعقولة لتبدأ في الوقت المناسب في استخراج المعادن من المنطقة وتجهيزها ، يجوز لأى من المجلس أو الجمعية دعوة مجموعة من الدول الأطراف تتألف من الدول المشتركة في الأنشطة في المنطقة والدول التي زكت كيانات مشتركة في الأنشطة في المنطقة وغيرها من الدول الأطراف التي أتيج لها الوصول الى هذه التكنولوجيا ، وعلى هذه المجموعة أن تتشاور فيما بينها وتتخذ تدابير فعالة لتؤمن اتاحة هذه التكنولوجيا للمؤسسة بأحكام وشروط تجارية منصفة ومعقولة . وتتخذ كل من هذه الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عمليا ضمن اطار نظامها القانوني الخاص تحقيقا لهذه الغاية .

٦ - في حالة المشاريع المشتركة مع المؤسسة ، يكون نقل التكنولوجيا وفقا لأحكام اتفاق المشروع المشترك .

٧ - تدرج التعهدات المطلوبة بموجب الفقرة ٣ في كل عقد للقيام بالأنشطة في المنطقة حتى مرور ١٠ سنوات على شروع المؤسسة في الانتاج التجارى ويجوز استخدام هذه التعهدات أثناء تلك الفترة .

٨ - لأغراض هذه المادة ، تعني " التكنولوجيا " المعدات المتخصصة والدراية التقنية ، بما في ذلك ما يلزم من الكتيبات والتصميمات وتعليمات التشغيل والتدريب والمشورة والمساعدة التقنيتين لتجميع وصيانة وتشغيل نظام قابل للاستمرار والحق القانوني في استخدام هذه العناصر في ذلك الغرض، على أساس غير حصري .

## المادة ٦

### الموافقة على خطط العمل

١ - تنظر السلطة ، بعد ستة أشهر من بدء نفاذ هذه الاتفاقية وفي كل شهر رابع بعد ذلك ، في خطط العمل المقترحة .

العقد والتي يحة، له قانونا نقلها . ويتم ذلك بموجب ترخيص، أو أية ترتيبات مناسبة أخرى يتفاوض التعاقد بشأنها مع المؤسسة وتورد في اتفاق محدد مكمل للعقد . ولا يجوز استخدام هذا التعهد الا اذا وجدت المؤسسة أنها غير قادرة على الحصول على التكنولوجيا الفعالة النافعة نفسها أو على أخرى مساوية لها في الفعالية والنفع في السوق المفتوحة وبأحكام وشروط تجارية منصفة ومعقولة ،

(ب) أن يحصل على تأكيد كتابي، من مالك أى تكنولوجيا تستخدم في القيام بالأنشطة في المنطقة بموجب العقد ، ولا تكون متاحة عادة في السوق المفتوحة أو مشمولة بالفقرة الفرعية (أ) ، بأن المالك سوف يتيح ، كلما طلبت السلطة ذلك ، تلك التكنولوجيا للمؤسسة بموجب ترخيص أو أية ترتيبات مناسبة أخرى وبأحكام وشروط تجارية منصفة ومعقولة وبمفس القدر المتاح للتعاقد . وإذا لم يتم الحصول على هذا التأكيد ، لا يستخدم التعاقد التكنولوجيا المذكورة في القيام بالأنشطة في المنطقة ،

(ج) أن يحصل من المالك بواسطة عقد قابل للتنفيذ ، بناءً على طلب المؤسسة ، وإذا كان ذلك ممكناً بدون تكلفة كبيرة للتعاقد ، على الحق القانوني في أن ينقل الى المؤسسة أية تكنولوجيا يستخدمها في القيام بالأنشطة في المنطقة بموجب العقد مما لا يحق له قانوناً لولا ذلك نقلها ولا تكون متاحة عادة في السوق المفتوحة . وفي الحالات التي توجد فيها علاقة تجارية وثيقة بين التعاقد ومالك التكنولوجيا ، تكون وثيقة العلاقة ودرجة النفوذ أو السيطرة متصلتين بتحديد ما اذا كانت جميع التدابير الممكنة عملياً قد اتخذت للحصول على هذا الحق . وفي الحالات التي يمارس فيها التعاقد سيطرة فعلية على مالك التكنولوجيا ، يعتبر الاخفاق في الحصول على الحق القانوني من المالك ذا صلة بأهلية التعاقد بالنسبة الى أى طلب لاحق للموافقة على خطة عمل ،

(د) أن يبسر للمؤسسة ، بناءً على طلبها ، حيازة أية تكنولوجيا تشملها الفقرة الفرعية (ب) ، بموجب ترخيص أو أية ترتيبات مناسبة أخرى بأحكام وشروط تجارية منصفة ومعقولة ، اذا قررت المؤسسة التفاوض مباشرة مع مالك التكنولوجيا بشأن هذه الحيازة ،

(هـ) أن يتخذ نفس التدابير المبينة في الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (ج) و (د) لصالح دولة نامية أو مجموعة من الدول النامية تقدمت بطلب للحصول على عقد بموجب المادة ٩ من هذا المرفق ، ويشترط أن تكون تلك التدابير مقتصرة على استغلال ذلك الجزء من القطاع الذى اقترحه التعاقد والذي يكون قد حجز عملاً بالمادة ٨ من هذا المرفق ، كما يشترط فيما تلتزمه الدولة النامية أو مجموعة الدول النامية من أنشطة بموجب العقد ، أن لا ينطوى على نقل التكنولوجيا الى دولة ثالثة أو رعايا دولة ثالثة . ولا ينطبق الالتزام الناشئ عن هذا الحكم على أى تعاقد بعينه الا في الحالات التي لا تطلب فيها المؤسسة التكنولوجيا أو يقوم ذلك التعاقد بنقلها اليها .

عقده ولا لزاماته بموجب هذه الاتفاقية . الا أن الدولة الطرف لا تكون مسؤولة عن الضرر الناجم من انتهاك متعاقد زكته لالتزاماته اذا كانت تلك الدولة الطرف قد اعتمدت من القوانين والأنظمة واتخذت من الاجراءات الادارية ، مع مراعاة نظامها القانوني ، ما هو معقول ومناسب لتأمين الامتثال لتلك الالتزامات من قبل الأشخاص الخاضعين لولايتها .

٥ - يراعى في اجراءات تقييم مؤهلات الدول الأطراف المتقدمة بطلبات ما لها من طابع باعتبارها دولا .

٦ - تقضي مستويات الأهلية من كل مقدم طلب ، دون استثناء ، أن يتعهد كجزء من طلبه :

( أ ) بقبول ما ينطبق من التزامات ناشئة عن أحكام الجزء الحادى عشر وقواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها ، وقرارات هيئاتها وشروط عقودها مع السلطة باعتبارها قابلة للنفاذ ، وبالاتثال لتلك الالتزامات ،

( ب ) بقبول رقابة السلطة على الأنشطة في المنطقة ، على النحو الذى تخول به هذه الاتفاقية ،

( ج ) بتزويد السلطة بتأكيد كتابي بأن التزاماته المشمولة بالعقد سيتم الوفاء بها بحسن نية ،

( د ) بالاتثال للأحكام المتعلقة بنقل التكنولوجيا والمبينة في المادة ٥ من هذا المرفق .

## المادة ٥

### نقل التكنولوجيا

١ - على كل مقدم طلب ، عند تقدمه بخطة عمل ، أن يتيح للسلطة وصفا عاما للمعدات والأساليب التي ستستخدم في القيام بالأنشطة في المنطقة ، وكذلك سائر ما يتصل بالموضوع من معلومات ليست محل ملكية عن خصائص تلك التكنولوجيا ومعلومات عن المكان الذى تتوفر فيه هذه التكنولوجيا .

٢ - على كل مشغل أن يعلم السلطة بما يطرأ من تنقيحات على ما أتاحه لها من الأوصاف والمعلومات عملا بالفقرة ١ كلما أدخل تعديل أو ابتكار تكنولوجيا. هام عليها .

٣ - يتضمن كل عقد من أجل القيام بالأنشطة في المنطقة التعهدات التالية من قبل المتعاقد :

( أ ) أن يتيح للمؤسسة ، كلما طلبت السلطة ذلك ، بموجب أحكام وشروط تجارية منصفة ومعقولة ، التكنولوجيا التى يستخدمها في تنفيذ الأنشطة في المنطقة بموجب

٣ - لا تجرى أعمال الاستكشاف والاستغلال الا في القطاعات المحددة في خطط العمل المشار اليها في الفقرة ٣ من المادة ١٥٣ والتي توافق عليها السلطة وفقا لهذه الاتفاقية وما يتصل بالموضوع من قواعد السلطة وأنظمتها وأجرائها .

٤ - يقتضي في كل خطة عمل يوافق عليها :

(أ) أن تكون متشعبة مع هذه الاتفاقية ومع قواعد السلطة وأنظمتها وأجرائها ،

(ب) أن تنص على رقابة السلطة على الأنشطة في المنطقة وفقا للفقرة ٤ من

المادة ١٥٣ ،

(ج) أن تمنح المشغل ، وفقا لقواعد السلطة وأنظمتها وأجرائها حقوقا خالصة

لاستكشاف واستغلال الفئات المحددة من الموارد في القطاع المشمول بخطة العمل . على أنه اذا عرض مقدم الطلب للموافقة خطة عمل تشمل فقط مرحلة الاستكشاف أو مرحلة الاستغلال منحتة خطة العمل حقوقا خالصة فيما يتعلق بتلك المرحلة فقط .

٥ - باستثناء خطط العمل التي تقدمها المؤسسة ، تكون كل خطة عمل ، عند

موافقة السلطة عليها ، في شكل عقد بين السلطة وبين مقدم الطلب أو مقدمي الطلبات .

#### المادة ٤

#### مؤهلات مقدمي الطلبات

١ - يكون مقدمو الطلبات ، عدا المؤسسة ، مؤهلين اذا توافرت فيهم متطلبات الجنسية أو السيطرة والتزكية التي تقتضيها الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢ من المادة ١٥٣ ، واذا اتبعوا الاجراءات وتوفرت فيهم مستويات الأهلية المبينة في قواعد السلطة وأنظمتها وأجرائها .

٢ - باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة ٦ ، تتصل مستويات الأهلية هذه بالقدرات المالية والتقنية لمقدم الطلب وبطريقة أدائه لعقود سابقة مع السلطة .

٣ - تزكي كل مقدم طلب الدولة التي يحمل جنسيتها ما لم تكن لمقدم الطلب أكثر من جنسية واحدة كما في حالة شراكة أو تجمع كيانات من دول مختلفة ، وعندها تزكي جميع الدول الأطراف المعنية مقدم الطلب ، أو ما لم يكن لدولة أخرى أو لرعاياها سيطرة فعلية على مقدم الطلب ، وفي هذه الحالة تزكي الدولتان الطرفان كلتاهاما الطلب . وتبين في قواعد السلطة وأنظمتها وأجرائها المعايير والاجراءات لتنفيذ متطلبات التزكية .

٤ - تتولى الدولة أو الدول المزكية ، عملا بالمادة ١٣٩ ، المسؤولية عن أن

تضمن في اطار نظمها القانونية ، قيام التعاقد الذي تزكيه بالأنشطة في المنطقة وفقا لأحكام

## المرفق الثالث

### الشروط الأساسية للتنقيب والاستكشاف والاستغلال

#### المادة ١

#### حق ملكية المعادن

ينتقل حق ملكية المعادن عند استخراجها وفقا لهذه الاتفاقية .

#### المادة ٢

#### التنقيب

١ - (أ) تشجع السلطة التنقيب في المنطقة .

(ب) لا يجرى التنقيب الا بعد ان تتلقى السلطة تعهدا كتابيا مرضيا بأن المنقب المقترح سيمثل لهذه الاتفاقية ولما يتصل بالموضوع من قواعد السلطة وانظمتها واجراءاتها فيما يتعلق بالتعاون في برامج التدريب المشار اليها في المادتين ١٤٣ و ١٤٤ وحماية البيئة البحرية ، وبأنه سيقبل تحقق السلطة من الامتثال لها . وعلى المنقب المقترح في نفس الوقت ، أن يخطر السلطة بالحدود العامة للقطاع او القطاعات التي سيجرى فيها التنقيب .

(ج) يجوز لأكثر من منقب العمل في نفس القطاع أو القطاعات في آن واحد .

٢ - لا يترتب على التنقيب منح المنقب أية حقوق فيما يتعلق بالموارد . على أنه يجوز للمنقب استخراج كمية معقولة من المعادن لتستخدم في أغراض الاختبار .

#### المادة ٣

#### الاستكشاف والاستغلال

١ - يجوز للمؤسسة والدول الأعضاء والكيانات الأخرى المشار اليها في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢ من المادة ١٥٣ ، أن تقدم طلبات الى السلطة من أجل الموافقة على خطط عمل تشمل الأنشطة في المنطقة .

٢ - يجوز للمؤسسة أن تقدم طلبا بصدد أي جزء من المنطقة ، الا أن الطلبات المقدمة من غيرها فيما يتعلق بقطاعات محجوزة تخضع للشروط الإضافية المنصوص عليها في المادة ٩ من هذا المرفق .

### المادة ٦

- ١ - ترفع اللجنة الفرعية توصياتها الى اللجنة .
- ٢ - تكون موافقة اللجنة على توصيات اللجنة الفرعية بأغلبية ثلثي أعضاء اللجنة الحاضرين والمصوتين .
- ٣ - تقدم توصيات اللجنة كتابيا الى الدولة الساحلية التي قدمت الطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة .

### المادة ٧

تقرر الدول الساحلية الحدود الخارجية لجرفها القارى طبقا لأحكام الفقرة ٨ من المادة ٧٦ ووفقا للأجراءات الوطنية المناسبة .

### المادة ٨

في حالة عدم موافقة الدولة الساحلية على توصيات اللجنة ، تقدم الدولة الساحلية في غضون فترة معقولة ، طلبا منقحا أو جديدا الى اللجنة .

### المادة ٩

لا تخل أعمال اللجنة بالأمر المتعلقة بتعيين الحدود بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة .



### المادة ٣

- ١ - تكون وظائف اللجنة كما يلي :
  - ( أ ) دراسة البيانات والمواد الأخرى التي تقدمها الدول الساحلية فيما يتعلق بالحدود الخارجية للجرف القاري في المناطق التي تعد فيها تلك الحدود وراة ٢٠٠ ميل بحري ، وتقديم توصيات وفقا للمادة ٧٦ ولبيان التفاهم الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٠ ؛
  - ( ب ) اسداء المشورة العلمية والتقنية ، اذا طلبت اليها ذلك الدولة الساحلية المعنية ، أثناء اعداد البيانات المشار اليها في الفقرة الفرعية ( أ ) .
- ٢ - للجنة أن تتعاون ، الى المدى الذي تعتبره ضروريا ومفيدا ، مع اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو ومع المنظمة الهيدروغرافية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية المختصة بغية تبادل المعلومات العلمية والتقنية التي قد تساعد اللجنة علميا الاضطلاع بمسؤولياتها .

### المادة ٤

حين تنوى دولة ساحلية أن تعين ، وفقا للمادة ٧٦ ، الحدود الخارجية لجرفها القاري وراة ٢٠٠ ميل بحري ، عليها تقديم تفاصيل هذه الحدود الى اللجنة مع البيانات العلمية والتقنية الداعمة في أقرب وقت ممكن ، على أن يتم ذلك في أي حال في غضون عشر سنوات من بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة الى تلك الدولة . وتقدم الدولة الساحلية في الوقت ذاته أسما أعضاء اللجنة الذين زودوا بالمشورة العلمية والتقنية .

### المادة ٥

تصرف اللجنة أعمالها ، ما لم تقرر غير ذلك ، عن طريق لجان فرعية مؤلفة من سبعة أعضاء يعينون بطريقة متوازنة مع مراعاة العناصر المحددة لكل طلب تقدمه دولة ساحلية . ولا يكون أي من رعايا الدولة الساحلية مقدمة الطلب الذين هم أعضاء في اللجنة وكذلك أي عضو في اللجنة ساعد الدولة الساحلية بتزويدها بمشورة علمية وتقنية فيما يتعلق برسم الحدود ، عضوا في اللجنة الفرعية التي تدرس ذلك الطلب ، غير أن من حقه الاشتراك كعضو فيما تقوم به اللجنة من أعمال بصدد الطلب المذكور . ويجوز للدولة الساحلية التي تقدمت بطلب الى اللجنة أن توفد ممثلها للاشتراك في الأعمال المتصلة بالموضوع ، دون أن يكون لهم الحق في التصويت .



## المرفق الثاني

### لجنة حدود الجرف القارى

#### المادة ١

تنشأ ، وفقا لأحكام المادة ٧٦ ، لجنة معنية بحدود الجرف القارى وراه ٢٠٠ ميل بحرى ، وذلك طبقا للمواد التالية .

#### المادة ٢

١ - تتألف اللجنة من ٢١ عضواً يكونون خبراء في ميدان الجيولوجيا أو الطبيعيات الأرضية أو المساحة البحرية ، تنتخبهم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية من بين رعاياها ، مولية الاعتبار الواجب لضرورة ضمان التمثيل الجغرافى العادل ، على أن يؤدوا مهامهم بصفاتهم الشخصية .

٢ - يجرى الانتخاب الأول في أقرب وقت ممكن ، على أن يتم في أى حال في غضون ١٨ شهرا من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية . ويوجه الأمين العام للأمم المتحدة ، قبل ثلاثة أشهر على الأقل من موعد كل انتخاب ، رسالة الى الدول الأطراف يدعو فيها الى تقديم الترشيحات ، بعد اجراء المشاورات الاقليمية المناسبة ، في غضون ثلاثة أشهر . وبعد الأمين العام قائمة مرتبة أبجدياً بأسماء جميع الأشخاص المرشحين على هذا النحو ويعرضها على كل الدول الأطراف .

٣ - يجرى انتخاب أعضاء اللجنة في اجتماع للدول الأطراف يدعو الى عقده الأمين العام في مقر الأمم المتحدة . وفي ذلك الاجتماع ، الذى يكتمل فيه النصاب بحضور ثلثي الدول الأطراف ، يكون الأشخاص المنتخبون لعضوية اللجنة المرشحين الذين يحصلون على أغلبية ثلثي أصوات ممثلي الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة . ولا ينتخب أقل من ثلاثة أعضاء من كل منطقة جغرافية .

٤ - ينتخب أعضاء اللجنة لفترة خص سنوات ، وتجوز اعادة انتخابهم .

٥ - تتحمل الدولة الطرف التي تقدمت بترشيح عضو للجنة مصروفات ذلك العضو أثناء قيامه بأداء مهام اللجنة . وتتحمل الدولة الساحلية المعنية المصروفات المتكبدة فقط بتعلق بالمشورة المذكورة في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ١ من المادة ٣ من هذا المرفق . ويقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتوفير أمانة اللجنة .

المرفق الأول

الأنواع الكثيرة الارتحال

<i>Thunnus alalunga</i>	( ١ ) سمك التون الأبيض
<i>Thunnus thynnus</i>	( ٢ ) سمك التون الأزرق الزعنف
<i>Thunnus obesus</i>	( ٣ ) سمك التون الجاحظ
<i>Katsuwonus pelamis</i>	( ٤ ) سمك التون الوثاب
<i>Thunnus albacares</i>	( ٥ ) سمك التون الأصفر الزعنف
<i>Thunnus atlanticus</i>	( ٦ ) سمك التون الاسود الزعنف
<i>Euthynnus alletteratus; Euthynnus affinis</i>	( ٧ ) سمك التون الصغير
<i>Thunnus maccoyii</i>	( ٨ ) سمك تون البحار الجنوبية الأزرق الزعنف
<i>Auxis thazard; Auxis rochei</i>	( ٩ ) سمك الماكريل الفرقاطي
Family Bramidae	( ١٠ ) سمك البومفريت
<i>Tetrapturus angustirostris; Tetrapturus belone;</i> <i>Tetrapturus pfluegeri; Tetrapturus albidus; Tetrapturus audax;</i> <i>Tetrapturus georgei; Makaira mazara; Makaira indica; Makaira nigricans.</i>	( ١١ ) سمك الراموخ
<i>Istiophorus platypterus; Istiophorus albicans</i>	( ١٢ ) السمك الشراعي
<i>Xiphias gladius</i>	( ١٣ ) السمك السيف
<i>Scomberesox saurus; Cololabis saira; Cololabis adocetus;</i> <i>Scomberesox saurus scombroides</i>	( ١٤ ) سمك الصورى
<i>Coryphaena hippurus Coryphaena equiselis</i>	( ١٥ ) الدلفين ( السمك )
<i>Hexanchus griseus; Ceterhinus maximus Family</i> <i>Alopiidae; Rhincodon typus; Family Carcharhinidae Family Sphyrnidae;</i> <i>Family Isurida</i>	( ١٦ ) أسماك القرش المحيطية
<i>Family physeteridae; Family Balaenopteridae;</i> <i>Family Balaenidae, Family Eschrichtiidae; Family</i> <i>Monodontidae, Family Ziphiidae; Family Delphinidae</i>	( ١٧ ) الثدييات البحرية ( الحيتان والدرافيل )

- (ب) اخطار السلطة بالتصديقات على هذه الاتفاقية والتشبهات الرسمية لها والانضمامات اليها وبالتصديقات والتشبهات الرسمية لتعديلاتها والانضمامات الي هذه التعديلات وكذلك بحالات الانسحاب من هذه الاتفاقية ،
- (ج) اخطار الدول الأطراف بالاتفاقات التي تعقد وفقا للفقرة ٤ من المادة ٣١١ ،
- (د) تعميم التعديلات المعتمدة وفقا لهذه الاتفاقية على الدول الأطراف للتصديق عليها أو الانضمام اليها ،
- (هـ) دعوة الدول الأطراف الى عقد الاجتماعات اللازمة وفقا لهذه الاتفاقية .
- ٣ - (أ) يحيل الأمين العام أيضا الى المراقبين المشار اليهم في المادة ١٥٦ ما يلي :
- ١ ' التقارير المشار اليها في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ ،
- ٢ ' والاطارات المشار اليها في الفقرتين الفرعيتين (ب) و (ج) من الفقرة ٢ ،
- ٣ ' ونصوص التعديلات المشار اليها في الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٢ للاطلاع عليها ،
- (ب) يدعو الأمين العام أيضا هؤلاء المراقبين للاشتراك كمراقبين في اجتماعات الدول الأطراف المشار اليها في الفقرة الفرعية (هـ) من الفقرة ٢ .

### المادة ٣٢ .

#### النصوص ذات الحجية

يودع أصل هذه الاتفاقية ، الذي تتساوى نصوصه الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية ، رهنا بمراعاة الفقرة (٢) من المادة ٣٠٥ ، لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

واشباتا لذلك ، قام المفوضون الموقعون أدناه ، المخولون حسب الأصول بتوقيع هذه الاتفاقية .

حررت في مونتيفيو باي ، في هذا اليوم العاشر من شهر كانون الأول / ديسمبر عام ألف وتسعمائة واثنين وثمانين .

المادة ٣١٧

الانسحاب

- ١ - يجوز لأي دولة طرف أن تعلن انسحابها من هذه الاتفاقية ، باخطار كتابي توجهه الى الأمين العام للأمم المتحدة ، ولها أن تبين اسبابه . ولا يؤثر عدم ابداء الأسباب على صحة الانسحاب . ويكون الانسحاب نافذا بعد سنة واحدة من تاريخ تسلم الاخطار ، ما لم يحدد الاخطار موعدا لاحقا .
- ٢ - لا تعفى الدولة ، بسبب الانسحاب ، من التزاماتها العالية والتعاقدية التي نشأت عندما كانت طرفا في هذه الاتفاقية ، كما لا يؤثر الانسحاب على أي حق أو التزام أو أي وضع قانوني لتلك الدولة نتج على تنفيذ هذه الاتفاقية قبل انقائها بالنسبة اليها .
- ٣ - لا يؤثر الانسحاب بأي حال من الأحوال على واجب أي دولة طرف في الوفاء بأي التزام تتضمنه هذه الاتفاقية ، وتكون الدولة خاضعة له بمقتضى القانون الدولي بصرف النظر عن هذه الاتفاقية .

المادة ٣١٨

مركز العرفقات

تشكل العرفقات جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ، وما لم ينص على غير ذلك صراحة فان الاشارة الى هذه الاتفاقية أو الى أحد اجزائها تتضمن اشارة الى العرفقات المتصلة بذلك الجزء .

المادة ٣١٩

الوديعة

- ١ - يكون الأمين العام للأمم المتحدة الوديعة لهذه الاتفاقية وللتعديلات المدخلة عليها .
- ٢ - يقوم الأمين العام ، بالاضافة الى وظائفه كوديعة ، بما يلي :  
( أ ) تقديم تقرير الى جميع الدول الأطراف والى السلطة والى المنظمات الدولية المختصة عن المسائل ذات الطابع العام التي تكون قد نشأت فيما يتعلق بهذه الاتفاقية ،

المادة ٣١٥

توقيع التعديلات والتصديق عليها والانضمام إليها  
ونصوصها ذات الحجية

- ١ - يكون باب التوقيع على التعديلات لهذه الاتفاقية ، بمجرد اعتمادها ، مفتوحاً للدول الأطراف لمدة ١٢ شهراً من تاريخ اعتمادها ، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك ، ما لم ينص على غير ذلك في التعديل ذاته .
- ٢ - تنطبق المواد ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٢٠ على جميع التعديلات لهذه الاتفاقية .

المادة ٣١٦

بدء نفاذ التعديلات

- ١ - يبدأ نفاذ التعديلات لهذه الاتفاقية غير تلك المشار إليها في الفقرة ٥ ، بالنسبة إلى الدول الأطراف التي تصدق عليها أو تنضم إليها ، في اليوم الثلاثين التالي لإيداع وثائق التصديق أو الانضمام من قبل ثلثي الدول الأطراف أو ٦٠ دولة منها أيهما أكبر عدداً . ولا تؤثر هذه التعديلات على تمتع دول أطراف أخرى بحقوقها أو على وفائها بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية .
- ٢ - يجوز أن ينص التعديل على أن يكون عدد التصديقات أو الانضمامات اللازمة لبدء نفاذه أكبر من العدد الذي تنص عليه هذه المادة .
- ٣ - يبدأ نفاذ التعديلات المشار إليها في الفقرة ١ ، بالنسبة إلى كل دولة طرف تصدق على تعديل أو تنضم إليه بعد إيداع العدد المطلوب من وثائق التصديق أو الانضمام ، في اليوم الثلاثين التالي لإيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها .
- ٤ - ما لم تعرب أي دولة تصبح طرفاً في هذه الاتفاقية بعد بدء نفاذ تعديل وفقاً للفقرة ١ ، عن نية مختلفة تعتبر :
  - ( أ ) طرفاً في الاتفاقية كما عدلت ،
  - ( ب ) وطرفاً في الاتفاقية غير المعدلة بالنسبة إلى أي دولة طرف لا تكون ملزمة بالتعديل .
- ٥ - يبدأ نفاذ أي تعديل يتعلق حصراً بالأنشطة في المنطقة وأي تعديل للمرفق السادس بالنسبة إلى جميع الدول الأطراف بعد سنة واحدة من إيداع وثائق التصديق أو الانضمام من قبل ثلاثة أرباع الدول الأطراف .
- ٦ - تعتبر أي دولة تصبح طرفاً في هذه الاتفاقية بعد نفاذ التعديلات وفقاً للفقرة ٥ ، طرفاً في هذه الاتفاقية كما عدلت .

المادة ٣١٣

التعديل باجراء مبسط

- ١ - يجوز لأية دولة طرف أن تقترح ، بواسطة رسالة مكتوبة توجهها الى الأمين العام للأمم المتحدة ، تعديلا لهذه الاتفاقية غير التعديلات التي تتعلق بالأنشطة في المنطقة يعتمد بالاجراء المبسط المبين في هذه المادة دون عقد مؤتمر . ويعمم الأمين العام الرسالة على جميع الدول الأطراف .
- ٢ - اذا اعترضت دولة طرف ، في غضون فترة ١٢ شهرا من تاريخ تعميم الرسالة ، على التعديل المقترح أو على اقتراح اعتماده بالاجراء المبسط ، اعتبر التعديل مرفوضا ، ويخطر الأمين العام جميع الدول الأطراف بذلك فورا .
- ٣ - اذا لم تعترض أية دولة طرف ، عند انقضاء ١٢ شهرا من تاريخ تعميم الرسالة على التعديل المقترح أو على اقتراح اعتماده بالاجراء المبسط ، اعتبر التعديل المقترح معتمدا . ويخطر الأمين العام جميع الدول الأطراف بأن التعديل المقترح قد اعتمد .

المادة ٣١٤

التعديلات لأحكام الاتفاقية المتعلقة حصرا بالأنشطة  
في المنطقة

- ١ - يجوز لأي دولة طرف أن تقترح ، بواسطة رسالة مكتوبة توجهها الى الأمين العام للسلطة ، تعديلا لأحكام هذه الاتفاقية التي تتعلق حصرا بالأنشطة في المنطقة ، بما في ذلك أحكام الفرع ٤ من المرفق السادس . ويقوم الأمين العام بتعميم هذه الرسالة على جميع الدول الأطراف . ويكون التعديل المقترح خاضعا لموافقة الجمعية في أعقاب موافقة المجلس عليه . ويكون لممثلي الدول الأطراف في هاتين الهيئتين الصلاحيات الكاملة للنظر في التعديل المقترح والموافقة عليه . ويعتبر التعديل المقترح معتمدا بالصيغة التي وافق عليها المجلس والجمعية .
- ٢ - يتأكد المجلس والجمعية ، قبل الموافقة على أي تعديل بموجب الفقرة ١ ، من أنه لا يمس نظام استكشاف واستغلال موارد المنطقة الى أن ينعقد مؤتمر المراجعة وفقا للمادة ١٥٥ .

- ٤ - على الدول الأطراف التي تنوى عقد اتفاق مشار إليه في الفقرة ٣ أن تخطر الدول الأطراف الأخرى عن طريق وديع هذه الاتفاقية بنيتها إبرام الاتفاق وبما ينص عليه من تعديل أو تعليق لأحكام هذه الاتفاقية .
- ٥ - لا تؤثر هذه العادة على الاتفاقات الدولية التي تجيزها أو تبقى عليها صراحة مواد أخرى في هذه الاتفاقية .
- ٦ - توافق الدول الأطراف على أن لا تدخل تعديلات على المبدأ الأساسي المتعلق بالتراث المشترك للإنسانية والمبين في المادة ١٣٦ وعلى أنها لن تكون طرفاً في أي اتفاق ينتقص من هذا المبدأ .

### المادة ٣١٢

#### التعديل

- ١ - بعد انقضاء فترة ١٠ سنوات من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية ، يجوز لأي دولة طرف أن تقترح ، بواسطة رسالة مكتوبة توجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، إدخال تعديلات محددة على هذه الاتفاقية غير تلك التعديلات المتعلقة بالأنشطة في المنطقة وأن تطلب عقد مؤتمر للنظر في هذه التعديلات المقترحة . ويقوم الأمين العام بتعميم هذه الرسالة على جميع الدول الأطراف . فإذا أجاب بالموافقة ما لا يقل عن نصف عدد الدول الأطراف في غضون ١٢ شهراً من تاريخ تعميم تلك الرسالة ، يدعو الأمين العام إلى عقد المؤتمر .
- ٢ - يكون إجراء اتخاذ القرارات المنطبق على مؤتمر التعديل هو الإجراء ذاته الذي انطبق على مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ما لم يقرر المؤتمر غير ذلك . وعلى المؤتمر أن يبذل قصارى جهده للتوصل إلى اتفاق بشأن أية تعديلات عن طريق توافق الآراء . وينبغي ألا يجرى تصويت عليها ما لم تستنفذ جميع الجهود الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء .

٥ - تعمل السلطة وهيئاتها وفقا للقرار الثاني لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار بشأن الاستثمار التمهيدى ، وكذلك وفقا لمقررات اللجنة التحضيرية المتخذة عملا بذلك القرار .

### المادة ٣٠٩

#### التحفظات والاستثناءات

لا يجوز ايراد تحفظات على هذه الاتفاقية أو استثناءات منها ما لم تسمح بذلك صراحة مواد أخرى في هذه الاتفاقية .

### المادة ٣١٠

#### الاعلانات والبيانات

لا تمنع المادة ٣٠٩ دولة من أن تصدر ، عند توقيع هذه الاتفاقية أو التصديق عليها أو الانضمام اليها ، اعلانات أو بيانات ، أي كانت صيغتها أو تسميتها ، مستهدفة بذلك ، من بين أمور أخرى ، تحقيق التناسق بين قوانينها وأنظمتها وبين أحكام هذه الاتفاقية ، على أن لا ترمي هذه الاعلانات أو البيانات استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لأحكام هذه الاتفاقية عند تطبيقها على تلك الدولة .

### المادة ٣١١

#### العلاقة بالاتفاقيات والاتفاقات الدولية الأخرى

- ١ - تكون لهذه الاتفاقية ، فيما بين الدول الأطراف فيها ، الغلبة على اتفاقيات جنيف لقانون البحار الموقعة في ٢٩ نيسان / ابريل عام ١٩٥٨ .
- ٢ - لا تغير هذه الاتفاقية من حقوق الدول الأطراف والتزاماتها الناشئة عن اتفاقات أخرى تتماشى مع هذه الاتفاقية ولا تؤثر على تمتع دول أطراف أخرى بحقوقها أو على وفائها بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية .
- ٣ - يجوز لدولتين أو أكثر من الدول الأطراف عقد اتفاقات تعدل أو تعلق سريان أحكام هذه الاتفاقية ، ولا تكون قابلة للتطبيق الا على العلاقات فيما بينها ، على أن لا تكون متعلقة بأحكام هذه الاتفاقية التي يتنافى الخروج عليها مع التنفيذ الفعال لهدف هذه الاتفاقية ومقصد ها ، وأن لا تمس تطبيق المبادئ الأساسية المتضمنة فيها وكذلك على أن لا تؤثر احكام تلك الاتفاقيات على تمتع دول اطراف أخرى بحقوقها أو على وفائها بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية .



### المادة ٣.٦

#### التصديق والتثبيت الرسمي

تخضع هذه الاتفاقية لتصديق الدول والكيانات الأخرى المشار إليها في الفقرات الفرعية (ب) و (ج) و (د) و (هـ) من الفقرة ١ من المادة ٣.٥ ، وللتثبيت الرسمي ، وفقا للمرفق التاسع ، من قبل الكيانات المشار إليها في الفقرة الفرعية (و) من الفقرة ١ من المادة ٣.٥ . وتودع وثائق التصديق والتثبيت الرسمي لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

### المادة ٣.٧

#### الانضمام

يبقى باب الانضمام الى هذه الاتفاقية مفتوحا للدول والكيانات الأخرى المشار إليها في المادة ٣.٥ . أما انضمام الكيانات المشار إليها في الفقرة الفرعية (و) من الفقرة ١ من المادة ٣.٥ فيجرى وفقا للمرفق التاسع . وتودع وثائق الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

### المادة ٣.٨

#### بدء النفاذ

- ١ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بعد انقضاء ١٢ شهرا على تاريخ ايداع الوثيقة الستين من وثائق التصديق أو الانضمام .
- ٢ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية ، بالنسبة الى كل دولة تصدق عليها أو تنضم إليها بعد ايداع الوثيقة الستين من وثائق التصديق أو الانضمام ، في اليوم الثلاثين التالي لايداع وثيقة تصديقها أو انضمامها ، رهنا بمراعاة الفقرة ١ .
- ٣ - تجتمع جمعية السلطة في تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية وتنتخب مجلس السلطة . ويشكل أول مجلس على نحو يتشى مع مقصد المادة ١٦١ اذا تعذر تطبيق أحكام تلك المادة تطبيقا دقيقا .
- ٤ - تنطبق مؤقتا القواعد والأنظمة والاجراءات التي تضع مشروعها اللجنـة التحضيرية ، بانتظار اعتمادها رسميا من قبل السلطة وفقا للجزء الحادي عشر .

الجزء السابع عشر

الأحكام الختامية

المادة ٣٠٥

التوقيع

١ - يكون باب التوقيع على هذه الاتفاقية مفتوحا أمام :

( أ ) جميع الدول ،

( ب ) ناميبيا ، منطة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ،

( ج ) جميع الدول المتتعة بالحكم الذاتي والمرتبطة التي اختارت هذا المركز بفعل  
تقرير الحيز تحت اشراف الأمم المتحدة وبموافقتها ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( د - ١٥ ) ،  
والتي لها اختصاص في السائل التي تخضع لهذه الاتفاقية ، بل في ذلك اختصاص الدخول  
في معاهدات بصدور تلك السائل ،

( د ) جميع الدول المتتعة بالحكم الذاتي والمرتبطة التي يكون لها ، وفقا لمكوك  
ارتباطها ، اختصاص في السائل التي تخضع لهذه الاتفاقية ، بل في ذلك اختصاص الدخول  
في معاهدات بصدور تلك السائل ،

( هـ ) جميع الأقاليم التي تتخضع بالحكم الذاتي الداخلي التام ، وتعترف بها الأمم  
المتحدة بهذه الصفة ، ولكنها لم تحصل على استقلالها التام وفق قرار الجمعية العامة ١٥١٤  
( د - ١٥ ) ، والتي لها اختصاص في السائل التي تخضع لهذه الاتفاقية ، بما في ذلك  
اختصاص الدخول في معاهدات بصدور تلك السائل ،

( و ) المنظمات الدولية ، وفقا للمرفق التاسع .

٢ - يكون باب التوقيع على هذه الاتفاقية مفتوحا حتى ٩ كانون الأول / ديسمبر

١٩٨٤ في وزارة خارجية جامايكا وكذلك ، اعتبارا من ١ تموز / يولييه ١٩٨٣ وحتى ٩ كانون  
الأول / ديسمبر ١٩٨٤ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك .

المادة ٣.٣

الأشياء الأثرية والتاريخية التي يعثر عليها في البحر

- ١ - على الدول واجب حماية الأشياء ذات الطابع الأثرى والتاريخي التي يعثر عليها في البحر ، وعليها أن تتعاون تحقيقا لهذه الغاية .
- ٢ - بغية السيطرة على الاتجار بهذه الأشياء ، يجوز للدولة الساحلية ، في تطبيقها للمادة ٣٣ ، أن تفترض أن من شأن انتشار هذه الأشياء من قاع البحر في المنطقة المشار إليها في تلك المادة دون موافقتها أن يسفر عن خرق للقوانين والأنظمة المشار إليها في تلك المادة داخل اقليمها أو بحرهما الاقليمي .
- ٣ - ليس في هذه المادة ما يمس حقوق المالكين الذين يمكن معرفتهم ، أو قانون الانقاذ ، أو غير ذلك من قواعد القانون البحري ، أو القوانين والممارسات المتعلقة بالمبادلات الثقافية .
- ٤ - لا تخل هذه المادة بالاتفاقات الدولية الأخرى ولا بقواعد القانون الدولي فيما يتعلق بحماية الأشياء ذات الطابع الأثرى والتاريخي .

المادة ٣.٤

المسؤولية عن الأضرار

- لا تخل الأحكام المتعلقة بالمسؤولية عن الأضرار في هذه الاتفاقية بتطبيق القواعد القائمة ووضع قواعد جديدة تتعلق بالمسؤولية بمقتضى القانون الدولي .

الجزء السادس عشر

أحكام عامة

المادة ٣٠٠

حسن النية والتعسف في استعمال الحق

تفي الدول الأطراف بحسن نية بالالتزامات التي تتحملها بموجب هذه الاتفاقية وتمارس الحقوق والولاية والحريات المعترف بها في هذه الاتفاقية على نحو لا يشكل تعسفا في استعمال الحق .

المادة ٣٠١

استخدام البحار في الأغراض السلمية

تتمتع الدول الأطراف ، في ممارستها لحقوقها وأدائها لواجباتها بموجب هذه الاتفاقية ، عن أى تهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة ، أو بأى صورة أخرى تتنافى ومبادئ القانون الدولي المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة .

المادة ٣٠٢

افشاء المعلومات

دون الاخلال بحق أى دولة طرف في اللجوء الى اجراءات تسوية المنازعات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، ليس في هذه الاتفاقية ما يعتبر بأنه يتطلب من دولة طرف ، في وفائها بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية ، تقديم معلومات يكون افشاؤها متعارضا مع المصالح الأساسية لأمنها .

٣ ' لا تنطبق هذه الفقرة الفرعية على أى نزاع بشأن الحدود البحرية تمت تسويته نهائيا عن طريق ترتيب بين الأطراف ، ولا على أى نزاع من هذا القبيل يجب ان يسوى وفقا لاتفاق ثنائي او متعدد الأطراف ملزم لهذه الأطراف ؛

(ب) المنازعات المتعلقة بالأنشطة العسكرية ، بما فيها الأنشطة العسكرية للسفن والطائرات الحكومية القائمة بخدمة غير تجارية ، والمنازعات المتعلقة بأنشطة تنفيذ القوانين بصدد ممارسة حقوق سيادية أو ولاية مستثناة من اختصاص اية محكمة بموجب الفقرة ٢ أو الفقرة ٣ من المادة ٢٩٧ ؛

(ج) المنازعات التي يمارس بصددها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الوظائف التي خصه بها ميثاق الأمم المتحدة ، ما لم يقرر مجلس الامن رفع المسألة من جدول أعماله أو ما لم يطلب من أطراف النزاع حله بالوسائل المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٢- لاية دولة طرف أصدرت اعلانا بموجب الفقرة ١ أن تسحبه في أى وقت ، أو ان تقبل باخضاع نزاع استبعدته بهذا الاعلان لأى من الاجراءات المحددة في هذه الاتفاقية .

٣- ليس لدولة طرف اصدرت اعلانا بموجب الفقرة ١ أن تخضع نزاعا يقع ضمن فئة من فئات المنازعات المستثناة لأى من الاجراءات في هذه الاتفاقية ضد أية دولة طرف أخرى دون موافقة ذلك الطرف .

٤- اذا اصدرت دولة طرف اعلانا بموجب الفقرة الفرعية ( أ ) من الفقرة ١ ، جاز لأية دولة طرف أخرى ان تخضع للاجراء المحدد في هذا الاعلان أى نزاع يقع ضمن فئة من فئات المنازعات المستثناة ، ضد الدولة المعلنة .

٥- لا يؤثر أى اعلان جديد أو سحب اعلان بأى وجه في الدعوى القائمة أمام محكمة وفقا لهذه المادة ، ما لم تتفق الاطراف على غير ذلك .

٦- تودع الاعلانات واشعارات سحبها الصادرة بموجب هذه المادة لدى الأمين العام للأمم المتحدة ، الذى يحيل نسخا منها الى الدول الأطراف .

#### المادة ٢٩٩

#### حق الأطراف في الاتفاق على اجراء

١- أى نزاع مستبعد بموجب المادة ٢٩٧ أو مستثنى باعلان صادر وفقا للمادة ٢٩٨ من اجراءات تسوية المنازعات المنصوص عليها في الفرع ٢ لا يجوز ان يخضع لتلك الاجراءات الا باتفاق اطراف النزاع .

٢- ليس في هذا الفرع ما يخل بحق أطراف النزاع في الموافقة على اجراء اخر لتسوية ذلك النزاع أو في التوصل الى تسوية ودية .

( ج ) لا تحل لجنة التوفيق ، في اية حالة ، سلطتها التقديرية محل السلطة التقديرية للدولة الساحلية .

( د ) يبلغ تقرير لجنة التوفيق الى المنظمات الدولية المناسبة .

( هـ ) عند التفاوض على اتفاقات عملا بالمادتين ٦٩ و ٧٠ ، على الدول الاطراف ان تدرج ، وما لم تتفق على غير ذلك ، حكما بشأن التدابير التي يتعين ان تتخذها من اجل التقليل الى ادنى حد من امكانية نشوء خلاف بصدد تفسير او تطبيق الاتفاق ، وشأن الطريقة التي ينبغي لها اتباعها اذا نشأ خلاف رغم ذلك .

### المادة ٢٩٨

#### الاستثناءات الاختيارية من تطبيق الفرع ٢

١ - لاى دولة ، عند توقيعها او تصديقها على هذه الاتفاقية او انضمامها اليها ، او في اى وقت بعد ذلك ، ودون الاخلال بالالتزامات الناشئة بمقتضى الفرع ١ ، ان تعلن كتابيا انها لا تقبل واحدا او اكثر من الاجراءات المنصوص عليها في الفرع ٢ فيما يتعلق بوحدة او أكثر من فئات المنازعات التالية :

( ١ ) ' ١ ' المنازعات المتعلقة بتفسير او تطبيق المواد ١٥ و ٧٤ و ٨٣ المتصلة

بتعيين الحدود البحرية ، او تلك التي تشمل خلجانا أو سندات تاريخية ، بشرط أن تقبل الدولة التي اصدرت ذلك الاعلان ، حينما ينشأ نزاع بعد بدء نفاذ هذه الاتفاقية ولا يكون قد تم التوصل الى اتفاق خلال فترة معقولة من الزمن في المفاوضات بين الاطراف ، باخضاع النزاع بناء على طلب اى طرف في النزاع للتوفيق بموجب الفرع ٢ من المرفق الخاص ، وكذلك بشرط أن يستبعد من هذه الاجراءات اى نزاع يستدعي بالضرورة النظر في نفس الوقت في اى نزاع غير مسوى يتعلق بحقوق سيادة او حقوق أخرى على ارض اقليم برى أو جزيرى ؛

' ٢ ' بعد أن تقدم لجنة التوفيق تقريرها الذي ينبغي أن يذكر الاسباب التي استند اليها ، تتفاوض الاطراف حول اتفاق يقوم على أساس ذلك التقرير ، فاذا لم تسفر هذه المفاوضات عن اتفاق ، تحيل الاطراف بالتراضي المسألة الى واحد من الاجراءات المحددة في الفرع ٢ ، ما لم تتفق على غير ذلك ؛

' ١ ' ممارسة الدولة الساحلية لحق اوسلطة تقديرية وفقا للمادة ٢٤٦ ،

' ٢ ' أو اتخاذ الدولة الساحلية قرارا بأمر بتعليق أو إيقاف مشروع بحث وفقا للمادة ٢٥٣ .

(ب) يخضع ، بناءً على طلب أي من الطرفين ، نزاع ينشأ عن ادعاء الدولة القائمة بالبحث أن الدولة الساحلية لا تمارس فيما يتعلق بمشروع محدد حقوقها بموجب العادتين ٢٤٦ و ٢٥٣ على نحو يتماشى مع هذه الاتفاقية ، للتوفيق بموجب الفرع ٢ من المرفق الخاص ، على أن لا تتعرض لجنة التوفيق لممارسة الدولة الساحلية لسلطتها التقديرية في تعيين القطاعات المحددة المشار إليها في الفقرة ٦ من المادة ٢٤٦ أو لسلطتها التقديرية في حجب الموافقة وفقا للفقرة ٥ من نص المادة .

٣- (أ) تسوى المنازعات المتعلقة بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها فيما يتصل بمصائد الأسماك وفقا للفرع ٢ ، إلا أن الدولة الساحلية لا تكون ملزمة بأن يخضع لمشمل هذه التسوية أي نزاع يتصل بحقوقها السيادية بصدد الموارد الحية في منطقتها الاقتصادية الخالصة أو بممارسة تلك الحقوق ، بما في ذلك سلطتها التقديرية لتحديد كمية الصيد المسموح بها ، وقدرتها على الجني ، وتخصيص الفائض للدول الأخرى ، والأحكام والشروط المقررة في قوانينها وأنظمتها المتعلقة بحفظ هذه الموارد وإدارتها .

(ب) عندما لا يتم التوصل إلى تسوية باللجوء إلى الفرع ١ من هذا الجزء ، يخضع النزاع ، بناءً على طلب أي طرف في النزاع ، للتوفيق بموجب الفرع ٢ من المرفق الخامس ، حينما يدعى :

' ١ ' أن دولة ساحلية لم تتقيد بصورة واضحة بالتزامها بأن تضمن عن طريق تدابير الحفظ والإدارة السليمة عدم تعريض صيانة الموارد الحية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لخطر شديد ، أو

' ٢ ' أن دولة ساحلية رفضت بصورة تعسفية أن تحدد ، بناءً على طلب دولة أخرى ، كمية الصيد المسموح بها وقدرتها على جني الموارد الحية فيما يتعلق بالأرصدة التي تهتم تلك الدولة الأخرى بصيدها ، أو

' ٣ ' أن دولة ساحلية رفضت بصورة تعسفية أن تخصص لأية دولة ، بموجب المواد ٦٢ و ٦٩ و ٧٠ وبموجب الأحكام والشروط التي تقررها الدولة الساحلية والعشبية مع هذه الاتفاقية ، كل الفائض الذي أعلنت عن وجوده أو جزءاً منه .

المادة ٢٩٦

قطعية القرارات وقوتها الملزمة

- ١- يكون أى قرار يصدر عن محكمة ذات اختصاص بموجب هذا الفرع قطعياً وعلى جميع أطراف النزاع الا مثال له .
- ٢- لا يكون لأى قرار من هذا القبيل قوة ملزمة الا لأطراف النزاع وبصد ذلك النزاع نفسه .

الفرع ٣- حدود انطباق الفرع ٢ والاستثناءات منه

المادة ٢٩٧

حدود انطباق الفرع ٢

- ١- تخضع المنازعات المتعلقة بتفسير هذه الاتفاقية او تطبيقها بشأن ممارسة دولة ساحلية لحقوقها السيادية او ولايتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، للاجراءات المنصوص عليها في الفرع ٢ ، وذلك في الحالات التالية :
  - ( ا ) عندما يدعى ان دولة ساحلية قد تصرفت بما يخالف احكام هذه الاتفاقية بصد حريات وحقوق الملاحة والتخليق أو وضع الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة او بصد غير ذلك من اوجه استخدام البحر المشروعة د ولها والمحددة في المادة ٥٨ ؛
  - ( ب ) او عندما يدعى ان دولة قد تصرفت ، في ممارستها للحريات والحقوق ووجه الاستخدام المذكورة أعلاه بما يخالف هذه الاتفاقية او القوانين او الانظمة التي اعتمدها الدولة الساحلية طبقاً لهذه الاتفاقية وقواعد القانون الدولي الاخرى غير العنافية مع هذه الاتفاقية ؛
  - ( ج ) او عندما يدعى ان دولة ساحلية قد تصرفت بما يخالف القواعد والمعايير الدولية المحددة لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها والتي تكون منطبقة على الدولة الساحلية وتكون قد تقررت بهذه الاتفاقية او تكون قد وضعت عن طريق منظمة دولية مختصة أو مؤتمر دبلوماسي وفقاً لهذه الاتفاقية .
- ٢- ( ا ) تسوى المنازعات المتعلقة بتفسير هذه الاتفاقية او تطبيقها فيما يتصل بالبحث العلمي البحري وفقاً للفرع ٢ ، الا أن الدولة الساحلية لا تكون ملزمة بأن تقبل بأن يخضع لهذه التسوية اى نزاع ناجم عما يلي :



### المادة ٢٩٣

#### القانون المنطبق

- ١- تطبق المحكمة ذات الاختصاص بموجب هذا الفرع هذه الاتفاقية وقواعد القانون الدولي الأخرى غير المتنافية مع هذه الاتفاقية .
- ٢- لا تخل الفقرة ١ بما للمحكمة ذات الاختصاص بموجب هذا الفرع من سلطة البت في قضية وفقا لمبادئ العدل والانصاف ، اذا اتفقت الأطراف على ذلك .

### المادة ٢٩٤

#### الاجراءات القضائية الأولية

- ١- تبت المحكمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٧ والتي قدم اليها طلب بشأن نزاع مشار اليه في المادة ٢٩٧ ، بناء على طلب أحد الأطراف أو من تلقاء نفسها ، فيما اذا كان الادعاء يشكل تعسفا في استعمال الطرق القانونية او اذا كان ثابتا في الظاهر أنه قائم على أسس سليمة . واذا قررت المحكمة أن الادعاء يشكل تعسفا في استعمال الطرق القانونية او انه غير مستند الى أسس سليمة في الظاهر ، امتنعت عن اتخاذ أي اجراء اخر في القضية .
- ٢- تخطر المحكمة ، عند تسلمها هذا الطلب ، الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى فورا بالطلب ، وتحدد فترة زمنية معقولة يجوز لهم في غضونهما أن يطلبوا البت في الادعاء وفقا للفقرة ١ .
- ٣- ليس في هذه المادة ما يمس حق أي طرف في نزاع في ان يبدي أية اعتراضات أولية وفقا للقواعد الاجرائية السارية .

### المادة ٢٩٥

#### استنفاد الطرق القانونية الداخلية

- لا يجوز احالة أي نزاع بين دول أطراف يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية او تطبيقها الى الاجراءات المنصوص عليها في هذا الفرع الا بعد ان تكون الطرق القانونية الداخلية قد استنفذت وفق ما يقضي به القانون الدولي .

ستكون ذات اختصاص وأن الصفة العاجلة للحالة تتطلب ذلك . وللمحكمة التي احيل اليها النزاع، بمجرد تشكيلها ، ان تعدل او تلغي او تؤكد تلك التدابير المؤقتة متصرفة طبقاً للفقرات ١ الى ٤ .

٦- تحتل الاطراف في النزاع فوراً لآية تدابير مؤقتة تفرض بموجب هذه المادة .

#### المادة ٢٩١ .

#### اللجوء الى الاجراءات

- ١- تكون كل اجراءات تسوية المنازعات المحددة في هذا الجزء مفتوحة للدول الأطراف .
- ٢- تكون اجراءات تسوية المنازعات المحددة في هذا الجزء مفتوحة لغير الدول الأطراف من الكيانات ، فقط كما هو منصوص عليه بصورة محددة في هذه الاتفاقية .

#### المادة ٢٩٢

#### الافراج السريع عن السفن وطواقمها

- ١- اذا احتبست سلطات دولة طرف سفينة ترفع علم دولة طرف اخرى وادعى ان الدولة المحتجزة لم تحتل لأحكام هذه الاتفاقية بشأن الافراج السريع عن السفينة أو عن طاقمها عند تقديم كفالة معقولة او ضمان مالي آخر ، جاز أن تحال مسألة الافراج من الاحتجاز الى اية محكمة تتفق عليها الأطراف ، أو في حالة عدم التوصل الى مثل هذا الاتفاق في غضون ١٠ أيام من وقت الاحتجاز ، الى اية محكمة تقبل بها الدولة المحتجزة بموجب المادة ٢٨٧ أو الى المحكمة الدولية لقاع البحار ، ما لم تتفق الأطراف على غير ذلك .
- ٢- لا يجوز أن يقدم طلب الافراج الا من قبل دولة علم السفينة او نيابة عنها .
- ٣- تنظر المحكمة دون تأخير في طلب الافراج ويقتصر نظرها على مسألة الافراج فقط ، دون الاخلال بمقومات اية قضية معروضة على الجهة المحلية المناسبة ضد السفينة او مالكيها أو طاقمها . وتظل سلطات الدولة المحتجزة مختصة في الافراج عن السفينة أو عن طاقمها في أى وقت .
- ٤- بمجرد ايداع الكفالة أو الضمان المالي الآخر الذي تقرره المحكمة ، تحتل سلطات الدولة المحتجزة بسرعة لقرار المحكمة بشأن الافراج عن السفينة أو طاقمها .

٤- في حالة نشوء خلاف حول ما اذا كانت محكمة ذات اختصاص، بحسب الأمر بقرار تتخذه تلك المحكمة .

#### المادة ٢٨٩

#### الخبراء

في اى نزاع ينطوى على أمور علمية أو تقنية ، يجوز للمحكمة التي تمارس اختصاصها بموجب هذا الفرع ان تقوم ، بناءً على طلب أحد الأطراف او من تلقاء نفسها ، وبالتشاور مع الأطراف ، باختيار ما لا يقل عن اثنين من الخبراء العلميين او التقنيين يفضل اختيارهم من القائمة المناسبة المعدة وفقا للمادة ٢ من المرفق الثامن ، للاشتراك في هذه المحكمة ولكن دون ان يكون لهم حق التصويت .

#### المادة ٢٩٠

#### التدابير المؤقتة

- ١- اذا احيل نزاع حسب الأصول الى أية محكمة ترى بصورة مبدئية انها ذات اختصاص بموجب هذا الجزء أو بموجب الفرع ه من الجزء الحادى عشر ، يجوز لهذه المحكمة أن تفرض اية تدابير مؤقتة تعتبرها في الظروف القائمة مناسبة لصون حقوق كل من اطراف النزاع أو لمنع الحاق ضرر جدى بالبيئة البحرية ، بانتظار القرار النهائي .
- ٢- يجوز ان تعدل التدابير المؤقتة أو تلغى بمجرد تغير أو زوال الظروف التي تبررها .
- ٣- لا يجوز أن تفرض تدابير مؤقتة أو تعدل أو تلغى بموجب هذه المادة الا بناءً على طلب طرف في النزاع وبعد اعطاء الأطراف فرصة الاستماع اليهم .
- ٤- ترسل المحكمة فوراً اشعاراً بفرض التدابير المؤقتة أو بتعديلها أو بإلغائها الى الأطراف في النزاع والى ما تراه مناسباً من الدول الاطراف الأخرى .
- ٥- بانتظار تشكيل محكمة التحكيم التي احيل النزاع اليها بموجب هذا الفرع ، يجوز لأية محكمة تتفق عليها الأطراف ، او في حالة عدم التوصل الى مثل هذا الاتفاق في غضون اسبوعين من تاريخ طلب التدابير المؤقتة ، يجوز للمحكمة الدولية لقانون البحار ، او بالنسبة الى الأنشطة في المنطقة يجوز لغرفة منازعات قاع البحار ، ان تفرض تدابير مؤقتة أو تعدلها أو تلغىها وفقاً لهذه المادة اذا رأت بصورة مبدئية ان المحكمة التي ستشكل

- ٢- لا يؤثر اعلان صادر بموجب الفقرة ١ ولا يتاثر بالتزام دولة طرف بان تقبل ، الى المدى وبالطريقة المنصوص عليهما في الفرع ٥ من الجزء الحادى عشر ، ولاية غرفة منازعات قاع البحار التابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار .
- ٣- تعتبر الدولة الطرف التي تكون طرفا في نزاع لا يغطيه اعلان نافذ ، قد قبلت بالتحكيم وفقا للمرفق السابع .
- ٤- اذا كانت الاطراف في نزاع قد قبلت بنفس الاجراء لتسوية هذا النزاع ، لا يجوز اخضاع النزاع الا الى ذلك الاجراء ، ما لم تتفق الاطراف على غير ذلك .
- ٥- اذا لم تكن الاطراف في نزاع قد قبلت بنفس الاجراء لتسوية هذا النزاع لا يجوز اخضاع النزاع الا الى التحكيم وفقا للمرفق السابع ، ما لم تتفق الاطراف على غير ذلك .
- ٦- يظل الاعلان الصادر بموجب الفقرة ١ نافذا لمدة ثلاثة اشهر بعد ايداع اشعار الالغاء لدى الأمين العام للأمم المتحدة .
- ٧- لا يؤثر اعلان جديد او اشعار بالغاء اعلان او انقضاء مفعول اعلان بأى وجه في الدعوى القائمة امام محكمة ذات اختصاص بموجب هذه المادة ، ما لم تتفق الاطراف على غير ذلك .
- ٨- تودع الاعلانات والاشعارات المشار اليها في هذه المادة لدى الأمين العام للأمم المتحدة الذى يرسل نسخا منها الى الدول الاطراف .

#### المادة ٢٨٨

#### الاختصاص

- ١- يكون لأى محكمة مشار اليها في المادة ٢٨٧ اختصاص في أى نزاع يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها أو حيل اليها وفقا لهذا الجزء .
- ٢- يكون لأى محكمة مشار اليها في المادة ٢٨٧ اختصاص كذلك في أى نزاع يتعلق بتفسير أو تطبيق اتفاق دولي صلة بأغراض هذه الاتفاقية ، يحال اليها وفقا للاتفاق .
- ٣- يكون لغرفة منازعات قاع البحار التابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار والمنشأة وفقا للمرفق السادس ، أو لأية غرفة أو محكمة تحكيم أخرى مشار اليها في الفرع ٥ من الجزء الحادى عشر ، اختصاص في أية مسألة تحال اليها وفقا لذلك الفرع .

المادة ٢٨٥

انطباق هذا الفرع على المنازعات المحالة عملاً  
بالجزء الحادى عشر

ينطبق هذا الفرع على أى نزاع يجب عملاً بالفرع هـ من الجزء الحادى عشر تسويته وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا الجزء . وإذا كان طرفاً في النزاع كيان ليس بدولة طرف ، انطبق هذا الفرع مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال .

الفرع ٢ - الإجراءات الالزامية التي تؤدي الى قرارات ملزمة

المادة ٢٨٦

تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في هذا الفرع

رهنًا بمراعاة الفرع ٣ ، يحال أى نزاع يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها عند عدم التوصل الى تسوية وفقاً للفرع ١ ، بناءً على طلب أى طرف في النزاع ، الى المحكمة ذات الاختصاص بموجب هذا الفرع .

المادة ٢٨٧

اختيار الاجراء

- ١- تكون الدولة ، عند توقيعها أو تصديقها على هذه الاتفاقية أو انضمامها اليها أو في أى وقت بعد ذلك ، حرة في أن تختار ، بواسطة اعلان مكتوب واحدة أو أكثر من الوسائل التالية لتسوية المنازعات المتعلقة بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها :
  - ( أ ) المحكمة الدولية لقانون البحار المنشأة وفقاً للمرفق السادس ؛
  - ( ب ) محكمة العدل الدولية ؛
  - ( ج ) محكمة تحكيم مشكلة وفقاً للمرفق السابع ؛
  - ( د ) محكمة تحكيم خاص ، مشكلة وفقاً للمرفق الثامن لفئة أو أكثر من فئات المنازعات المحددة فيه .

### المادة ٢٨٢

#### الالتزامات بموجب الاتفاقات العامة او الاقليمية او الثنائية

إذا كانت الدول الأطراف التي هي أطراف في نزاع يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها قد وافقت ، عن طريق اتفاق عام أو إقليمي أو ثنائي أو بأية طريقة أخرى ، على أن يخضع هذا النزاع ، بناءً على طلب أي طرف في النزاع ، لاجراء يؤدي الى قرار ملزم ، ينطبق ذلك الاجراء بدلا من الاجراءات المنصوص عليها في هذا الجزء ، ما لم تتفق الأطراف على غير ذلك .

### المادة ٢٨٣

#### الالتزام بتبادل الآراء

- ١- متى نشأ نزاع بين دول أطراف يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها ، قامت أطراف النزاع عاجلا بتبادل الآراء في أمر تسويته بالتفاوض أو غير ذلك من الوسائل السلمية .
- ٢- تقوم الأطراف بسرعة أيضا بتبادل الآراء كلما أنهى أي اجراء لتسوية النزاع دون التوصل الى تسوية ، أو تم التوصل الى تسوية وتطلبت الظروف التشاور بشأن طريقة تنفيذ التسوية .

### المادة ٢٨٤

#### التوفيق

- ١- لأي دولة طرف تكون طرفا في نزاع يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها أن تدعو الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى الى اخضاع النزاع للتوفيق وفقا للاجراء المنصوص عليه في الفرع ١ من المرفق الخاص أو وفقا لأي من اجراءات التوفيق الأخرى .
- ٢- إذا قبلت الدعوة وإذا اتفقت الأطراف على اجراء التوفيق الواجب تطبيقه ، جاز لأي طرف أن يخضع النزاع لذلك الاجراء .
- ٣- إذا لم تقبل الدعوة أو لم تتفق الأطراف على الاجراء ، اعتبر التوفيق منتهيا .
- ٤- متى أخضع نزاع للتوفيق ، لا يجوز انهاء الاجراءات الا وفقا للاجراء التوفيق المتفق عليه ، ما لم تتفق الأطراف على غير ذلك .

الجزء الخامس عشر

تسوية المنازعات

الفرع ١ - احكام عامة

المادة ٢٧٩

الالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية

تسوى الدول الاطراف اى نزاع بينها يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية او تطبيقها بالوسائل السلمية وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، وتحقيقا لهذا الغرض تسعى الى ايجاد حل بالوسائل الصبينة في الفقرة ١ من المادة ٣٣ من الميثاق .

المادة ٢٨٠

تسوية المنازعات بأية وسيلة سلمية يختارها الأطراف

ليس في هذه المادة ما يخل بحق أى من الدول الأطراف في ان تتفق في اى وقت على تسوية نزاع بينها يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية او تطبيقها ، بأية وسيلة سلمية من اختيارها .

المادة ٢٨١

الاجراء الذى يتبع عند عدم توصل الأطراف الى تسوية

١- اذا كانت الدول الأطراف التي هي اطراف في نزاع يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية او تطبيقها قد اتفقت على السعي الى تسوية النزاع بوسيلة سلمية من اختيارها ، لا تنطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا الجزء الا عند ما لا يتم التوصل الى تسوية باللجوء الى هذه الوسيلة أو عند ما لا يستبعد الاتفاق بين الأطراف اى اجراء آخر .

٢- اذا كانت الأطراف قد اتفقت ايضا على حد زمني ، لا تنطبق الفقرة ١ الا بعد انقضاء ذلك الحد الزمني .

- (ح) تجميع وتنظيم المعلومات المتعلقة بتسويق التكنولوجيا وبالعقود وغيرها من الترتيبات الخاصة ببراءات الاختراع ؛  
(ط) التعاون التقني مع الدول الأخرى في المنطقة .

الفرع ٤ - التعاون فيما بين المنظمات الدولية

المادة ٢٧٨

التعاون فيما بين المنظمات الدولية

تتخذ المنظمات الدولية المختصة المشار إليها في هذا الجزء وفي الجزء الثالث عشر جميع التدابير المناسبة ، كي تؤمن ، اما مباشرة أو بالتعاون الوثيق فيما بينها ، فعالية نهوضها بوظائفها وأدائها لمسؤولياتها بموجب هذا الجزء .



المادة ٢٧٦

انشاء المراكز الاقليمية

- ١ - تعمل الدول ، بالتنسيق مع المنظمات الدولية المختصة والسلطة والمؤسسات الوطنية للبحث العلمي والتكنولوجي البحري ، على انشاء مراكز اقليمية للبحث العلمي والتكنولوجي البحري ، ولاسيما في الدول النامية ، من أجل حفز قيام الدول النامية باجراء البحث العلمي البحري والنهوض به ورعاية نقل التكنولوجيا .
- ٢ - تتعاون جميع دول المنطقة الاقليمية مع المراكز الموجودة في تلك المنطقة تأمينا لتحقيق أهدافها على نحو أكثر فعالية .

المادة ٢٧٧

وظائف المراكز الاقليمية

تتضمن وظائف هذه المراكز الاقليمية ، في جملة ما تتضمنه ما يلي :

- ( أ ) البرامج التدريبية والتعليمية على جميع المستويات في مختلف نواحي البحث العلمي والتكنولوجي البحري ، وخاصة البيولوجيا البحرية ، بما في ذلك حفظ الموارد الحية وإدارتها ، والأوقيانوغرافيا ، والهيدروغرافيا ، والهندسة ، والاستكشاف الجيولوجي لقاع البحار ، وتكنولوجيا التعدين وإزالة ملوحة الماء ؛
- ( ب ) دراسات الإدارة ؛
- ( ج ) البرامج الدراسية المتصلة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ومنع التلوث وخفضه والسيطرة عليه ؛
- ( د ) تنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية وندوات اقليمية ؛
- ( هـ ) الحصول على البيانات والمعلومات العلمية والتكنولوجية البحرية وتجهيزها ؛
- ( و ) النشر السريع لنتائج البحث العلمي، والتكنولوجي البحري في منشورات تكون متوافرة بسهولة ؛
- ( ز ) الاعلان عن السياسات الوطنية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا البحرية ودراسة هذه السياسات دراسة مقارنة منهجية ؛

المادة ٢٧٤  
أهداف السلطة

- رهنًا بمراعاة جميع المصالح المشروعة التي تشمل فيما تشمله حقوق وواجبات الحائزين على التكنولوجيا وموردتها ومتلقيها ، تضمن السلطة ، فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة :
- ( أ ) أن يلتحق ، على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ولأغراض التدريب ، رعايا من الدول النامية ، ساحلية كانت أو غير ساحلية أو متضررة جغرافيا ، بجهاز الموظفين الإداريين والباحثين والتقنيين المشكل من أجل مشاريعها ؛
- ( ب ) أن تتاح الوثائق التقنية عن المعدات والآلات والأجهزة والعمليات ذات الصلة لكافة الدول ، وخاصة النامية منها ، التي تحتاج الى مساعدة فنية في هذا الميدان وتطلبها ؛
- ( ج ) أن تقوم السلطة بتوفير الأموال الكافية لتيسير حصول الدول التي تحتاج الى مساعدة فنية في ميدان التكنولوجيا البحرية وتطلبها ، ولاسيما الدول النامية منها ، على تلك المساعدة وحصول رعايا تلك الدول على مايلزم من المهارات والمعرفة بما في ذلك التدريب الحرفي؛
- ( د ) أن تساعد الدول التي تحتاج الى مساعدة تقنية في هذا الميدان وتطلبها ، ولاسيما الدول النامية ، في الحصول على مايلزم من معدات وعمليات ومصانع وعلى غير ذلك من الدراية التقنية بواسطة أية ترتيبات مالية منصوص عليها في هذه الاتفاقية .

الفرع ٣ - المراكز العلمية والتكنولوجية البحرية  
الوطنية والاقليمية

المادة ٢٧٥

انشاء المراكز الوطنية

- ١ - تعمل الدول ، مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة والسلطة ، على انشاء مراكز وطنية للبحث العلمي والتكنولوجي البحري وتقوية المراكز الوطنية القائمة ، ولاسيما في الدول الساحلية النامية ، من أجل حفز قيام الدول الساحلية النامية باجراء البحث العلمي البحري والنهوض به وتعزيز قدراتها الوطنية على الاستفادة من مواردها البحرية والحفاظ عليها لما فيه منفعتها الاقتصادية .
- ٢ - تقدم الدول ، عن طريق المنظمات الدولية المختصة والسلطة ، الدعم الكافي لتسهيل انشاء هذه المراكز الوطنية من أجل توفير مرافق التدريب المتقدم ومايلزم من المعدات والمهارات والدراية الفنية وكذلك الخبراء التقنيين للدول التي قد تحتاج الى مساعدة من هذا القبيل وتطلبها .

## الفرع ٢ - التعاون الدولي

### المادة ٢٧٠

#### طرق التعاون الدولي ووسائله

يتم التعاون الدولي لتنمية ونقل التكنولوجيا البحرية ، كلما كان ذلك عمليا ومناسبا ، عن طريق ما هو قائم من البرامج الثنائية أو الاقليمية أو المتعددة الاطراف ، وكذلك عن طريق برامج موسعة وجديدة لتيسير البحث العلمي البحري ونقل التكنولوجيا البحرية ، خاصة في ميادين جديدة ، والتمويل الدولي المناسب لعمليات البحث والاستحداث في مجال شؤون المحيطات .

### المادة ٢٧١

#### المبادئ التوجيهية والمعايير والمستويات

تعمل الدول ، مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة ، على وضع مبادئ توجيهية ومعايير ومستويات مقبولة عموما لنقل التكنولوجيا العلمية البحرية على أساس ثنائي أو في اطار المنظمات الدولية والمحافل الاخرى ، واضعة في الاعتبار على وجه الخصوص مصالح الدول النامية وحاجاتها .

### المادة ٢٧٢

#### تنسيق البرامج الدولية

في ميدان نقل التكنولوجيا البحرية ، تسعى الدول الى ضمان قيام المنظمات الدولية المختصة بتنسيق أنشطتها في هذا الميدان ، بما في ذلك أية برامج اقليمية أو دولية ، اخذة في الاعتبار مصالح وحاجات الدول النامية ، ولاسيما الدول غير الساحلية والدول المتضررة جغرافيا .

### المادة ٢٧٣

#### التعاون مع المنظمات الدولية والسلطة

تتعاون الدول تعاونا نشطا مع المنظمات الدولية المختصة والسلطة لتشجيع وتيسير نقل المهارات والتكنولوجيا البحرية الى الدول النامية والى رعاياها والى المؤسسة فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة .

- ( أ ) الحصول على المعرفة التكنولوجية البحرية وتقييمها ونشرها ، وتيسير الوصول الى هذه المعلومات والبيانات ؛
- ( ب ) تنمية التكنولوجيا البحرية المناسبة ؛
- ( ج ) تنمية الهياكل التكنولوجية الاساسية اللازمة لتيسير نقل التكنولوجيا البحرية ؛
- ( د ) تنمية الموارد البشرية عن طريق تدريب وتعليم رعايا الدول والبلدان النامية وخاصة رعايا الأقل نموا بينها ؛
- ( هـ ) التعاون الدولي على جميع المستويات ، وخاصة على المستويات الاقليمية ودون الاقليمية والثنائية .

### المادة ٢٦٩

#### تدابير لتحقيق الأهداف الأساسية

- تحقيقاً للأهداف المشار إليها في المادة ٢٦٨ ، تسعى الدول ، مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة ، الى القيام بعدة أمور منها :
- ( أ ) وضع برامج تعاون تقني للنقل الفعال لجميع أنواع التكنولوجيا البحرية التي الدول التي تحتاج الى مساعدة فنية في هذا الميدان وتطلبها ، ولاسيما الدول النامية غير الساحلية والدول المتضررة جغرافيا ، وكذلك الدول النامية الاخرى التي لم تستطع انشاء وتنمية قدرة تكنولوجية خاصة بها في مجال العلوم البحرية وفي مجال استكشاف الموارد البحرية واستغلالها ولاسيما تنمية الهياكل الاساسية لهذه التكنولوجيا ؛
- ( ب ) تعزيز الظروف المواتية لبرام الاتفاقات والعقود وغير ذلك من الترتيبات المشابهة ، بشروط منصفة ومعقولة ؛
- ( ج ) عقد المؤتمرات والحلقات الدراسية والندوات بشأن المواضيع العلمية والتكنولوجية وخاصة بشأن سياسات واساليب نقل التكنولوجيا البحرية ؛
- ( د ) تشجيع تبادل العلماء والخبراء التكنولوجيين وغيرهم من الخبراء ؛
- ( هـ ) تولي المشاريع وتشجيع المشاريع المشتركة وغير ذلك من اشكال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف .

الجزء الرابع عشر

تنمية التكنولوجيا البحرية ونقلها

الفرع ١ - احكام عامة

المادة ٢٦٦

النهوض بتنمية التكنولوجيا البحرية ونقلها

١ - تتعاون الدول في حدود قدراتها ، مباشرة او عن طريق المنظمات الدولية المختصة ، على النهوض بصورة فعّالة بتنمية العلوم والتكنولوجيا البحرية ونقلها باحكام وشروط منصفة ومعقولة .

٢ - تنهض الدول بتنمية القدرة العلمية والتكنولوجية البحرية للدول التي تحتاج الى مساعدة فنية في هذا الميدان وتطلبها ، ولا سيما الدول النامية بما فيها الدول غير الساحلية والدول المتضررة جغرافيا ، فيما يتعلق باستكشاف الموارد البحرية واستغلالها وحفظها وادارتها وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها وبالبحث العلمي البحري وبغير ذلك من الأنشطة في البيئة البحرية المتمشية مع هذه الاتفاقية ، وذلك بغية الاسراع بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية .

٣ - تسعى الدول الى تهيئة ظروف اقتصادية وقانونية مواتية لنقل التكنولوجيا البحرية لمنفعة جميع الأطراف المعنية على اساس منصف .

المادة ٢٦٧

حماية المصالح المشروعة

تولي الدول ، في نهوضها بالتعاون عملا بالمادة ٢٦٦ ، المراعاة الواجبة لجميع المصالح المشروعة ، ومن ضمنها ، بين أمور أخرى ، حقوق وواجبات الحائزين للتكنولوجيا البحرية ومورديها ومتلقيها .

المادة ٢٦٨

الأهداف الاساسية

تشجع الدول ، مباشرة او عن طريق المنظمات الدولية المختصة ، ما يلي :

الفرع ٦ - تسوية المنازعات والتدابير المؤقتة

المادة ٢٦٤

تسوية المنازعات

تسوى المنازعات المتعلقة بتفسير هذه الاتفاقية او تطبيقها فيما يتصل بالبحث العلمي البحرى وفقا للفرعين ٢ و ٣ من الجزء الخامس عشر .

المادة ٢٦٥

التدابير المؤقتة

ربثما تتم تسوية اى نزاع وفقا للفرعين ٢ و ٣ من الجزء الخامس عشر ، لا تسمح الدولة او المنظمة الدولية المختصة المرخص لها باجراء مشروع بحث علمي بحرئ ، بهد\* او مواصلة أنشطة البحث دون موافقة صريحة من الدولة الساحلية المعنية .

المادة ٢٦١

عدم اعتراض طرق الملاحة الدولية

لا يجوز أن تشكل إقامة واستخدام أى نوع من منشآت البحث العلمي أو معداته عقبة تعترض الطرق المقررة للملاحة الدولية .

المادة ٢٦٢

علامات الهوية وإشارات التحذير

تحمل المنشآت أو المعدات المشار إليها في هذا الفرع علامات هوية تحدد الدولة المسجلة فيها أو المنظمة الدولية التي تملكها ، وتكون مزودة بإشارات تحذير مناسبة ومتفق عليها دولياً لتأمين السلامة في البحر وسلامة الملاحة الجوية ، مع مراعاة القواعد والمعايير التي أقرتها المنظمات الدولية المختصة .

الفرع ٥ - المسؤولية

المادة ٢٦٣

المسؤولية

١ - تكون الدول والمنظمات الدولية المختصة مسؤولة عن ضمان اجراء البحث العلمي البحري ، سواء أجرى من قبلها هي أو نيابة عنها ، وفقاً لهذه الاتفاقية .

٢ - تكون الدول والمنظمات الدولية المختصة مسؤولة عما تتخذه من تدابير خرقاً لهذه الاتفاقية فيما يتعلق بالبحث العلمي البحري الذي تجريبه دول أخرى أو أشخاصها الطبيعيين أو الاعتباريين أو الذي تجريبه منظمات دولية مختصة ، وتقدم تعويضاً عن الأضرار الناجمة عن تلك التدابير .

٣ - تكون الدول والمنظمات الدولية المختصة مسؤولة ، عملاً بالمادة ٢٣٥ ، عن الأضرار التي يسببها تلوث البيئة البحرية والناجمة عن البحث العلمي البحري الذي تجريبه هي أو يجرى نيابة عنها .

المادة ٢٥٧

البحث العلمي البحري في العمود المائي  
خارج حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة

لجميع الدول ، بغض النظر من موطنها الجغرافي ، وكذلك للمنظمات الدولية المختصة ، الحق طبقاً لهذه الاتفاقية في إجراء البحث العلمي البحري في العمود المائي خارج حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة .

الفرع ٤ - مشاريع أو معدات البحث العلمي  
في البيئة البحرية

المادة ٢٥٨

اقامتها واستخدامها

يخضع إقامة أي نوع من مشاريع البحث العلمي أو معداته واستخدامها في أي قطاع من البيئة البحرية لنفس الشروط المبينة في هذه الاتفاقية لإجراء البحث العلمي البحري في أي قطاع من هذا النوع .

المادة ٢٥٩

نظامها القانوني

ليس للمشآت أو المعدات المشار إليها في هذا الفرع مركز الجزر . وليس لها بحسب اعليمي خاص بها كما ان وجودها لا يؤثر على تعيين حدود البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري .

المادة ٢٦٠

مناطق السلامة

يجوز إنشاء مناطق سلامة ذات عرض معقول لا يتجاوز ٥٠٠ متر حول مشآت البحث العلمي ، وفقاً للأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية . وتضمن جميع الدول احترام سفنها لهذه المناطق .



٢ - بعد أن تعطي الدولة الساحلية المعنية موافقتها على مشروع البحث العلمي البحري المقترح ، وفقا للمادة ٢٤٦ وغيرهما من الأحكام ذات الصلة في هذه الاتفاقية ، توافق الدول والمنظمات الدولية المختصة المضالمة بهذا المشروع ، المجاور من الدول غير الساحلية والدول المتضررة جغرافيا ، بناء على طلبها وكما كان ذلك مناسبا ، بالمعلومات ذات الصلة كما هو منصوص عليه في المادة ٢٤٨ ، والفقرة الفرعية ( و ) من الفقرة ١ من المادة ٢٤٩ .

٣ - تتاح للمجاور من الدول غير الساحلية والدول المتضررة جغرافيا المشار إليها أعلاه ، بناء على طلبها ، فرصة الاشتراك ، كلما كان ذلك ممكنا من الوجهة العلمية ، في مشروع البحث العلمي البحري المقترح ، عن طريق خبراء مؤهلين تعيينهم تلك الدول ولا تحترق عليهم الدولة الساحلية ، وفقا للشروط المتفق عليها بالنسبة الى المشروع طبقا لهذه الاتفاقية بين الدولة الساحلية المعنية والدول أو المنظمات الدولية المختصة التي تجري البحث العلمي البحري .

٤ - تزود الدول والمنظمات الدولية المختصة المشار إليها في الفقرة ١ الدول غير الساحلية والدول المتضررة جغرافيا المذكورة أعلاه ، بناء على طلبها ، بالمعلومات والمساعدات المنصوص عليها في الفقرة الفرعية ( د ) من الفقرة ١ من المادة ٢٤٩ ، رهنا بمراعاة الفقرة ٢ من تلك المادة .

#### المادة ٢٥٥

##### تدابير لتيسير البحث العلمي البحري ومساعدة سفن البحث

تسعى الدول الى اعتماد قواعد وأنظمة واجراءات معقولة لتشجيع وتسهيل البحث العلمي البحري الذي يجري وفقا لهذه الاتفاقية خارج بحرها الاتليمي ، وتيسر ، حسب الاقتضاء ، ومع مراعاة قوانينها وأنظمتها ، الوصول الى موانئها وتشجيع تقديم المساعدة الى سفن البحث العلمي البحري التي تمثل للأحكام ذات الصلة من هذا الجزء .

#### المادة ٢٥٦

##### البحث العلمي البحري في المنطقة

لجميع الدول ، بغض النظر عن موقعها الجغرافي ، وكذلك للمنظمات الدولية المختصة ، الحق طبقا للجزء الحادي عشر في اجراء البحث العلمي البحري في المنطقة .

المادة ٢٥٣

تعليق أو إيقاف أنشطة البحث العلمي البحري

- ١ - يكون للدول الساحلية الحق في طلب تعليق أية أنشطة بحث طبي بحري جارية داخل مناطقها الاقتصادية الخالصة أو على جرفها القاري :  
( أ ) إذا لم تكن أنشطة البحث تجرى وفقا للمعلومات المزودة بحسب النصوص عليه في المادة ٢٤٨ ، التي استندت إليها مواثقة الدولة الساحلية ؛  
( ب ) أو إذا اجبت الدولة أو المنظمة الدولية المختصة التي تجرى أنشطة البحث عن الامتثال لأحكام المادة ٢٤٩ بشأن حقوق الدولة الساحلية فيما يتعلق بالمشروع العلمي البحري .
- ٢ - يكون للدول الساحلية الحق في أن تطلب إيقاف أنشطة بحث طبي بحري في حالة وجود أى عدم امتثال لأحكام المادة ٢٤٨ يبلغ حد ادخال تغيير رئيسي على مشروع البحث أو أنشطة البحث .
- ٣ - للدول الساحلية أن تطلب أيضا إيقاف أنشطة البحث العلمي البحري إذا لم يتم تصحيح أى من الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة ١ خلال فترة معقولة .
- ٤ - عقب قيام الدولة الساحلية بالاطار بقرارها الذى يأمر بالتعليق أو الايقاف، تنهي الدول أو المنظمات الدولية المختصة الحادون لها باجراء البحث العلمي البحري ما يكون خاضعا لهذا الاطار من أنشطة البحث .
- ٥ - ترفع الدولة الساحلية أمر التعليق الصادر بموجب الفقرة ١ وتسمح بمواصلة أنشطة البحث العلمي البحري بمجرد أن تتصل الدولة أو المنظمة الدولية المختصة القائمة بالبحث للشروط المطلوبة في المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ .

المادة ٢٥٤

حقوق المجاور من الدول غير الساحلية  
والدول المتضررة جغرافيا

- ١ - تتولى الدول والمنظمات الدولية المختصة التي قدمت الى دولة ساحلية مشروعا للقيام بالبحث العلمي البحري المشار اليه في الفقرة ٣ من المادة ٢٤٦ ، اعمار المجاور من الدول غير الساحلية والدول المتضررة جغرافيا بمشروع البحث المقترح وتختار الدولة الساحلية بذلك .

المادة ٢٥٠

الاتصالات المتعلقة بمشاريع البحث العلمي البحري

تم الاتصالات المتعلقة بمشاريع البحث العلمي من خلال القنوات الرسمية المناسبة ،  
الا اذا اتفق على غير ذلك .

المادة ٢٥١

المعايير والمبادئ التوجيهية العامة

تسعى الدول الى أن تبرز ، عن طريق المنظمات الدولية المختصة ، وضع معايير  
ومبادئ توجيهية عامة لمساعدة الدول على التثبت من طبيعة البحث العلمي البحري وآثاره .

المادة ٢٥٢

الموافقة الضمنية

يجوز للدول أو المنظمات الدولية المختصة الشروع في مشروع بحث علمي بحري بعد ستة  
أشهر من التاريخ الذي تقدم فيه الى الدولة الساحلية المعلومات المطلوبة عملاً بالمادة ٢٤٨ ما لم  
تقم الدولة الساحلية ، في غضون أربعة أشهر من استلام التبليغ المتضمن تلك المعلومات ، بإبلاغ  
الدولة أو المنظمة التي تجرى البحث :

( أ ) انها حجتت موافقتها بمقتضى أحكام المادة ٢٤٦ ؛

( ب ) أو أن المعلومات المقدمة من تلك الدولة أو المنظمة الدولية المختصة فيما يتعلق  
بطبيعة مشروع البحث وأهدافه ، لا تتطابق مع الحقائق البينة بجملاً ؛

( ج ) أو انها تتطلب معلومات تكميلية ذات صلة بالشروط والمعلومات المنصوص عليها

في المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ ؛

( د ) أو انه توجد التزامات لم يوف بها بعد فيما يخص الشروط المقررة في المادة

٢٤٩ تتعلق بمشروع بحث علمي بحري سابق قامت به تلك الدولة أو المنظمة .

المادة ٢٤٩

واجب الامتثال لشروط معينة

١ - تتثل الدول والمنظمات الدولية المختصة عند اجراء البحث العلمي البحري في المنطقة الاقتصادية الخالصة أو على الجرف القاري لدولة ساحلية ، للشروط التالية :

( أ ) ضمان حقوق الدولة الساحلية في أن تشترك ، اذا رغبت ، في مشروع البحث العلمي البحري أو أن تكون ممثلة فيه وخاصة على ظهر سفن البحث وغيرها من السفن أو منشآت البحث العلمي ، كلما أمكن عليها ، دون دفع أى أجر لعلماء الدولة الساحلية ودون إلزامها بالاسهام في تكاليف المشروع ؛

( ب ) تزويد الدولة الساحلية ، بناءً على طلبها ، بالتقارير الأولية بأسرع ما يمكن عليها ، وبالنتائج والاستنتاجات النهائية بعد انجاز البحث ؛

( ج ) التعهد بتيسير حصول الدولة الساحلية ، بناءً على طلبها ، على جميع البيانات والعينات المستمدة من مشروع البحث العلمي البحري وتزويدها كذلك ببيانات يمكن نسخها وبعينها يمكن تقسيمها دون المساس بقيمتها العلمية ؛

( د ) تزويد الدولة الساحلية ، عند الطلب ، بتقييم لهذه البيانات والعينات ونتائج البحث أو تقديم المساعدة في تقييمها أو تفسيرها ؛

( هـ ) ضمان إتاحة نتائج البحث على الصعيد الدولي بالطرق الوطنية أو الدولية المناسبة ، وبأسرع ما يمكن عليها ، رهنا بمراعاة الفقرة ٢ ؛

( و ) اعلام الدولة الساحلية فوراً بأى تغيير رئيسي في برنامج البحث ؛

( ز ) ازالة منشآت أو معدات البحث العلمي أثر الانتهاء من البحث ، ما لم يتفق على غير ذلك .

٢ - لا تخل هذه المادة بالشروط التي تقررها قوانين وأنظمة الدولة الساحلية لممارسة صلاحيتها التقديرية في منح أو حجب الموافقة عملاً بالفقرة ٥ من المادة ٢٤٦ ، بما في ذلك اشتراط الحصول على موافقة مسبقة على جعل نتائج البحث الخاصة بمشروع ينطوى على أهمية مباشرة بالنسبة الى استكشاف واستغلال موارد طبيعية متاحة على الصعيد الدولي .

المادة ٢٤٧

مشاريع البحث العلمي البحري المضطلع بها من قبل  
المنظمات الدولية أو برعايتها

تعتبر الدولة الساحلية التي هي عضو في منظمة دولية أو التي لها اتفاق ثنائي مع تلك المنظمة ، والتي ترغب المنظمة في أن تجرى ، سواء بنفسها مباشرة أو تحت رعايتها ، مشروع بحث علمي بحري في منطقتها الاقتصادية الخالصة أو على جرفها القاري ، قد أذنت باجرا\* المشروع طبقا للمواصفات المتفق عليها اذا أقرت تلك الدولة المشروع التفصيلي عند اتخاذ المنظمة قرار الاضطلاع به ، أو كانت على استعداد للمشاركة فيه ، ولم تهد أي اعتراض خلال أربعة أشهر من قيام المنظمة باخطارها بالمشروع .

المادة ٢٤٨

واجب تزويد الدولة الساحلية بالمعلومات

على الدول والمنظمات الدولية المختصة التي تعتزم القيام ببحث علمي بحري في المنطقة الاقتصادية الخالصة أو على الجرف القاري لدولة ساحلية أن تزود هذه الدولة ، قبل الموعد المتوقع لبدء مشروع البحث العلمي البحري بستة أشهر على الأقل ، بوصف كامل لما يلي :

- ( أ ) طبيعة المشروع وأهدافه ؛
- ( ب ) الاسلوب والوسائل التي ستستخدم ، بما في ذلك أسماء السفن وحمولتها وطرازها وفتاتها ووصف للمعدات العلمية ؛
- ( ج ) والمناطق الجغرافية المحددة بدقة ، المقرر أن يجرى فيها المشروع ؛
- ( د ) والتاريخ المتوقع لأول وصول ولاحر رحيل لسفن البحث أو لتركيب المعدات وإزالتها ، حسب الاقتضا\* ؛
- ( هـ ) واسم كل من المعهد الذي يرعى البحث ومدبره والشخص المسؤول عن المشروع ؛
- ( و ) والمدى الذي يرى أن من الممكن للدولة الساحلية في حدوده أن تشارك في المشروع أو أن تكون مستظة فيه .

٤ - لأغراض تطبيق الفقرة ٣ ، قد تكون الظروف العادية قاسية رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الدولة الساحلية والدولة التي تجرى البحث .

٥ - غير أنه يجوز للدولة الساحلية ، في ممارستها لصلاحياتها التقديرية ، أن تحجب موافقتها على إجراء دولة أخرى أو منظمة دولية مختصة لمشروع بحث علمي بحري في المنطقة الاقتصادية الخالصة أو على الجرف القاري لتلك الدولة الساحلية إذا كان ذلك المشروع :

( أ ) ذا أثر مباشر على استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية ، الحية منها أو غير الحية ؛

( ب ) ينطوي على حفر في الجرف القاري أو استخدام التفجرات أو إدخال مواد ضارة إلى البيئة البحرية ؛

( ج ) ينطوي على بناء أو تشغيل أو استخدام الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات المشار إليها في المادتين ٦٠ و ٨٠ ؛

( د ) يتضمن معلومات مزودة عملاً بالمادة ٢٤٨ تتعلق بطبيعة وأهداف المشروع ولكنها غير دقيقة أو إذا كانت على الدولة أو المنظمة الدولية المختصة القائمة بالبحث التزامات لم يوف بها بعد تجاه الدولة الساحلية من مشروع بحث سابق .

٦ - ورغم أحكام الفقرة ٥ ، ليس للدول الساحلية أن تمارس صلاحياتها التقديرية لحجب الموافقة بموجب الفقرة الفرعية ( أ ) من تلك الفقرة فيما يتعلق بمشروع البحث العلمي البحري التي سيجري القيام بها وفقاً لهذا الجزء على الجرف القاري وراء ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الاقليمي ، خارج تلك القطاعات المحددة التي يجوز للدول الساحلية أن تعلن في أي وقت تعيينها قطاعات تجرى فيها ، أو على وشك أن تجرى فيها ، خلال فترة معقولة ، عمليات استغلال أو عمليات استكشاف تفصيلية تتركز على تلك القطاعات . وتوجه الدول الساحلية اشعاراً خلال مهلة معقولة بتعيين هذه القطاعات وكذلك بأية تعديلات عليها ، ولكنها لا تكون ملزمة بتقديم تفاصيل عن العمليات في هذه القطاعات .

٧ - لا تخل أحكام الفقرة ٦ بحقوق الدول الساحلية على الجرف القاري كما هي مقررة في المادة ٧٧ .

٨ - لا تتعرض أنشطة البحث العلمي البحري المشار إليها في هذه المادة . بطريقة لا يمكن تبريرها للأنشطة التي تقوم بها الدول الساحلية في ممارستها لحقوقها السيادية ولولايتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

النشر والاذاعة بالطرق المناسبة ، المعلومات عن البرامج الرئيسية المقترحة وأهدافها ، وكذلك المعرفة الناتجة عن البحث العلمي البحري .

٢ - ولهذا الغرض تعمل الدول بنشاط ، منفردة وبالتعاون مع غيرها من الدول ومع المنظمات الدولية المختصة ، على تشجيع تدفق البيانات والمعلومات العلمية ونقل المعرفة الناتجة عن البحث العلمي البحري ، وخاصة الى الدول النامية ، وكذلك على تعزيز قدرات البحث العلمي البحري المستقلة في الدول النامية بوسائل من بينها برامج لتوفير التعليم والتدريب اللازمين لعالمها التقنيين والعلميين .

### الفرع ٣ - اجراء البحث العلمي البحري وتشجيعه

#### المادة ٢٤٥

#### البحث العلمي البحري في البحر الاقليمي

للدول الساحلية ، في ممارستها لسيادتها ، الحق دون غيرها في تنظيم البحث العلمي البحري في بحرها الاقليمي والترخيص به واجراؤه . ولا يجرى البحث العلمي البحري في هذا البحر الا بموافقة صريحة من الدولة الساحلية وبموجب الشروط التي تحددها .

#### المادة ٢٤٦

#### البحث العلمي البحري في المنطقة الاقتصادية الخالصة وطلج الجرف القاري

١ - للدول الساحلية ، في ممارستها لولايتها ، الحق في تنظيم البحث العلمي البحري في مناطقها الاقتصادية الخالصة وطلج جرفها القاري ، والترخيص به واجراؤه وفقاً للأحكام ذات الصلة في هذه الاتفاقية .

٢ - يجرى البحث العلمي البحري في المنطقة الاقتصادية الخالصة وطلج الجرف القاري بموافقة الدولة الساحلية .

٣ - تمنح الدول الساحلية ، في الظروف العادية ، موافقتها على مشاريع البحث العلمي البحري التي تضطلع بها الدول الاخرى أو المنظمات الدولية المختصة في مناطقها الاقتصادية الخالصة أو على جرفها القاري وفقاً لهذه الاتفاقية للأغراض السلمية وحدها ومن أجل زيادة المعرفة العلمية بالبيئة البحرية لمنفعة الانسانية جمعاء . وتحققاً لهذه الغاية ، تضع الدول الساحلية من القواعد والاجراءات ما يضمن عدم تأخير هذه الموافقة أو رفضها بصورة غير معقولة .

المادة ٢٤١

عدم الاعتراف بأنشطة البحث العلمي البحري  
كأساس قانوني للمطالبات

لا تشكل أنشطة البحث العلمي البحري الأساس القانوني لأية مطالبة بأى جزء من البيئة البحرية أو مواردها .

الفرع ٢ - التعاون الدولي

المادة ٢٤٢

تشجيع التعاون الدولي

١ - تشجع الدول والمنظمات الدولية المختصة ، وفقاً لهدأ احترام السيادة والولاية وعلى أساس المنفعة المتبادلة ، التعاون الدولي في البحث العلمي البحري للأغراض السلمية .

٢ - وفي هذا الإطار ، ودون الإخلال بحقوق الدول وواجباتها بموجب هذه الاتفاقية ، على أى دولة في تطبيقها لهذا الجزء أن تتيح ، حسب الاقتضاء ، للدول الأخرى فرصة معقولة للحصول منها أو بتعاونها على المعلومات اللازمة لمنع الحاق ضرر بصحة وسلامة الأشخاص وبالبيئة البحرية ولكافة ذلك الضرر .

المادة ٢٤٣

تهيئة الظروف المواتية

تتعاون الدول والمنظمات الدولية المختصة ، عن طريق إبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف ، لتهيئة ظروف مواتية لاجراء البحث العلمي البحري في البيئة البحرية ولتحقيق تضافر جهود العلماء في دراسة جوهر ظواهر البيئة البحرية والعطليات التي تحدث فيها ودراسة العلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر والعطليات .

المادة ٢٤٤

نشر وإذاعة المعلومات والمعرفة

١ - تتيح الدول والمنظمات الدولية المختصة ، وفقاً لهذه الاتفاقية وبواسطة



الجزء الثالث عشر  
البحث العلمي البحري  
الفرع ١ - أحكام عامة

المادة ٢٣٨

حق اجراء البحث العلمي البحري

لجميع الدول ، بغض النظر عن موقعها الجغرافي ، وللمنظمات الدولية المختصة ، الحق في اجراء البحث العلمي البحري رهنا بمراعاة حقوق وواجبات الدول الأخرى كما تنص عليه هذه الاتفاقية .

المادة ٢٣٩

تشجيع البحث العلمي البحري

تشجع الدول والمنظمات الدولية المختصة وتيسر تطوير البحث العلمي البحري واجراءه وفقا لهذه الاتفاقية .

المادة ٢٤٠

المبادئ العامة لاجراء البحث العلمي البحري

تنطبق في اجراء البحث العلمي البحري المبادئ التالية :

- ( أ ) يجرى البحث العلمي البحري للأغراض السلمية وحدها ؛
- ( ب ) يجرى البحث العلمي البحري بوسائل وطرق طيبة مناسبة تتفق مع هذه الاتفاقية ؛
- ( ج ) لا يتعرض البحث العلمي البحري بطريقة لا يمكن تبريرها لأوجه الاستخدام المشروعة الأخرى للبحار المتفق مع هذه الاتفاقية ، ويولى الاحترام الواجب في سياق أوجه الاستخدام هذه ؛
- ( د ) يجرى البحث العلمي البحري وفقا لكافة الأنظمة ذات الصلة المعمدة طبقا لهذه الاتفاقية بما فيها الأنظمة المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها .

الفرع ١١ - الالتزامات بمقتضى اتفاقيات أخرى بشأن  
حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها

المادة ٢٣٧

الالتزامات بمقتضى اتفاقيات أخرى بشأن  
حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها

- ١ - لا يخل هذا الجزء بالالتزامات المحددة التي تتحملها الدول بموجب الاتفاقيات والاتفاقات الخاصة بالممرات في وقت سابق والتي تتصل بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها أو بالاتفاقات التي قد تبرم تعريفا للمبادئ العامة الواردة في هذه الاتفاقية .
- ٢ - ينبغي تنفيذ الالتزامات المحددة التي تتحملها الدول بموجب الاتفاقيات الخاصة ، فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، على نحو يتشس مع المبادئ والأهداف العامة لهذه الاتفاقية .

الفرع ٩ - المسؤولية

المادة ٢٣٥

المسؤولية

- ١ - الدول مسؤولة عن الوفاة بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها . وهي مسؤولة وفقا للقانون الدولي .
- ٢ - تكفل الدول أن يكون الرجوع الى القضاء متاحا وفقا لنظمها القانونية ، من أجل الحصول السريع على تعويضات أو على أية ترضية أخرى فيما يتعلق بالضرر الناتج عن تلوث البيئة البحرية الذي يسببه الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون الخاضعون لولايتها .
- ٣ - لغرض ضمان تعويض سريع وكاف فيما يتعلق بجميع الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة البحرية ، تتعاون الدول في تنفيذ القانون الدولي القائم وفي تطوير القانون الدولي المتصل بالمسؤولية والالتزامات الناجمة عنها من أجل تقييم الضرر والتعويض عنه وتسوية المنازعات المتصلة بذلك ، وتتعاون حيثما يكون ذلك مناسباً في وضع معايير واجراءات لدفع تعويضات كاف ، مثل التأمين الاجباري أو صناديق التعويض .

الفرع ١٠ - الحصانة السيادية

المادة ٢٣٦

الحصانة السيادية

لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها على أية سفينة حربية أو قطعة بحرية مساعدة أو غيرها من السفن أو الطائرات التي تملكها أو تشغلها دولة ، وتكون مستعملة وقتئذ فقط في خدمة حكومية غير تجارية . ومع ذلك ، تضمن كل دولة بواسطة اعتماد تدابير مناسبة لا تخل بعمليات وامكانات تشغيل تلك السفن أو الطائرات التي تملكها أو تشغلها ، أن تتصرف هذه السفن أو الطائرات على نحو يتشى ، الى الحد المعقول والعلمي ، مع هذه الاتفاقية .

المادة ٢٣٣

الضمانات المتعلقة بالمضائق المستخدمة  
للملاحة الدولية

لمس في الفروع ٥ و ٦ و ٧ ما يمس النظام القانوني للمضائق المستخدمة للملاحة الدولية .  
على أنه اذا انتهكت سفينة أجنبية من غير السفن المشار اليها في الفرع ١٠ القوانين والأنظمة  
المشار اليها في الفقرتين الفرعيتين ( أ ) و ( ب ) من الفقرة ١ من المادة ٤٢ مسببة بذلك ضررا  
جسيما للبيئة البحرية في المضائق أو مهددة بالحاق هذا الضرر ، جاز للدول المشاطئة للمضائق  
أن تتخذ تدابير تنفيذ مناسبة ، وعلما في هذه الحالة ، أن تحترم أحكام هذا الفرع مع مراعاة  
ما قد يقتضيه اختلاف الحال .

الفرع ٨ - المناطق المكسوّة بالجليد

المادة ٢٣٤

المناطق المكسوّة بالجليد

للدول الساحلية الحق في اعتماد وتنفيذ قوانين وأنظمة غير تمييزية من أجل منع التلوث  
البحري من السفن وخفضه والسيطرة عليه في المناطق المكسوّة بالجليد واثواقعة داخل حدود  
المنطقة الاقتصادية الخالصة ، حيث تشكل الظروف المناخية القاسية بصورة خاصة ووجود طبقة  
جليد تغطي تلك المناطق معظم السنة عوائق أو مخاطر استثنائية للملاحة ، وحيث يمكن  
أن يسبب تلوث البيئة البحرية اصابة التوازن الايكولوجي بضرر جسيم أو اضطرابه بصورة لا رجعة  
فيها . وينبغي أن تراعي هذه القوانين والأنظمة المراعاة الواجبة للملاحة وحماية البيئة البحرية  
والحفاظ عليها على أساس أفضل الأدلة العملية المتوفرة .

المادة ٢٣٠

العقوبات النقدية واحترام الحقوق المعترف بها للمتهم

- ١ - لا يجوز أن تفرض الآ العقوبات النقدية فيما يتصل بما ترتكبه السفن الأجنبية خارج البحر الاقليمي من انتهاكات للقوانين والأنظمة الوطنية أو القواعد والمعايير الدولية المنطبقة لمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه .
- ٢ - لا يجوز أن تفرض الآ العقوبات النقدية فيما يتصل بما ترتكبه السفن الأجنبية داخل البحر الاقليمي من انتهاكات للقوانين والأنظمة الوطنية أو القواعد والمعايير الدولية المنطبقة لمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه ، الآ في حالة فعل تلويث متعمد وخطير داخل البحر الاقليمي .
- ٣ - تراعى الحقوق المعترف بها للمتهم أثناء سير الدعوى المقامة بشأن الانتهاكات التي ترتكبها سفينة أجنبية والتي قد يترتب عليها فرض عقوبات .

المادة ٢٣١

اخطار دولة العلم والدول المعنية الأخرى

تخطر الدول ، على وجه السرعة ، دولة العلم وأية دولة معنية أخرى بأية تدابير تتخذها ضد سفن أجنبية عملاً بالفرع ٦ ، وتقدم لدولة العلم جميع التقارير الرسمية المتعلقة بمثل هذه التدابير . على أنه فيما يتعلق بالانتهاكات التي ترتكب في البحر الاقليمي ، لا تنطبق التزامات الدولة الساحلية المذكورة أعلاه الآ على ما يتخذ من تدابير في الدعوى . ويتم فوراً ابلاغ الممثلين الدبلوماسيين أو الموظفين القنصليين لدولة العلم ، وسلطتها البحرية كلما أمكن ذلك ، بأية تدابير من هذا النوع .

المادة ٢٣٢

مسؤولية الدول الناشئة عن تدابير التنفيذ

تكون الدول مسؤولة عن الضرر أو الخسارة المنسوبة اليها والناشئة عن تدابير اتخذتها عملاً بالفرع ٦ ، وذلك في حالة ما اذا كانت مثل هذه التدابير غير مشروعة أو تتجاوز التدابير المطلوبة بصورة معقولة في ضوء المعلومات المتوفرة . وتكفل الدول طرقاً للرجوع الى محاكمها لاتخاذ اجراءات بشأن مثل هذا الضرر أو هذه الخسارة .

المادة ٢٢٧

عدم التمييز ضد السفن الأجنبية

لا تميز الدول ، في ممارستها لحقوقها وأدائها لواجباتها بموجب هذا الجزء ، قانونا أو فعلا ، ضد سفن أية دولة أخرى .

المادة ٢٢٨

ايقاف الدعوى والقيود على رفعها

١ - توقف الدعوى المقامة لفرض عقوبات بصدور أى انتهاك للقوانين والأنظمة المطبقة أو للقواعد والمعايير الدولية المتصلة بمنع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه ترتكبه سفينة أجنبية خارج البحر الاقليمي للدولة التي أقامت الدعوى وذلك بمجرد اقامة دعوى من قبل دولة العلم لفرض عقوبات فيما يتعلق بتهم مماثلة خلال ستة أشهر من تاريخ اقامة الدعوى للمرة الأولى ، إلا اذا تعلقت هذه الدعوى بقضية ضرر جسيم لحق بالدولة الساحلية أو كانت دولة العلم المعنية قد تفاضت تكرارا عن الوفاء بالتزامها بتنفيذ القواعد والمعايير الدولية المنطبقة تنفيذا فعلا فيما يتصل بالانتهاكات المرتكبة من قبل سفنها . وعندما تطلب دولة العلم ايقاف الدعوى ونقلا لهذه المادة ، عليها في الوقت المناسب أن تضع في متناول الدولة التي سبق لها أن أقامت الدعوى ملفا كاملا بوثائق القضية وسجلات الدعوى . وعندما تحسم الدعوى التي أقامتها دولة العلم ، تصبح الدعوى الموقوفة منتهية . وبمجرد سداد التكاليف المتكبدة بالنسبة لتلك الدعوى تفرج الدولة الساحلية عن أى كفالة مودعة لديها أو أى ضمان مالي مناسب آخر مقدم إليها بصدور الدعوى الموقوفة .

٢ - لا تقام دعوى لفرض عقوبات على السفن الأجنبية بعد انقضاء ثلاث سنوات على التاريخ الذي ارتكب فيه الانتهاك ، ولا تقام دعوى من قبل أية دولة في حالة سبق اقامة دولة أخرى لدعوى رهنا بمرعاة الأحكام المبينة في الفقرة ١ .

٣ - لا تخل هذه المادة بحق دولة العلم في اتخاذ أية تدابير ، بما في ذلك اقامة دعوى لفرض عقوبات ، وفقا لقوانينها وبصرف النظر عن دعوى سابقة أقامتها دولة أخرى .

المادة ٢٢٩

رفع الدعوى المدنية

ليس في هذه الاتفاقية ما يؤثر على رفع دعوى مدنية في صدر أى ادعاء بوقوع خسارة أو ضرر نتيجة لتلوث البيئة البحرية .

المادة ٢٢٥

واجب تفادي النتائج الضارة عند ممارسة صلاحيات التنفيذ

لا تعرض الدول ، عند ممارستها صلاحيات التنفيذ ضد سفن أجنبية بموجب هذه الاتفاقية ، سلامة الملاحة للخطر أو تسبب بأية طريقة أخرى أية مخاطر لسفينة ما أو تقتادها السى ميناء أو مرسى غير مأمون أو تعرض البيئة البحرية لخطر غير معقول .

المادة ٢٢٦

اخضاع السفن الأجنبية للتحقيق

١ - ( أ ) لا تؤخر الدول سفينة أجنبية لفترة أطول مما تستلزمه أغراض التحقيق المنصوص عليه في المواد ٢١٦ و ٢١٨ و ٢٢٠ . ويقتصر أى تفتيش مادي لسفينة أجنبية على فحص ما يكون مطلوباً من السفينة أن تحمله من شهادات وسجلات ووثائق أخرى بمقتضى القواعد والمعايير الدولية المقبولة عموماً أو على فحص أية وثائق ماثلة تحملها السفينة ، ولا يجوز القيام بالمزيد من التفتيش المادي للسفينة الا عندما :

١ ' تتوافر أسباب واضحة للاعتقاد بأن حالة السفينة أو معداتها لا تتطابق السى حد كبير مع تفاصيل تلك الوثائق ؛

٢ ' أو لا يكون مضمون هذه الوثائق كافياً للتأكد أو التحقق من انتهاك مشتبه فيه ؛

٣ ' أو لا تكون السفينة تحمل شهادات وسجلات صحيحة .

( ب ) اذا اتضح من التحقيق أن هناك انتهاكاً للقوانين والأنظمة المنطبقة أو للقواعد والمعايير الدولية لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، يتم الافراج عن السفينة فوراً رهناً باجراءات معقولة مثل تقديم كفالة أو أى ضمان مالي مناسب آخر ؛

( ج ) دون الاخلال بالقواعد والمعايير الدولية المنطبقة فيما يتعلق بملاحية السفن للبحار ، يجوز رفض الافراج عن سفينة ما أو جعله مشروطاً بالتوجه الى أقرب حوض لاصلاح السفن ، كلما كان هذا الافراج سيشكل تهديداً بالحاق ضرر غير معقول للبيئة البحرية . وفي حالة رفض الافراج أو جعله مشروطاً ، يجب اخطار دولة العلم فوراً بذلك ، ويجوز لها التماس الافراج عن السفينة وفقاً للجزء الخامس عشر .

٢ - تتعاون الدول في وضع اجراءات ترمي الى تجنب القيام دون داع بتفتيش مادي

للسفن في البحر .

المادة ٢٢٢

التنفيذ فيما يتعلق بالتلوث من الجو أو من خلاله

تقوم الدول ، داخل المجال الجوي الخاضع لسيادتها أو بالنسبة الى السفن الرافعة لعلمها أو السفن أو الطائرات المسجلة فيها ، بتنفيذ قوانينها وأنظمتها المعتمدة وفقا للفقرة ١ من المادة ٢١٢ ولغيرها من أحكام هذه الاتفاقية ، وتعتمد من القوانين والأنظمة وتتخذ من التدابير الأخرى ما يلزم لتنفيذ القواعد والمعايير الدولية المنطبقة والموضوعة عن طريق منظمات دولية مختصة أو مؤتمر دبلوماسي لمنع تلوث البيئة البحرية من الجو أو من خلاله وخفض ذلك التلوث والسيطرة عليه ، وذلك طبقا لجميع القواعد والمعايير الدولية المتصلة بالأمر والمتعلقة بسلامة الملاحة الجوية .

الفرع ٧ - الضمانات

المادة ٢٢٣

تدابير لتسهيل سير الدعاوى

تتخذ الدول ، في الدعوى المقامة عملا بهذا الجزء ، تدابير لتسهيل سماع الشهود وقبول القرائن المقدمة من سلطات دولة أخرى أو من المنظمة الدولية المختصة ، وتسهيل حضور هذه الدعوى للممثلين الرسميين للمنظمة الدولية المختصة ولدولة العلم ولأية دولة تأثرت بالتلوث الناتج عن أى انتهاك . ويكون للممثلين الرسميين الذين يحضرون هذه الدعوى الحقوق والواجبات التي قد تنص عليها القوانين والأنظمة الوطنية أو القانون الدولي .

المادة ٢٢٤

ممارسة صلاحيات التنفيذ

لا يجوز أن تمارس صلاحيات التنفيذ ضد السفن الأجنبية بموجب هذا الجزء إلا بواسطة الموظفين الرسميين أو السفن الحربية أو الطائرات العسكرية أو غيرها من السفن أو الطائرات التي تحمل علامات واضحة تدل على أنها في خدمة حكومية ومأذون لها بذلك .



٤ - تعتمد الدول من القوانين والأنظمة وتتخذ من التدابير الأخرى ما يجمعها السفن الرافعة لعلها تمثل لطلبات المعلومات المقدمة عملاً بالفقرة ٣ .

٥ - عندما تتوافر أسباب واضحة للاعتقاد بأن سفينة مبحرة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لاحدى الدول أو في بحرها الاقليمي قد ارتكبت ، في المنطقة الاقتصادية الخالصة ، انتهاكا مشارا اليه في الفقرة ٣ يسفر عن تصريف كبير يسبب تلوثا هاما أو يهدد بحدوث تلوث هام للبيئة البحرية ، يجوز لتلك الدولة أن تقوم بتفتيش السفينة تفتيشا ماديا في الأمور المتصلة بالانتهاك اذا رفضت السفينة تقديم معلومات أو اذا كانت المعلومات التي قدمتها مختلفة بصورة واضحة عن الحالة الواقعية الظاهرة ، واذا كانت ظروف القضية تبرر اجراء هذا التفتيش .

٦ - عندما يتوافر دليل موضوعي واضح على أن سفينة مبحرة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لاحدى الدول أو في بحرها الاقليمي قد ارتكبت ، في المنطقة الاقتصادية الخالصة ، انتهاكا مشارا اليه في الفقرة ٣ يسفر عن تصريف يسبب الحاق ضرر جسيم أو يهدد بالحاق ضرر جسيم بساحل الدولة الساحلية أو مصالحها المرتبطة به أو بأى من موارد بحرها الاقليمي أو منطقتها الاقتصادية الخالصة ، يجوز لتلك الدولة ، رهنا برعاية الفرع ٧ وشريطة أن تقتضي ذلك أدلة القضية ، أن تقيم وفقا لقوانينها دعوى تشمل احتجاز السفينة .

٧ - بالرغم من أحكام الفقرة ٦ ، فانه حينما تكون اجراءات مناسبة قد وضعت سواها عن طريق المنظمة الدولية المختصة أو وفقا لما اتفق عليه بأية طريقة أخرى ، وتم بهما تأمين الامتثال لمتطلبات تقديم كفالة أو ضمان مالي مناسب آخر ، على الدولة الساحلية ، اذا كانت ملزمة بالاجراءات المذكورة ، أن تسمح للسفينة بالمرضا في طريقها .

٨ - تنطبق الفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ أيضا فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة الوطنية المعتمدة عملاً بالفقرة ٦ من المادة ٢١١ .

### المادة ٢٢١

#### تدابير لتفادي التلوث الناجم عن الحوادث البحرية

١ - ليس في هذا الجزء ما يمس حق الدول ، عملاً بالقانون الدولي العرفي منه والاتفاقي ، في أن تتخذ وتنفذ خارج بحرها الاقليمي تدابير تتناسب والضرر الفعلي أو الداهم لحماية ساحلها أو مصالحها المرتبطة به ، بما في ذلك صيد الأسماك ، مما يترتب على حوادث بحري أو على أعمال تتصل بهذا الحادث من تلوث أو تهديد بالتلوث يتوقع الس حد معقول أن يسفر عن آثار ضارة كبرى .

المادة ٢١٩

التدابير المتصلة بصلاحيه السفن للابحار لتفادى التلوث

رهنما بمراعاة الفرع ٧ ، على الدول التي تتأكد ، بناءً على طلب مقدم لها أو بمبادرة منها ، من أن سفينة داخل أحد موانئها أو إحدى محطاتها النهائية البحرية القريبة من الشاطئ انتهكت القواعد والمعايير الدولية المنطبقة فيما يتصل بصلاحيه السفن للابحار مهددة بذلك بالحاق الضرر بالبيئة البحرية ، أن تتخذ بقدر ما هو ممكن عمليا ، تدابير ادارية لمنع السفينة من الابحار . ولا يجوز لهذه الدول أن تسمح للسفينة بالتحرك الا الى اقرب حوض مناسب لاصلاح السفن ، وعليها أن تسمح لها بمواصلة سيرها فورا بعد ازالة أسباب الانتهاك .

المادة ٢٢٠

التنفيذ من قبل الدولة الساحلية

١ - عندما تكون سفينة موجودة طوعا داخل أحد موانئ دولة أو في إحدى محطاتها النهائية البحرية القريبة من الشاطئ ، يجوز لهذه الدولة ، رهنما بمراعاة الفرع ٧ ، أن تقيم الدعوى فيما يتعلق بأى انتهاك لقوانينها وأنظمتها المعتمدة وفقا لهذه الاتفاقية أو للقواعد والمعايير الدولية المنطبقة من أجل منع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه عندما يكون الانتهاك قد وقع داخل البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لتلك الدولة .

٢ - عندما تتوافر أسباب واضحة للاعتقاد بأن سفينة مبحرة في البحر الاقليمي لدولة ، قد انتهكت أثناء مرورها فيه ، قوانين تلك الدولة وأنظمتها المعتمدة وفقا لهذه الاتفاقية أو القواعد والمعايير الدولية المنطبقة من أجل منع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه ، يجوز لهذه الدولة ، دون الاخلال بانطباق الأحكام ذات الصلة من الفرع ٣ من الجزء الثاني ، أن تقوم بتفتيش السفينة تفتيشا ماديا يتعلق بالمخالفة ، ويجوز لها ، حيثما تبرر الأدلة ذلك ، أن تقيم وفقا لقوانينها دعوى ، تشمل احتجاز السفينة ، رهنما بمراعاة أحكام الفرع ٧ .

٣ - عندما تتوافر أسباب واضحة للاعتقاد بأن سفينة مبحرة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لاحدى الدول أو في بحرها الاقليمي قد ارتكبت ، في المنطقة الاقتصادية الخالصة ، انتهاكا للقواعد والمعايير الدولية المنطبقة من أجل منع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه أو لقوانين تلك الدولة وأنظمتها المتشعبة مع هذه القواعد والمعايير والمنفذة لها ، يجوز لتلك الدولة أن تطلب من السفينة تقديم معلومات عن هويتها وميناء تسجيلها وميناء زيارتها الأخيرة وميناء زيارتها التالية وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة التي تكون مطلوبة لتقرير ما اذا كان انتهاك قد وقع .

المادة ٢١٨

التنفيذ من قبل دولة الميناء

- ١ - عندما تكون سفينة موجودة طوعا داخل أحد موانئ دولة أو في إحدى محطاتها النهائية البحرية القريبة من الشاطئ ، يجوز لتلك الدولة أن تجرى تحقيقا وأن تقسم ، حيث تبرر الأدلة ذلك ، الدعوى فيما يتعلق بأى تصرف من تلك السفينة يكون قد تم خارج المياه الداخلية أو البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لتلك الدولة انتهاكا للقواعد والمعايير الدولية المنطبقة والموضوعة عن طريق منظمة دولية مختصة أو مؤتمر دبلوماسي عام .
- ٢ - لا تقام الدعوى ، عملا بالفقرة ١ ، فيما يتعلق بانتهاك تصرف في المياه الداخلية لدولة أخرى أو بحرها الاقليمي أو منطقتها الاقتصادية الخالصة إلا بناء على طلب تلك الدولة أو دولة العلم أو أية دولة أصابها ضرر أو تعرضت لتهديد نتيجة ذلك الانتهاك ، أو إذا سبب الانتهاك أو كان من المحتمل أن يسبب تلوثا في المياه الداخلية أو البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة للدولة مقيمة الدعوى .
- ٣ - عندما تكون سفينة موجودة طوعا داخل أحد موانئ دولة أو في إحدى محطاتها النهائية البحرية القريبة من الشاطئ ، تلي تلك الدولة ، بقدر ما هو ممكن عمليا ، الطلبات المقدمة من أي دولة للتحقيق في أى انتهاك تصرف مشار إليه في الفقرة ١ ، يعتقد أنه وقع في المياه الداخلية للدولة مقدمة الطلب ، أو في بحرها الاقليمي أو منطقتها الاقتصادية الخالصة ، أو سبب لها الضرر أو جعلها عرضة له ، كما تلي تلك الدولة ، بقدر ما هو ممكن عمليا ، الطلبات المقدمة من دولة العلم للتحقيق في هذا الانتهاك بصرف النظر عن مكان حدوثه .
- ٤ - تنقل محاضر التحقيق الذي تجريه دولة الميناء عملا بهذه المادة إلى دولة العلم أو إلى الدولة الساحلية بناء على طلبها . ويجوز بناء على طلب الدولة الساحلية ، ورهنا ببراءة الفرع ٧ ، إيقاف أية دعوى تكون دولة الميناء قد أقامت على أساس هذا التحقيق عندما يكون الانتهاك قد وقع داخل مياهها الداخلية أو بحرها الاقليمي أو منطقتها الاقتصادية الخالصة . وفي هذه الحالة ، تنقل أدلة وسجلات القضية وأية كفالة أو ضمان مالي آخر مودع لدى سلطات دولة الميناء إلى الدولة الساحلية . ويحول هذا النقل دون مواصلة النظر في الدعوى في دولة الميناء .

- ٢ - تتخذ الدول ، بوجه خاص ، تدابير مناسبة لتأمين منع السفن الرافعة لعلمها أو المسجلة فيها من الابحار حتى تستجيب لمتطلبات القواعد والمعايير الدولية المشار اليها في الفقرة ١ ، بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بتصميم السفن وبنائها ومعداتنا وتكوين طواقمها .
- ٣ - تضمن الدول أن تكون السفن الرافعة لعلمها أو المسجلة فيها حاملة على متنها الشهادات التي تتطلبها القواعد والمعايير الدولية المشار اليها في الفقرة ١ ، والصادرة عملاً بها ، وتكفل الدول تفتيش السفن الرافعة لعلمها بصورة دورية للتحقق من أن هذه الشهادات مطابقة للحالة الفعلية للسفن . وتقبل الدول الأخرى هذه الشهادات كدالة على حالة السفينة وتعتبرها ذات حجج ماثلة لحجج الشهادات التي تصدرها هي ، وذلك ما لم تكن هناك أسباب واضحة للاعتقاد بأن حالة السفينة لا تتطابق ، الى حد بعيد ، مع البيانات المدونة في الشهادات .
- ٤ - اذا ارتكبت سفينة انتهاكا للقواعد والمعايير الموضوعة عن طريق منظمة دولية مختصة أو مؤتمر دبلوماسي عام ، عملت دولة العلم ، دون الاخلال بالمواد ٢١٨ و ٢٢٠ و ٢٢٨ ، على اجراء تحقيق فوري وعلى اقامة دعوى ، حيثما كان ذلك مناسباً ، فيما يتعلق بالانتهاك المدعى وقومه ، بصرف النظر عن مكان وقوع الانتهاك أو مكان حدوث أو مشاهدة التلوث الناتج عن هذا الانتهاك .
- ٥ - لدولة العلم التي تباشر التحقيق في الانتهاك أن تطلب مساعدة أية دولة أخرى يمكن أن يكون تعاونها مفيداً في ظروف القضية . وتعمل الدول على تلبية الطلبات المناسبة المقدمة من دولة العلم .
- ٦ - تحقق الدول ، بناءً على طلب مكتوب من أية دولة ، في أي انتهاك يدعى أن السفن الرافعة لعلمها ارتكبه . واذا اقتنعت دولة العلم بتوافر الأدلة الكافية التي تمكن من اقامة الدعوى فيما يتعلق بالانتهاك المدعى وقومه ، عملت دون تأخير على اقامة هذه الدعوى وفقاً لقوانينها .
- ٧ - تبادل دول العلم الى ابلاغ الدولة الطالبة والمنظمة الدولية المختصة بالاجراء المتخذ وبنتيجه ، وتكون هذه المعلومات متاحة لجميع الدول .
- ٨ - تكون العقوبات التي تنص قوانين وأنظمة الدول على توقيعها على السفن الرافعة لعلمها شديدة الى حد يثني عن ارتكاب انتهاكات ، بصرف النظر عن مكان حدوثها .

المادة ٢١٥

التنفيذ فيما يتعلق بالتلوث الناشئ عن الأنشطة في المنطقة

يحكم الجزء الحادي عشر تنفيذ القواعد والأنظمة والإجراءات الدولية الموضوعية ونقاسا لذلك الجزء لمنع تلوث البيئة البحرية الناشئ عن الأنشطة في المنطقة وتخفيضه وتسيطر عليه .

المادة ٢١٦

التنفيذ فيما يتعلق بالتلوث عن طريق الاغراق

- ١ - يتم تنفيذ القوانين والأنظمة المعتمدة وفقا لهذه الاتفاقية ، والقواعد والمعايير الدولية المنطبقة والموضوعة عن طريق منظمات دولية مختصة أو مؤتمر دبلوماسي من أجل منع تلوث البيئة البحرية عن طريق الاغراق وتخفيضه والسيطرة عليه من قبل :
  - ( أ ) الدولة الساحلية فيما يتعلق بالاغراق داخل بحرها الاقليمي أو منطقتهم الاقتصادية الخالصة أو على جرفها القاري ،
  - ( ب ) دولة العلم فيما يتعلق بالسفن الرافعة لعلمها أو السفن أو الطائرات المسجلة فيها ،
  - ( ج ) أي دولة ، فيما يتعلق بأعمال تحميل الفضلات أو مواد أخرى داخل اقليمها أو في محطاتها النهائية البحرية القريبة من الشاطئ .
- ٢ - لا تكون أية دولة ملزمة ، عملا بهذه المادة ، باقامة دعوى عندما يكون قد سبق لدولة أخرى أن أقامت دعوى وفقا لهذه المادة .

المادة ٢١٧

التنفيذ من قبل دولة العلم

- ١ - تضمن الدول امثال السفن الرافعة لعلمها أو المسجلة فيها للقواعد والمعايير الدولية المنطبقة والموضوعة عن طريق منظمة دولية مختصة أو مؤتمر دبلوماسي عام ، ولقوانينها وأنظمتها المعتمدة وفقا لهذه الاتفاقية من أجل منع تلوث البيئة البحرية من السفن وتخفيضه والسيطرة عليه ، وتعتمد ، تبعاً لذلك ، من القوانين والأنظمة وتتخذ من التدابير الأخرى ما يلزم لتنفيذ هذه القواعد والمعايير والقوانين والأنظمة . وتؤمن دولة العلم التنفيذ الفعال لهذه القواعد والمعايير والقوانين والأنظمة ، بصرف النظر عن مكان وقوع الانتهاك .

التلوث من الجو أو من خلاله

- ١ - تعتمد الدول قوانين وأنظمة لمنع تلوث البيئة البحرية من الجو أو من خلاله وخفف هذا التلوث والسيطرة عليه تنطبق على المجال الجوي الخاضع لسيادتها وعلى السفن الرافعة لعلما أو السفن أو الطائرات المسجلة فيها مراعية ما اتفق عليه دولها من قواعد ومعايير ومن ممارسات واجراءات موصى بها ، وسلامة الملاحة الجوية .
- ٢ - تتخذ الدول ما قد يكون ضروريا من تدابير أخرى لمنع هذا التلوث وخفضه والسيطرة عليه .
- ٣ - تسعى الدول ، عاملة بصورة خاصة عن طريق المنظمات الدولية المختصة أو عن طريق مؤتمر دبلوماسي ، الى وضع قواعد ومعايير وما يوصى به من ممارسات واجراءات ، على الصعيدين العالمي والاقليمي ، لمنع هذا التلوث وخفضه والسيطرة عليه .

الفرع ٦ - التنفيذ

التنفيذ فيما يتعلق بالتلوث من مصادر في البحر

تنفذ الدول القوانين والأنظمة التي تعتمد عليها وفقا للمادة ٢٠٧ وتعتمد من القوانين والأنظمة وتتخذ من التدابير الأخرى ما يلزم لإعمال القواعد والمعايير الدولية المنطبقة والموضوعة عن طريق منظمات دولية مختصة أو مؤتمر دبلوماسي لمنع تلوث البيئة البحرية من مصادر في البحر وتخفضه وتسيطر عليه .

التنفيذ فيما يتعلق بالتلوث الناشئ عن أنشطة تخدق قاع البحار

تنفذ الدول القوانين والأنظمة التي تعتمد عليها وفقا للمادة ٢٠٨ وتعتمد من القوانين والأنظمة وتتخذ من التدابير الأخرى ما يلزم لإعمال القواعد والمعايير الدولية المنطبقة والموضوعة عن طريق منظمات دولية مختصة أو مؤتمر دبلوماسي لمنع تلوث البيئة البحرية الناشئ عما يخضع لولايتها من أنشطة تخدق قاع البحار أو ما يرتبط بتلك الأنشطة ، وما يدخل في ولايتها من جزر اصطناعية ومنشآت وتركيبات ، ولتخفف هذا التلوث وتسيطر عليه ، وذلك عملا بالمادتين ٦٠ و ٨٠ .



لأسباب تقنية معترف بها وتتعلق بأحواله الاقياوغرافية والايكولوجية وكذلك باستخدامه أو حماية موارده وبالطابع الخاص للمرور فيه ، أن تعتمد له تدابير الزامية خاصة لمنع التلوث من السفن ، يجوز للدول الساحلية أن تعتمد بالنسبة الى ذلك القطاع ، ومعهد اجراء مشاورات مناسبة مع أية دولة أخرى يعنيها الأمر من طريق المنظمة الدولية المختصة ، الى توجيه تبليغ بشأن هذا القطاع الى تلك المنظمة تورد فيه الأدلة العلمية والتقنية المؤيدة لذلك ومعلومات عن مرافق الاستقبال الضرورية . وتبت المنظمة ، في غضون ١٢ شهرا من استلام هذا التبليغ ، فيما اذا كانت الأحوال السائدة في ذلك القطاع تتطلب مع المتطلبات المبينة أعلاه . فاذا قررت المنظمة ذلك ، جاز للدول الساحلية أن تعتمد لذلك القطاع قوانين وأنظمة لمنع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه تنفذ بها القواعد والمعايير الدولية أو الممارسات الملاحية التي تقضي المنظمة بانطباقها على القطاعات الخاصة . ولا تصبح هذه القوانين والأنظمة سارية على السفن الاجنبية الا بعد مضي ١٥ شهرا من تقديم التبليغ الى المنظمة .

(ب) تنشر الدولة الساحلية اعلانا بحدود أى قطاع معين واضح التحديد من هذا القبيل .

(ج) اذا كانت الدول الساحلية تعترم اعتماد قوانين وأنظمة اضافية لنفس القطاع من أجل منع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه فان عليها ، في نفس الوقت الذى تقدم فيه التبليغ السابق الذكر ، أن تخطر المنظمة بذلك . ويجوز أن تتناول هذه القوانين والأنظمة الاضافية حالات التصريف والممارسات الملاحية ولكن يتعين أن لا تتطلب من السفن الاجنبية أن تراعى ، في تصميمها أو بنائها أو تكوين طواقمها أو في معداتها ، معايير القواعد والمعايير الدولية المقبولة عموما . وتصبح هذه القوانين والأنظمة الاضافية سارية على السفن الاجنبية بعد مضي ١٥ شهرا من تقديم التبليغ الى المنظمة ، بشرط أن توافق المنظمة عليها في غضون ١٢ شهرا من تقديم التبليغ .

٧ - ينبغي أن تتضمن القواعد والمعايير الدولية المشار اليها في هذه المادة ، من بين ما تتضمنه ، تلك المتصلة بالقيام فورا باخطار الدول الساحلية التي قد يتأثر ساحلها ومجالها المرتبطة به بالحوادث التي تنطوى على تصريف أو احتمال حدوث تصريف ، بما في ذلك الحوادث البحرية .

الاقبال الى أدنى حد من خطر وقوع الحوادث التي قد تسبب تلوث البيئة البحرية ، بما في ذلك ساحل الدولة الساحلية والضرر الناجم عن التلوث الذي يلحق بمصالحها المرتبطة به .  
وتعاد دراسة تلك القواعد والمعايير بنفس الطريقة ، من وقت لآخر ، حسب الضرورة .

٢ - تعتمد الدول قوانين وأنظمة لمنع تلوث البيئة البحرية من السفن التي ترفع علمها أو تكون مسجلة فيها وخفضه والسيطرة عليه . ولا تكون هذه القوانين والأنظمة أقل فعالية من القواعد والمعايير الدولية المقبولة عموماً والموضوعة عن طريق المنظمة الدولية المختصة أو مؤتمر دبلوماسي عام .

٣ - على الدول التي تفرض شروطاً معينة على دخول السفن الأجنبية التي موانئها أو مياهها الداخلية أو على استخدام محطاتها النهائية البحرية القريبة من الشاطئ ، بهدف منع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه ، أن تقوم بالاطلاع الواجب عن هذه الشروط وأن تبلغها الى المنظمة الدولية المختصة . وحينما تضع دولتان ساحليتان أو أكثر ، في محاولة منها للمواءمة بين سياساتها في هذا الشأن ، متطلبات تكون متطابقة الشكل ، يبين التبليغ الدول التي تشترك في هذه الترتيبات . وعلى كل دولة أن تشترط على سفن سفينة ترفع علمها أو تكون مسجلة فيها ، عند إبحاره داخل البحر الإقليمي لدولة مشتركة في هذه الترتيبات التعاونية ، أن يزود تلك الدولة ، بناءً على طلبها ، بمعلومات عما إذا كانت السفينة متوجهة الى دولة واقعة في نفس المنطقة الإقليمية ومشاركة في مثل هذه الترتيبات التعاونية ، وأن يبين ، إذا كان الأمر كذلك ، ما إذا كانت السفينة مستوفية اشتراطات دخول موانئ تلك الدولة . ولا تخل هذه المادة باستمرار ممارسة أية سفينة لحقها في المرور البريء أو بانطباع الفقرة ٢ من المادة ٢٥ .

٤ - للدول الساحلية ، في ممارستها لسيادتها داخل بحرها الإقليمي ، أن تعتمد قوانين وأنظمة لمنع التلوث البحري من السفن الأجنبية وخفضه والسيطرة عليه ، بما في ذلك السفن التي تمارس حق المرور البريء . ولا تعرقل هذه القوانين والأنظمة ، وفقاً للفرع ٣ من الجزء الثاني ، المرور البريء للسفن الأجنبية .

٥ - للدول الساحلية ، من أجل التنفيذ المنصوص عليه في الفرع ٦ ، أن تعتمد فيما يتعلق بمناطقها الاقتصادية قوانين وأنظمة لمنع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه تكون متفقة مع القواعد والمعايير الدولية المقبولة عموماً والموضوعة عن طريق المنظمة الدولية المختصة أو مؤتمر دبلوماسي عام ويكون فيها إعمال لهذه القواعد والمعايير .

٦ - ( أ ) حين تكون القواعد والمعايير الدولية المشار إليها في الفقرة ١ غير كافية لمواجهة ظروف خاصة وتكون لدى الدول الساحلية أسباب معقولة للاعتقاد بأن قطاعاً معيناً واضح التحديد من مناطقها الاقتصادية الخالصة هو قطاع من الضروري ،



٢ - رهنا بمراعاة الأحكام الأخرى ذات الصلة في هذا الفرع ، تعتمد الدول قوانين وأنظمة لمنع وخفض تلوث البيئة البحرية والسيطرة على هذا التلوث الناشئ عما تقوم به من أنشطة في المنطقة السفن والمنشآت والتركيبات وغيرها من الأجهزة التي ترفع علمها أو تكون مسجلة فيها أو تعمل تحت سلطتها حسبما يكون الحال . ولا تكون متطلبات هذه القوانين والأنظمة أقل فعالية من القواعد والأنظمة والاجراءات الدولية المشار إليها في الفقرة ١ .

### المادة ٢١٠

#### التلوث عن طريق الاغراق

- ١ - تعتمد الدول قوانين وأنظمة لمنع تلوث البيئة البحرية عن طريق الاغراق وخفضه والسيطرة عليه .
- ٢ - تتخذ الدول ما قد يكون ضروريا من تدابير أخرى لمنع هذا التلوث وخفضه والسيطرة عليه .
- ٣ - تضمن هذه القوانين والأنظمة والتدابير عدم الاغراق بدون اذن من السلطات المختصة للدول .
- ٤ - تسعى الدول ، عاملة بصورة خاصة من طريق المنظمات الدولية المختصة أو عن طريق مؤتمر دبلوماسي ، الى وضع قواعد ومعايير وما يوصى به من ممارسات واجراءات ، على الصعيدين العالمي والاقليمي ، لمنع هذا التلوث وخفضه والسيطرة عليه . وتعاد دراسة تلك القواعد والمعايير وتلك الممارسات والاجراءات العوصى بها من وقت لآخر حسب الضرورة .
- ٥ - لا يتم الاغراق داخل البحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة أو على الجرف القاري ، بدون موافقة صريحة مسبقة من الدولة الساحلية التي لها الحق في الاذن بهذا الاغراق وتنظيمه ومراقبته بعد التشاور الواجب مع الدول الأخرى التي قد تتأثر به تأثيرا ضارا بسبب موقعها الجغرافي .
- ٦ - لا تكون القوانين والأنظمة والتدابير الوطنية أقل فعالية ، في منع هذا التلوث وخفضه والسيطرة عليه ، من القواعد والمعايير العالمية .

### المادة ٢١١

#### التلوث من السفن

- ١ - تضع الدول ، عاملة عن طريق المنظمة الدولية المختصة أو عن طريق مؤتمر دبلوماسي عام ، قواعد ومعايير دولية لمنع تلوث البيئة البحرية من السفن وخفضه والسيطرة عليه ، وتشجع بنفس الطريقة ، وحيثما كان ذلك مناسبا ، اعتماد نظم لطرق المرور تستهدف

٥ - تشمل القوانين والأنظمة والتدابير والقواعد والمعايير وكذلك الممارسات والجراءات الموصى بها ، المشار إليها في الفقرات ١ و ٢ و ٤ تلك التي تهدف إلى الإقلال إلى أبعد مدى ممكن من إطلاق المواد السامة أو الضارة أو المؤذية ، ولا سيما منها المواد الصاعدة ، في البيئة البحرية .

#### المادة ٢٠٨

##### التلوث الناشئ عن أنشطة تخص قاع البحار

- ١ - تعتمد الدول الساحلية قوانين وأنظمة لمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه والناشئ عما يخضع لولايتها من أنشطة تخص قاع البحار أو ما يرتبط بتلك الأنشطة ، وما يدخل في ولايتها من جزر اصطناعية ومنشآت وتركيبات وذلك عملاً بالمادتين ٦٠ و ٨٠ .
- ٢ - تتخذ الدول ما قد يكون ضرورياً من تدابير أخرى لمنع هذا التلوث وخفضه والسيطرة عليه .
- ٣ - لا تكون هذه القوانين والأنظمة والتدابير أقل فعالية من القواعد والمعايير الدولية ومن الموصى به من الممارسات والجراءات الدولية .
- ٤ - تسعى الدول إلى الموافقة بين سياساتها في هذا الصدد على الصعيد الإقليمي المناسب .
- ٥ - تضع الدول ، عاملة بصورة خاصة عن طريق المنظمات الدولية المختصة أو عن طريق مؤتمر دبلوماسي ، قواعد ومعايير وما يوصى به من ممارسات وجراءات ، على الصعيد العالمي والإقليمي ، لمنع تلوث البيئة البحرية المشار إليه في الفقرة ١ وخفضه والسيطرة عليه . وتعاد دراسة تلك القواعد والمعايير وتلك الممارسات والجراءات الموصى بها من وقت لآخر حسب الضرورة .

#### المادة ٢٠٩

##### التلوث الناشئ عن الأنشطة في المنطقة

- ١ - توضع وفقاً للجزء الحادي عشر قواعد وأنظمة وجراءات دولية لمنع تلوث البيئة البحرية الناشئ عن الأنشطة في المنطقة وخفضه والسيطرة عليه . وتعاد دراسة تلك القواعد والأنظمة والجراءات من وقت لآخر حسب الضرورة .

هذه التقارير على فترات مناسبة الى المنظمات الدولية المختصة التي تجعلها في متناول جميع الدول .

#### المادة ٢٠٦

##### تقييم الآثار المحتملة للأنشطة

عندما تكون لدى الدول أسباب معقولة للاعتقاد بأن أنشطة يعتزم القيام بها تحت ولايتها أو رقابتها قد تسبب تلوثا كبيرا للبيئة البحرية أو تغييرات هامة وضارة فيها ، تعتمد هذه الدول ، الى أقصى حد ممكن عليها ، الى تقييم الآثار المحتملة لمثل هذه الأنشطة على البيئة البحرية ، وتقدم تقارير عن نتائج تلك التقييمات على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٠٥ .

#### الفرع ٥ - القواعد الدولية والتشريعات الوطنية لمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه

#### المادة ٢٠٧

##### التلوث من مصادر في البحر

- ١ - تعتمد الدول قوانين وأنظمة لمنع تلوث البيئة البحرية من مصادر في البحر ، بما في ذلك الأنهار ومضاريفها وخطوط الانابيب ومخارج التصريف ، وخفض ذلك التلوث والسيطرة عليه ، مع مراعاة ما اتفق عليه دوليا من قواعد ومعايير ومن ممارسات واجراءات موصى بها .
- ٢ - تتخذ الدول ما قد يكون ضروريا من تدابير أخرى لمنع هذا التلوث وخفضه والسيطرة عليه .
- ٣ - تسعى الدول الى الموازنة بين سياساتها في هذا الصدد على الصعيد الاقليمي المناسب .
- ٤ - تسعى الدول ، عاظمة بصورة خاصة من طريق المنظمات الدولية المختصة أو عن طريق مؤتمر دبلوماسي ، الى وضع قواعد ومعايير وما يوصى به من ممارسات واجراءات ، على الصعيدين العالمي والاقليمي ، لمنع تلوث البيئة البحرية من مصادر في البحر وخفضه والسيطرة عليه ، مع مراعاة الخصائص الاقليمية المميزة وما للدول النامية من قدرات اقتصادية وحاجة الى التنمية الاقتصادية . وتعتمد دراسة تلك القواعد والمعايير وتلك الممارسات والاجراءات الموصى بها من وقت لآخر حسب الضرورة .

٥٠ تقديم المشورة بشأن برامج البحث والرصد والبرامج التعليمية وغيرها ووضع تسهيلات لها ؛

(ب) تقديم المساعدة المناسبة ، وخاصة الى الدول النامية ، من أجل التقليل الى أدنى حد من آثار الحوادث الكبيرة التي قد تسبب تلوثا خطيرا للبيئة البحرية ؛

(ج) تقديم المساعدة المناسبة ، وخاصة الى الدول النامية ، فيما يتعلق باعداد التقييمات البيئية .

### المادة ٢٠٣

#### المعاملة التفضيلية للدول النامية

تمنح الدول النامية ، لأغراض منع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه أو التقليل الى أدنى حد من آثاره ، الأفضلية من قبل المنظمات الدولية في :

(أ) تخصيص الأموال المناسبة والمساعدة التقنية ،

(ب) والانتفاع من الخدمات المتخصصة لهذه المنظمات .

#### الفرع ٤ - الرصد والتقييم البيئي

### المادة ٢٠٤

#### رصد مخاطر التلوث أو آثاره

١ - تسعى الدول ، الى أقصى حد ممكن عمليا ، وعلى نحو يتماشى مع حقوق الدول الأخرى ، مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة ، الى ملاحظة وقياس وتقييم وتحليل مخاطر تلوث البيئة البحرية أو آثاره بواسطة الطرق العلمية المعترف بها .

٢ - وبوجه خاص ، تبقي الدول قيد المراقبة الآثار الناتجة عن أية أنشطة تسمح أو تقوم بها بقصد البت فيما اذا كان من المحتمل أن تؤدي هذه الأنشطة الى تلوث البيئة البحرية .

### المادة ٢٠٥

#### نشر التقارير

تنشر الدول تقاريرها يتم الحصول عليه من نتائج عملا بالمادة ٢٠٤ ، أو تقدم

المادة ٢٠٠

الدراسات وبرامج البحث وتبادل المعلومات والبيانات

تتعاون الدول ، مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة ، لغرض تعزيز الدراسات والقيام ببرامج البحث العلمي وتشجيع تبادل المعلومات والبيانات المكتسبة عن تلوث البيئة البحرية ، وتسعى الى المشاركة مشاركة نشطة في البرامج الاقليمية والعالمية لاكتساب المعرفة اللازمة لتقييم طبيعة التلوث ومداه ولتقييم التعرض له وساراته وأخطاره ووسائل علاجه .

المادة ٢٠١

المعايير العلمية للأنظمة

في ضوء المعلومات والبيانات المكتسبة عملاً بالمادة ٢٠٠ ، تتعاون الدول ، مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة ، في وضع معايير علمية مناسبة لصياغة واعتماد قواعد وضوابط ، وما يوصى به من ممارسات واجراءات ، لمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه .

الفرع ٣ - المساعدة التقنية

المادة ٢٠٢

المساعدة العلمية والتقنية للدول النامية

تعمل الدول ، مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة ، على ما يلي :

( أ ) تشجيع برامج المساعدة العلمية والتعليمية والتقنية وغيرها من أشكال المساعدة الى الدول النامية من أجل حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ومنسج التلوث البحري وخفضه والسيطرة عليه . وتشمل هذه المساعدة ، فيما تشمل ، ما يلي :

- ١ - تدريب عالمي تلك الدول العلميين والتقنيين ؛
- ٢ - تيسير اشتراكهم في البرامج الدولية ذات الصلة ؛
- ٣ - تزويدها بالمعدات والتسهيلات اللازمة ؛
- ٤ - دعم قدرتها على صنع تلك المعدات ؛

٢ - لا تس هذه المادة تطبيق هذه الاتفاقية فيما يتعلق بمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه .

### الفرع ٢ - التعاون العالمي والاقليمي

#### المادة ١٩٧

### التعاون على أساس عالمي أو اقليمي

تتعاون الدول على أساس عالمي ، وحسب الاقتضاء على أساس اقليمي ، مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة ، على صياغة ووضع قواعد ومعايير دولية ، وممارسات واجراءات دولية موصى بها ، تتماشى مع هذه الاتفاقية لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، مع مراعاة الخصائص الاقليمية المميزة .

#### المادة ١٩٨

### الاطار بضرر وشيك أو فعلي

عندما تعلم دولة بحالات تكون البيئة البحرية فيها معرضة لخطر داهم بوقوع ضرر بها أو بحالات تكون فيها تلك البيئة قد أصيبت بضرر بسبب التلوث ، تخطر فورا الدول الأخرى التي ترى أنها معرضة للتأثر بذلك الضرر ، وكذلك المنظمات الدولية المختصة .

#### المادة ١٩٩

### خطط الطوارئ ضد التلوث

في الحالات المشار إليها في المادة ١٩٨ ، تتعاون الدول الواقعة في المنطقة المتأثرة ، وفقا لقدراتها ، والمنظمات الدولية المختصة ، قدر المستطاع ، في القضاء على آثار التلوث وكذلك في منع الضرر أو خفضه الى الحد الأدنى . وتحقيقا لهذه الغاية ، تعمل الدول معا على وضع وتعزز خطط طوارئ لمواجهة حوادث التلوث في البيئة البحرية .

(ب) التلوث من السفن ، وبخاصة التدابير لغرض منع الحوادث ومواجهة حالات الطوارئ ، وتأمين سلامة العمليات في البحر ، ومنع التصريف المتعمد وغير المتعمد ، وتنظيم تصميم السفن وبنائها وتجهيزها وتشغيلها وتكوين طواقمها ؛

(ج) التلوث من المنشآت والأجهزة المستخدمة في استكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية لقاع البحار وباطن أرضه ، وبخاصة التدابير لغرض منع الحوادث ومواجهة حالات الطوارئ ، وتأمين سلامة العمليات في البحر ، وتنظيم تصميم تلك المنشآت أو الأجهزة وبنائها وتجهيزها وتشغيلها وتكوين طواقمها ؛

(د) التلوث من المنشآت والأجهزة الأخرى العاملة في البيئة البحرية وبخاصة التدابير لغرض منع الحوادث ومواجهة حالات الطوارئ ، وتأمين سلامة العمليات في البحر ، وتنظيم تصميم تلك المنشآت أو الأجهزة وبنائها وتجهيزها وتشغيلها وتكوين طواقمها .

٤ - تمتنع الدول ، عند اتخاذ التدابير الرامية الى منع تلوث البيئة البحرية أو خفضه أو السيطرة عليه ، عن التعرض الذي لا يمكن تبريره للأنشطة التي تقوم بها دول أخرى ممارسة لحقوقها وعلا بواجباتها ، طبقاً لهذه الاتفاقية .

٥ - تشمل التدابير المتخذة وفقاً لهذا الجزء تلك التي تكون ضرورية لحماية النظم البيولوجية النادرة أو السريعة التأثير وكذلك موائل الأنواع المستنزفة أو المهددة أو المعرضة لخطر الزوال وغيرها من أشكال الحياة البحرية والحفاظ عليها .

#### المادة ١٩٥

##### واجب عدم نقل الضرر أو الأخطار أو تحويل نوع من التلوث الى نوع آخر منه

تتصرف الدول ، عند اتخاذ التدابير الرامية الى منع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه ، بحيث لا تنقل ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، الضرر أو الأخطار من منطقة الى أخرى أو تحويل نوعاً من التلوث الى نوع آخر منه .

#### المادة ١٩٦

##### استخدام التكنولوجيات أو ادخال الأنواع الغريبة أو الجديدة

١ - تتخذ الدول جميع ما يلزم من التدابير لمنع وخفض تلوث البيئة البحرية والسيطرة على هذا التلوث الناتج عن استخدام التكنولوجيات الواقعة تحت ولايتها أو رعايتها أو عن ادخال أنواع غريبة أو جديدة ، قصداً أو عرضاً ، على جزء معين من البيئة البحرية يمكن أن تسبب فيها تغييرات كبيرة وضارة بتلك البيئة .

الجزء الثاني عشر  
حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها

الفرع ١ - أحكام عامة

المادة ١٩٢

الالتزام عام

الدول ملزمة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها .

المادة ١٩٣

الحق السيادي للدول في استغلال مواردها الطبيعية

للدول حق سيادي في استغلال مواردها الطبيعية عملا بسياساتها البيئية ووفقا  
لالتزامها بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها .

المادة ١٩٤

تدابير لمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه

١ - تتخذ الدول ، منفردة أو مشتركة حسب الاقتضاء ، جميع ما يلزم من التدابير  
المتضمنة مع هذه الاتفاقية لمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه ، أيما كان مصدره ،  
مستخدمة لهذا الغرض أفضل الوسائل العلمية المتاحة لها والمتفقة مع قدراتها ، وتسعى  
إلى الموازنة بين سياساتها في هذا الصدد .

٢ - تتخذ الدول ، جميع ما يلزم من التدابير لتضمن أن تجرى الأنشطة الواقعة تحت  
ولايتها أو رقابتها بحيث لا تؤدي إلى إلحاق ضرر من طريق التلوث بدول أخرى وبممتلكاتها ،  
وأن لا ينتشر التلوث الناشئ عن أحداث أو أنشطة تقع تحت ولايتها أو رقابتها إلى خارج المناطق  
التي تمارس فيها حقوقا سيادية وفقا لهذه الاتفاقية .

٣ - تتناول التدابير المتخذة عملا بهذا الجزء جميع مصادر تلوث البيئة البحرية ،  
وتشمل هذه التدابير ، فيما تشمل ، التدابير التي يبرأ بها الإقلال إلى أبعد مدى ممكن من :  
( أ ) إطلاق المواد السامة أو الضارة أو المؤذية ، ولاسيما منها المواد الصاعدة ،  
من مصادر في البحر ، أو من الجو أو خلاله ، أو عن طريق الانعراق ؛



المادة ١٨٩

حدود الولاية بشأن مقررات السلطة

لا تكون لغرفة منازعات قاع البحار ولاية بشأن ممارسة السلطة لصلاحياتها التقديرية وفقا لهذا الجزء ، وليس لها في أي حال أن تحل تقديرها محل تقدير السلطة . ودون الاخلال بالمادة ١٩١ ، ليس لغرفة منازعات قاع البحار ، في ممارستها لولايتها عملا بالمادة ١٨٧ ، أن تبدى رأيا بشأن مسألة ما اذا كان أي من قواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها مطابقا لهذه الاتفاقية ، ولا أن تعلن بطلان أي من هذه القواعد أو الأنظمة أو الاجراءات . وتقتصر ولايتها في هذا الصدد على البت في الادعاءات بأن تطبيق أي من قواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها في الحالات الفردية يتعارض مع الالتزامات التعاقدية لأطراف النزاع أو التزاماتهم بموجب هذه الاتفاقية ، والادعاءات المتعلقة بتجاوز الولاية أو إساءة استعمال السلطات ، وكذلك مطالب التعويض المالي عن الأضرار أو غيرها من التعويضات التي تقدم الى الطرف المعني نتيجة عدم تقيد الطرف الآخر بالتزاماته التعاقدية أو التزاماته بموجب هذه الاتفاقية .

المادة ١٩٠

اشترك الدول الأطراف المزمّية في الدعوى وحضورها لها

- ١- عندما يكون شخص طبيعي أو اعتباري طرفا في أي نزاع مشار اليه في المادة ١٨٧ ، يتم اخطار الدولة الطرف المزمّية بذلك ، ويكون لها حق الاشتراك في الدعوى بتقديم بيانات كتابية أو شفوية .
- ٢- اذا رفعت دعوى ضد دولة طرف من قبل شخص طبيعي أو اعتباري تزكّيه دولة طرف أخرى في نزاع مشار اليه في الفقرة الفرعية (ج) من المادة ١٨٧ ، جاز للدولة المدعى عليها أن تطلب الى الدولة المزمّية لذلك الشخص أن تحضر الدعوى نيابة عن ذلك الشخص . وفي حالة عدم حضور الدولة المزمّية يجوز للدولة المدعى عليها أن تتخذ الترتيبات لكي تكون ممثلة بشخص اعتباري من رعاياها .

المادة ١٩١

الآراء الاستشارية

تصدر غرفة منازعات قاع البحار ، عندما تطلب اليها الجمعية أو المجلس ذلك ، آراء استشارية في المسائل القانونية التي تنشأ داخل نطاق أنشطتها . وتصدر هذه الآراء الاستشارية بصورة مستعجلة .

المادة ١٨٨

احالة المنازعات الى غرفة خاصة في المحكمة الدولية  
لقانون البحار أو الى غرفة مخصصة تابعة لغرفة  
منازعات قاع البحار أو الى التحكيم التجاري الملزم

- ١- تجوز احالة المنازعات بين الدول الأطراف المشار اليها في الفقرة الفرعية ( أ ) من المادة ١٨٧ :
- ( أ ) بناءً على طلب اطراف النزاع ، الى غرفة خاصة في المحكمة الدولية لقانون البحار تشكل وفقاً للمادتين ١٥ و ١٧ من المرفق السادس ؛
- ( ب ) أو بناءً على طلب أى طرف في النزاع ، الى غرفة مخصصة تابعة لغرفة منازعات قاع البحار تشكل وفقاً للمادة ٣٦ من المرفق السادس .
- ٢- ( أ ) تحال المنازعات المتعلقة بتفسير عقد أو تطبيقه المشار اليها في الفقرة الفرعية ( ج ) ' ١ ' من المادة ١٨٧ ، بناءً على طلب أى طرف في النزاع ، الى التحكيم التجاري الملزم ، ما لم يتفق الأطراف على غير ذلك . ولا يكون لمحكمة التحكيم التجاري التي يحال اليها النزاع اختصاص الفصل في أية مسألة تتعلق بتفسير هذه الاتفاقية . وحين ينطوى النزاع كذلك على مسألة تتعلق بتفسير الجزء الحادى عشر والمرفقات المتصلة به ، فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة ، تحال تلك المسألة الى غرفة منازعات قاع البحار لاصدار قرار بشأنها ؛
- ( ب ) اذا قررت محكمة التحكيم ، عند بدء أى تحكيم من هذا النوع أو في اثنائه ، سواء بناءً على طلب أى طرف في النزاع أو من تلقاء نفسها ، ان قرارها يتوقف على قرار صادر عن غرفة منازعات قاع البحار ، كان على محكمة التحكيم أن تحيل هذه المسألة الى غرفة منازعات قاع البحار لاصدار ذلك القرار . وتشرع محكمة التحكيم بعدها في اصدار حكمها على نحو يتفق مع قرار غرفة منازعات قاع البحار ؛
- ( ج ) اذا لم يوجد في العقد حكم بشأن اجراء التحكيم الذى يجب أن يطبق في هذا النزاع ، يجرى التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي أو ما قد تمليه قواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها من قواعد تحكيم أخرى ، ما لم يتفق أطراف النزاع على غير ذلك .

المادة ١٨٧

ولاية غرفة منازعات قاع البحار

يكون لغرفة منازعات قاع البحار ولاية بموجب هذا الجزء والمرفقات المتصلة به في الفئات التالية من المنازعات المتعلقة بالأنشطة في المنطقة :

( أ ) المنازعات بين الدول الأطراف بشأن تفسير أو تطبيق هذا الجزء والمرفقات المتصلة به ؛

( ب ) المنازعات بين دولة طرف والسلطة بشأن :

' ١ ' أعمال أو امتناعات للسلطة أو لدولة طرف يدعى أنها انتهاك لهذا الجزء أو للمرفقات المتصلة به أو لقواعد السلطة وأنظمتها وإجراءاتها المعتمدة وفقاً لها ؛

' ٢ ' أو أعمال للسلطة يدعى أنها تجاوز لولايتها أو إساءة لاستعمال السلطات

( ج ) المنازعات بين أطراف في عقد ما ، سواء كانت دولا أطرافاً ، أو كانت السلطة أو المؤسسة ، أو مؤسسات حكومية أو أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين من المشار إليها في الفقرة الفرعية ( ب ) من الفقرة ٢ من المادة ١٥٣ ، بشأن ما يلي :

' ١ ' تفسير أو تطبيق عقد ذي صلة بالموضوع أو خطة عمل ؛

' ٢ ' أو أعمال أو امتناعات لطرف في العقد تتعلق بالأنشطة في المنطقة وموجهة نحو الطرف الآخر أو تؤثر مباشرة بمصالحه المشروعة ؛

( د ) المنازعات بين السلطة وامتعاقد محتمل تكون قد زكته دولة كما هو منصوص عليه في الفقرة الفرعية ( ب ) من الفقرة ٢ من المادة ١٥٣ وأوفى على النحو الواجب بالشروط المشار إليها في الفقرة ٦ من المادة ٤ والفقرة ٢ من المادة ١٣ من المرفق الثالث ، بشأن رفض التعاقد أو بشأن مسألة قانونية تنشأ خلال التفاوض على العقد ؛

( هـ ) المنازعات بين السلطة ودولة طرف أو مؤسسة حكومية أو شخص طبيعي أو اعتباري تزكته دولة طرف كما هو منصوص عليه في الفقرة الفرعية ( ب ) من الفقرة ٢ من المادة ١٥٣ ، ويدعى فيها أن مسؤولية تقع على السلطة كما هو منصوص عليه في المادة ٢٢ من المرفق الثالث ؛

( و ) أي نزاع آخر ينص صراحة في هذه الاتفاقية على ولاية الغرفة بشأنه .

القسم الفرعي حا - وقف ممارسة حقوق وامتيازات الأعضاء

المادة ١٨٤

وقف ممارسة حق التصويت

لا يكون للدولة الطرف المتأخرة عن سداد مساهماتها المالية للسلطة أي صوت إذا كان مبلغ ما تأخرت عن دفعه يساوي مبلغ المساهمات المستحقة عليها عن السنتين الكاملتين السابقتين أو يزيد عليه . وللجمعية ، مع ذلك ، أن تسمح لهذا العضو بالتصويت إذا اقتنعت بأن عدم الدفع يرجع الى ظروف خارجة عن ارادة العضو .

المادة ١٨٥

وقف ممارسة حقوق وامتيازات العضوية

- ١- يجوز للجمعية ، بناءً على توصية المجلس ، أن توقف ممارسة حقوق وامتيازات عضوية دولة طرف تنتهك بصورة جسيمة ومتكررة أحكام هذا الجزء .
- ٢- لا يتخذ أي اجراء بموجب الفقرة ١ حتى تجد غرفة منازعات قاع البحار أن دولة طرفاً قد انتهكت بصورة جسيمة ومتكررة أحكام هذا الجزء .

الفرع ٥ - تسوية المنازعات والآراء الاستشارية

المادة ١٨٦

غرفة منازعات قاع البحار التابعة  
للمحكمة الدولية لقانون البحار

يخضع انشاء غرفة منازعات قاع البحار والطريقة التي تمارس بها ولايتها ، لهذا الفرع والجزء الخامس عشر والعرفق السادس .

### المادة ١٨٢

#### امتيازات وحصانات بعض الأشخاص المرتبطين بالسلطة

يتمتع ممثلو الدول الأطراف الذين يحضرون اجتماعات الجمعية أو المجلس أو هيئات الجمعية أو المجلس والأمين العام للسلطة وموظفوها ، في اقليم كل دولة طرف :

( أ ) بالحصانة من الاجراءات القانونية فيما يتعلق بالأعمال التي يقومون بها ممارسة لوظائفهم ، الا بقدر تنازل الدولة التي يمثلونها أو السلطة ، حسب الاقتضاء ، صراحة عن هذه الحصانة في حالة معينة ؛

( ب ) واذا لم يكونوا من مواطني تلك الدولة الطرف ، بنفس الاعفاءات من قيود الهجرة ومتطلبات تسجيل الأجانب والتزامات الخدمة الوطنية ، وبنفس التسهيلات فيما يتعلق بقيود الصرف ، وبنفس المعاملة فيما يتعلق بتسهيلات السفر التي تمنحها تلك الدولة لذوي المستويات المعادلة من ممثلي وموظفي ومستخدمي الدول الأطراف الأخرى .

### المادة ١٨٣

#### الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية

١- تكون السلطة ، داخل نطاق أنشطتها الرسمية ، كما تكون موجوداتها وممتلكاتها ودخلها وعملياتها وصفقاتها المرخص بها بموجب هذه الاتفاقية ، معفاة من جميع الضرائب المباشرة ، وتكون السلع المستوردة أو المصدرة للاستخدام الرسمي للسلطة معفاة من جميع الرسوم الجمركية . ولا تطالب السلطة بالاعفاء من الضرائب التي لا تعد وكونها رسوما تحصل مقابل خدمات مقدمة .

٢- اذا قامت السلطة أو من ينوب عنها بشراء سلع أو خدمات ذات قيمة كسبيرة وضرورية للأنشطة الرسمية للسلطة ، وكان ثمن هذه السلع أو الخدمات يتضمن ضرائب أو رسوما ، تقوم الدول الأطراف ، في حدود الممكن عمليا ، باتخاذ التدابير المناسبة لمنح الاعفاء من هذه الضرائب أو الرسوم أو اتخاذ ما يلزم لردّها . ولا تباع السلع المستوردة أو المشترى بموجب اعفاء منصوص عليه في هذه المادة أو يجري التصرف فيها بأي وجه آخر في اقليم الدولة الطرف التي منحت الاعفاء الا بالشروط المتفق عليها مع تلك الدولة الطرف .

٣- لا تفرض الدول الأطراف ضرائب على ما تدفعه السلطة من مرتبات أو مكافآت أو أي شكل آخر من المدفوعات الى الأمين العام للسلطة وموظفيها وكذلك الى الخبراء الذين يؤدون مهمات للسلطة ، ممن ليسوا من رعايا تلك الدول .

المادة ١٧٧

الامتيازات والحصانات

تمكيننا للسلطة من ممارسة وظائفها ، تتمتع فـمـ اقليم كل دولة طرف بالامتيازات والحصانات المبينة في هذا القسم الفرعي . وتكون الامتيازات والحصانات المتعلقة بالمؤسسة هي تلك المبينة في المادة ١٣ من المرفق الرابع .

المادة ١٧٨

الحصانات من الاجراءات القانونية

تتمتع السلطة وممتلكاتها وموجوداتها بالحصانة من الاجراءات القانونية الا بقدر تنازل السلطة صراحة عن هذه الحصانة في حالة معينة .

المادة ١٧٩

الحصانة من التفتيش أو من أى من صور القسر

تتمتع ممتلكات السلطة وموجوداتها ، أينما وجدت وأيا كان حائزها ، بالحصانة من التفتيش أو الاستيلاء أو المصادرة أو نزع الملكية أو أى صورة أخرى من صور القسر بواسطة اجراء تنفيذى أو تشريعى .

المادة ١٨٠

الاعفاء من القيود والتنظيمات  
والرقابة وتأجيل دفع الديون

تكون ممتلكات السلطة وموجوداتها معفاة من القيود والتنظيمات والرقابة وتأجيل دفع الديون ، أيا كانت طبيعتها .

المادة ١٨١

محفوظات السلطة واتصالاتها الرسمية

- ١- تكون حرمة محفوظات السلطة ، أينما وجدت ، مصونة .
- ٢- لا توضع البيانات التي هي محل ملكية ، والأسرار الصناعية أو المعلومات المعاملة ، وسجلات الموظفين ، في محفوظات تكون مفتوحة لاطلاع الجمهور .
- ٣- تمنح كل دولة طرف السلطة ، فيما يتعلق باتصالاتها الرسمية ، معاملة لا تقل حظوة عن المعاملة التي تمنحها تلك الدولة للمنظمات الدولية الأخرى .

- ٢- تستخدم أموال السلطة أولاً في تسديد المصروفات الإدارية . وفيما عدا المساهمات المقدّرة المشار إليها في الفقرة الفرعية ( أ ) من المادة ١٧١ ، يجوز التصرف في الأموال المتبقية بعد سداد المصروفات الإدارية ، في عدة وجوه ، منها :
- ( أ ) تقاسمها وفقاً للمادة ١٤٠ والفقرة الفرعية ( ز ) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٠ ؛
- ( ب ) استخدامها في تزويد المؤسسة بالأموال وفقاً للفقرة ٤ من المادة ١٧٠ ؛
- ( ج ) استخدامها لتعويض الدول النامية وفقاً للفقرة ١٠ من المادة ١٥١ ، وللفقرة الفرعية ( ل ) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٠ .

#### المادة ١٧٤

##### صلاحية السلطة في الاقتراض

- ١- يكون للسلطة صلاحية اقتراض الأموال .
- ٢- تضع الجمعية في النظام المالي المعتمد عملاً بالفقرة الفرعية ( و ) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٠ حدود صلاحية السلطة في الاقتراض .
- ٣- يمارس المجلس صلاحية السلطة في الاقتراض .
- ٤- لا تكون الدول الأطراف مسؤولة عن ديون السلطة .

#### المادة ١٧٥

##### المراجعة السنوية للحسابات

تراجع سنوياً سجلات ودفاتر وحسابات السلسلة بما في ذلك بياناتها المالية السنوية ، من قبل مراجع حسابات مستقل تعينه الجمعية .

##### القسم الفرعي زاي - المركز القانوني والامتيازات والحصانات

#### المادة ١٧٦

##### المركز القانوني

تكون للسلطة شخصية قانونية دولية ويكون لها من الأهلية القانونية ما يلزم لممارسة وظائفها وتحقيق مقاصدها .

القسم الفرعي واو - الترتيبات المالية للسلطة

المادة ١٧١

أموال السلطة

تتألف أموال السلطة مما يلي :

- ( أ ) المساهمات المقدّرة التي يدفعها أعضاء السلطة وفقاً للفقرة الفرعية (هـ) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٠ ؛
- ( ب ) والأموال التي تتلقاها السلطة ، عملاً بالمادة ١٣ من المرفق الثالث ، بصدد الأنشطة في المنطقة ؛
- ( ج ) والأموال المحوّلّة من المؤسسة وفقاً للمادة ١٠ من المرفق الرابع ؛
- ( د ) والأموال المقترضة عملاً بالمادة ١٧٤ ؛
- ( هـ ) والتبرعات التي يقدمها الأعضاء أو كيانات أخرى ؛
- ( و ) والمدفوعات إلى صندوق تعويض ، وفقاً للفقرة ١٠ من المادة ١٥١ ، توصي بمصادره لجنة التخطيط الاقتصادي .

المادة ١٧٢

الميزانية السنوية للسلطة

يضع الأمين العام الميزانية السنوية المقترحة للسلطة ويقدمها إلى المجلس . وينظر المجلس في الميزانية السنوية المقترحة ويقدمها إلى الجمعية مشفوعة بأية توصيات بشأنها . وتنظر الجمعية في الميزانية السنوية المقترحة وتقرها وفقاً للفقرة الفرعية ( ح ) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٠ .

المادة ١٧٣

مصرفات السلطة

١- تدفع المساهمات المشار إليها في الفقرة الفرعية ( أ ) من المادة ١٧١ في حساب خاص لمواجهة المصرفات الإدارية للسلطة إلى أن تصبح لدى السلطة أموال كافية من مصادر أخرى لتغطية هذه المصرفات .



المادة ١٦٩

التشاور والتعاون مع المنظمات  
الدولية والمنظمات غير الحكومية

- ١- في الأمور الداخلة في اختصاص السلطة ، يضع الأمين العام بموافقة المجلس ، ترتيبات مناسبة للتشاور والتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يعترف بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة .
- ٢- يجوز لأي منظمة يتفق معها الأمين العام على ترتيب بموجب الفقرة ١ أن تسمي ممثلين لحضور اجتماعات هيئات السلطة بصفة مراقبين وفقاً للنظام الداخلي لهذه الهيئات . وتوضع اجراءات للوقوف على آراء هذه المنظمات في الحالات المناسبة .
- ٣- يجوز للأمين العام أن يوزع على الدول الأطراف التقارير المكتوبة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية المشار إليها ، الفقرة ١ بشأن المواضيع التي يكون لها فيها اختصاص محدد والتي تتصل بعمل السلطة .

القسم الفرعي هـ - المؤسسة

المادة ١٧٠

المؤسسة

- ١- المؤسسة هي هيئة السلطة التي تقوم بالأنشطة في المنطقة بصورة مباشرة ، عملاً بالفقرة الفرعية ( أ ) من الفقرة ٢ من المادة ١٥٣ ، كما تقوم بنقل المعادن المستخرجة من المنطقة وتجهيزها وتسويقها .
- ٢- يكون للمؤسسة ، ضمن اطار الشخصية القانونية الدولية للسلطة ، الاهلية القانونية التي ينص عليها النظام الأساسي المبين في المرفق الرابع . وتتصرف السلطة وفقاً لهذه الاتفاقية وقواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها وكذلك للسياسة العامة التي تضعها الجمعية ، وتكون خاضعة لتوجيهات المجلس ورقابته .
- ٣- يكون مكان العمل الرئيسي للمؤسسة في مقر السلطة .
- ٤- تزود المؤسسة ، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧٣ والمادة ١١ من المرفق الرابع ، بما تحتاج اليه من الأموال لأداء وظائفها ، وتتلقى من التكنولوجيا ما هو منصوص عليه في المادة ١٤٤ وغيرها من الأحكام ذات الصلة في هذه الاتفاقية .

المادة ١٦٧

جهاز موظفي السلطة

- ١ - يتألف جهاز موظفي السلطة من العلميين والتقنيين المؤهلين وغيرهم من الذين يتطلبهم أداء الوظائف الادارية للسلطة .
- ٢ - يكون الاعتبار الأول في اختيار الموظفين واستخدامهم وفي تحديد شروط خدمتهم ضرورة تأمين اعلى مستويات الكفاءة والمقدرة والنزاهة . وفي نطاق هذا الاعتبار، تولي المراعاة الواجبة لأهمية اختيار الموظفين على أساس واسع نطاق جغرافي ممكن .
- ٣ - يعين الأمين العام الموظفين ، وتكون الاحكام والشروط التي يتم بموجبها تعيينهم ومكافأتهم وفصلهم متفقة مع قواعد السلطة وأنظمتها وأجرائها .

المادة ١٦٨

الطابع الدولي للأمانة

- ١ - على الأمين العام والموظفين في أدائهم لواجباتهم أن لا يلتصقوا أو يتلقوا تعليمات من أي حكومة أو من أي مصدر آخر خارج عن السلطة . وعليهم الامتناع من أي تصرف لا يتفق مع كونهم موظفين دوليين مسؤولين أمام السلطة وحدها . وتتعهد كل دولة طرف بأن تحترم الطابع الدولي المحض لمسؤوليات الأمين العام والموظفين وبأن لا تحاول التأثير عليهم في أدائهم لمسؤولياتهم . وبحال أي انتهاك للمسؤوليات من قبل أحد الموظفين الى المحكمة الادارية المناسبة كما هو منصوص عليه في قواعد السلطة وأنظمتها وأجرائها .
- ٢ - لا يكون للأمين العام والموظفين أي مصلحة مالية في أي نشاط يتصل بالاستكشاف والاستغلال في المنطقة . وعليهم ، مع مراعاة مسؤولياتهم أمام السلطة ، ان لا يفشوا حتى بعد انتهاء مهامهم أية أسرار صناعية ، او بيانات تكون محل ملكية وتنقل الى السلطة وفقاً للمادة ١٤ من المرفق الثالث ، أو أية معلومات سرية أخرى تصل الى علمهم بحكم خدمتهم في السلطة .
- ٣ - عند وقوع انتهاكات من أحد موظفي السلطة لالتزاماته المبينة في الفقرة ٢ ، على السلطة ، بناءً على طلب دولة طرف تتأثر بهذا الانتهاك أو شخص طبيعي أو اعتباري تزكته دولة طرف كما تنص على ذلك الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢ من المادة ١٥٣ ويتأثر بهذا الانتهاك ، أن ترفع دعوى ضد الموظف الى محكمة سماعة في قواعد السلطة وأنظمتها وأجرائها. ويكون للطرف المتأثر حق الاشتراك في اجراءات الدعوى ، وعلى الأمين العام أن يفصل الموظف المعني ، اذا أوصت المحكمة بذلك .
- ٤ - تتضمن قواعد السلطة وأنظمتها وأجرائها ما يلزم من الأحكام لتنفيذ هذه المادة .

- (ى) تتقدم بتوصيات الى المجلس فيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها عند صدور قرار غرفة منازعات قاع البحار في دعوى اقيمت وفقا للفقرة الفرعية (ط) ؛
- (ك) تتقدم بتوصيات الى المجلس باصدار أوامر في حالات الطوارئ يجوز أن تشمل إيقاف العمليات أو تعديلها ، لمنع الحاق ضرر خطير بالبيئة البحرية ينجم عن الأنشطة في المنطقة . ويعطي المجلس الأولوية للنظر في هذه التوصيات ؛
- (ل) تتقدم بتوصيات الى المجلس ، بعدم الموافقة على استغلال قطاعات من قبل المتعاقدين أو المؤسسة في الحالات التي تتوافر فيها أدلة قوية تبين وجود خطر الحاق ضرر بالبيئة البحرية ؛
- (م) تتقدم بتوصيات الى المجلس فيما يتعلق بإدارة جهاز مفتشين والاشراف عليه يقوم بتفقد الأنشطة في المنطقة لتقرير ما اذا كان يجرى الامتثال لهذا الجزء ولقواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها ، ولأحكام وشروط أي عقد مع السلطة ؛
- (ن) تحسب الحد الأعلى للانتاج وتصدر أذونات الانتاج نيابة عن السلطة عملا بالفقرات من ٢ الى ٧ من المادة ١٥١ ، وذلك بعد قيام المجلس بأى اختيار ضروري من بين المتقدمين بطلبات للحصول على أذونات الانتاج عملا بالمادة ٧ من المرفق الثالث .
- ٣- يرافق أعضاء اللجنة ، بناء على طلب أى دولة طرف أو أى طرف معني آخر ، ممثل تلك الدولة الطرف أو الطرف الآخر المعني ، عند قيامهم بوظائف الاشراف والتفتيش .

### القسم الفرعي دال - الأمانة

#### المادة ١٦٦

#### الأمانة

- ١- تتألف أمانة السلطة من أمين عام ومن جهاز الموظفين الذي قد تتطلبه السلطة .
- ٢- تنتخب الجمعية الأمين العام لأربع سنوات من بين المرشحين الذين يقترحهم المجلس ، ويجوز إعادة انتخابه .
- ٣- يكون الأمين العام الموظف الادارى الأعلى في السلطة ، ويعمل بهذه الصفة في جميع اجتماعات الجمعية والمجلس وأية هيئة فرعية أخرى ، ويؤدي من الوظائف الادارية الأخرى ما قد تعهد بها اليه هذه الهيئات .
- ٤- يقدم الأمين العام تقريرا سنويا الى الجمعية عن أعمال السلطة .

المادة ١٦٥

اللجنة القانونية والتقنية

- ١- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة القانونية والتقنية المؤهلات المناسبة مثل المؤهلات ذات الصلة باستكشاف الموارد المعدنية واستغلالها وتجهيزها ، أو علم المحيطات ، أو حماية البيئة البحرية ، أو المسائل الاقتصادية أو القانونية المتعلقة باستخراج المعادن من المحيطات وغيرها من ميادين الخبرة الفنية المتصلة بهذه المواضيع . ويسعى المجلس إلى ضمان أن تنعكس في تكوين اللجنة جميع المؤهلات المناسبة .
- ٢- على اللجنة أن :
  - ( أ ) تتقدم ، بناءً على طلب المجلس ، بتوصيات بشأن ممارسة وظائف السلطة ؛
  - ( ب ) تستعرض خطط العمل الرسمية المكتوبة للأنشطة في المنطقة وفقاً للفقرة ٣ من المادة ١٥٣ ، وتقدم التوصيات المناسبة إلى المجلس . وتبني اللجنة توصياتها فقط على الأسباب الصبينة في المرفق الثالث وتقدم تقريراً كاملاً عنها إلى المجلس ؛
  - ( ج ) تشرف ، بناءً على طلب المجلس ، على الأنشطة في المنطقة ، بالتشاور والتعاون عند الاقتضاء ، مع أي كيان يقوم بهذه الأنشطة ، أو مع أية دولة أو دول معينة وترفع تقريراً إلى المجلس ؛
  - ( د ) تعد تقديرات للآثار البيئية التي تترتب على الأنشطة في المنطقة ؛
  - ( هـ ) تتقدم بتوصيات إلى المجلس بشأن حماية البيئة البحرية ، مع مراعاة الآراء التي يدلي بها خبراء معترف بهم في هذا الميدان ؛
  - ( و ) تضع القواعد والأنظمة والإجراءات المشار إليها في الفقرة الفرعية (س) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٢ ، وتقدمها إلى المجلس ، مع مراعاة جميع العوامل ذات الصلة ، بما في ذلك تقديرات الآثار البيئية التي تترتب على الأنشطة في المنطقة ؛
  - ( ز ) تبقى هذه القواعد والأنظمة والإجراءات قيد الاستعراض وتوصي المجلس من وقت إلى آخر بما تراه لازماً أو مستصوباً من تعديلات لها ؛
  - ( ح ) تتقدم بتوصيات إلى المجلس بشأن برنامج للرصد ليراقب ويقيس ويقيم ويحلل ، بأساليب علمية معترف بها ، وعلى أساس منظم ، المخاطر أو الآثار المترتبة على تلوث البيئة البحرية الناجم عن الأنشطة في المنطقة ، وتضمن ملاءمة الأنظمة القائمة والامتثال لها ، وتنسق تنفيذ برنامج الرصد الذي يقره المجلس ؛
  - ( ط ) توصي المجلس بإقامة الدعاوى نيابة عن السلطة أمام غرفة منازعات قاع البحار ، وفقاً لهذا الجزء والمرفقات ذات الصلة ، واطاعة في الاعتبار بصورة خاصة المادة ١٨٧ ؛

- ١٢ - تزاوُل كل لجنة أعمالها عادة في مقر السلطة ، وتعقد من الاجتماعات ما يتطلبه حسن ممارستها لوظائفها .
- ١٣ - لكل لجنة في ممارستها لوظائفها أن تتشاور ، حيثما يكون ذلك مناسباً ، مع لجنة أخرى أو مع أية هيئة مختصة من هيئات الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة ، أو مع أية منظمة دولية يكون لها اختصاص في موضوع هذا التشاور .

### المادة ١٦٤

#### لجنة التخطيط الاقتصادي

١ - يجب أن تتوفر في أعضاء لجنة التخطيط الاقتصادي المؤهلات المناسبة مثل المؤهلات ذات الصلة بمجالات التعدين أو بإدارة أنشطة الموارد المعدنية أو بالتجارة الدولية أو بالاقتصاد الدولي . ويسعى المجلس الي ضمان أن تنعكس في تكوين اللجنة جميع المؤهلات المناسبة . وتضم اللجنة عضوين على الأقل من الدول النامية التي يكون لصادراتها من فئات المعادن التي ستستخرج من المنطقة تأثير كبير على اقتصادها .

٢ - على اللجنة أن :

- ( أ ) تقترح ، بناءً على طلب المجلس ، تدابير لتنفيذ المقررات المتصلة بالأنشطة في المنطقة والمتخذة وفقاً لهذه الاتفاقية ؛
- ( ب ) تستعرض اتجاهات عرض وطلب وأسعار المعادن التي قد تستخرج من المنطقة والعوامل المؤثرة في هذه العناصر ، واضعة في الاعتبار مصالح كل من البلدان المستوردة والبلدان المصدرة على السواء ، وبشكل خاص مصالح الدول النامية بينها ؛
- ( ج ) تدرس أية حالة يحتمل أن تؤدي إلى الآثار الضارة المشار إليها في الفقرة الفرعية ( ح ) من المادة ١٥٠ ، تسترعي الدولة الطرف أو الدول الأطراف نظر اللجنة إليها ، وتقدم التوصيات المناسبة إلى المجلس ؛
- ( د ) تقترح على المجلس ليقدم الي الجمعية ، كما هو منصوص عليه في الفقرة ١٠ من المادة ١٥١ ، نظاماً للتعويض أو غير ذلك من تدابير المساعدة على التكيف الاقتصادي للدول النامية التي تعاني من آثار ضارة ناجمة من الأنشطة في المنطقة . وتقدم اللجنة إلى المجلس التوصيات اللازمة لتطبيق النظام أو التدابير الأخرى حسبما تعتمد الجمعية في حالات محددة .

- ٢ - تتكون كل لجنة من ١٥ عضوا ينتخبهم المجلس من بين المرشحين الذين تسميهم الدول الأطراف . غير ان للمجلس أن يقرر ، اذا دعت الضرورة الى ذلك ، زيادة عدد أعضاء أى من اللجنتين مع ايلاء الاعتبار الواجب لمتطلبات الاقتصاد والكفاءة .
- ٣ - يجب أن تتوفر في أعضاء أى من اللجنتين المؤهلات المناسبة في مجال اختصاص تلك اللجنة . وتسمى الدول الأطراف مرشحين على أعلى مستويات الكفاءة والنزاهة من ذوى المؤهلات في الميادين ذات الصلة ضمانا لممارسة اللجنتين لوظائفهما على نحو فعال .
- ٤ - مند انتخاب أعضاء اللجنتين يولى الاعتبار الواجب الى الحاجة الى التوزيع الجغرافي العادل وتمثيل المصالح الخاصة .
- ٥ - لا يجوز لأى دولة طرف أن ترشح أكثر من شخص واحد لنفس اللجنة ، ولا ينتخب أى شخص لعضوية أكثر من لجنة واحدة .
- ٦ - يشغل أعضاء أى من اللجنتين مناصبهم لفترة خمس سنوات . ويجوز اعادة انتخابهم لفترة أخرى .
- ٧ - في حالة وفاة عضو في لجنة أو عجزه عن العمل أو استقالته قبل انتهاء فترته ، ينتخب المجلس عضوا ينتمي الى نفس المنطقة الجغرافية أو يمثل نفس مجال المصلحة ليشغل المنصب لما تبقى من فترة سلفه .
- ٨ - لا يكون لأعضاء اللجنتين أية مصلحة مالية في أى نشاط يتصل بالاستكشاف والاستغلال في المنطقة . وعليهم ، رهنا بمرعاة مسؤولياتهم في اللجنتين اللتين يشغلون مناصب فيهما ، ألا يفشوا ، حتى بعد انتهاء وظائفهم ، أية أسرار صناعية ، أو بيانات تكون محل ملكية وتنقل الى السلطة وفقا للمادة ١٤ من المرفق الثالث ، أو أية معلومات سرية أخرى تصل الى علمهم بحكم وظائفهم في السلطة .
- ٩ - تمارس كل لجنة وظائفها وفقا لما قد يعتمده المجلس من مبادئ توجيهية وارشادات .
- ١٠ - تضع كل لجنة القواعد والأنظمة اللازمة لحسن اضطلاعها بوظائفها وتعرضها على المجلس لقرارها .
- ١١ - تحدد قواعد السلطة وأنظمتها وإجراءاتها إجراءات اتخاذ القرارات في اللجنتين . وتشجع التوصيات المقدمة الى المجلس ، حيثما كان ذلك ضروريا ، بموجز لاختلاف الآراء في اللجنة .



- ( ر ) يقدم توصيات الى الجمعية بشأن وقف ممارسة حقوق وامتيازات العضوية عملاً بالمادة ١٨٥ ؛
- ( ش ) يقيم الدعاوى نيابة من السلطة أمام غرفة منازعات قاع البحار في حالات عدم الامتثال ؛
- ( ت ) يخطر الجمعية ، على اثر صدور قرار من غرفة منازعات قاع البحار في الدعوى المقامة بموجب الفقرة الفرعية ( ش ) ، ويتقدم بأية توصيات قد يراها مناسبة بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها ؛
- ( ث ) يصدر أوامر في حالات الطوارئ ، يجوز أن تشمل إيقاف العمليات أو تعديلها ، من أجل منع الحاق ضرر خطير بالبيئة البحرية ينجم من الأنشطة في المنطقة ؛
- ( خ ) يرفض الموافقة على استغلال قطاعات من قبل المتعاقدين أو المؤسسة في الحالات التي تتوافر فيها أدلة قوية تبين وجود خطر الحاق ضرر جسيم بالبيئة البحرية ؛
- ( ذ ) ينشئ هيئة فرعية لوضع مشروع القواعد والأنظمة والاجراءات المالية المتعلقة بما يلي :
- ١ ' الادارة المالية وفقاً للمواد من ١٧١ الى ١٧٥ ؛
- ٢ ' والترتيبات المالية وفقاً للمادة ١٣ وللفقرة الفرعية ( ج ) من الفقرة ١ من المادة ١٧ من المرفق الثالث ؛
- ( ض ) ينشئ الآليات المناسبة لادارة جهاز مفتشين والاشراف عليه يقوم بتفقد الأنشطة في المنطقة لتقرير ما اذا كان يجري الامتثال لهذا الجزء ولقواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها ، ولاحكام وشروط أي عقد مع السلطة .

### المادة ١٦٣

#### هيئات المجلس

- ١ - تنشأ ، بهذا ، الهيئتان التاليتان التابعتان للمجلس :
- ( أ ) لجنة التخطيط الاقتصادي ؛
- ( ب ) اللجنة القانونية والتقنية .

( ن ) يقدم توصيات الى الجمعية ، على اساس المشورة التي يتلقاها من لجنة التخطيط الاقتصادي ، من أجل انشاء نظام للتعويض أو غير ذلك من تدابير المساعدة على التكيف الاقتصادي كما تنص عليه الفقرة ١٠ من المادة ١٥١ ؛

( س ) ' ١ ' يوصي الجمعية بقواعد وأنظمة واجراءات بشأن الاقسام العادل للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الأنشطة في المنطقة والمدفوعات والمساهمات المقدمة عملاً بالمادة ٨٢ ، واضعاً في الاعتبار الخاص مصالح واحتياجات الدول النامية والشعوب التي لم تنل الاستقلال التام أو وضعاً آخر من أوضاع الحكم الذاتي ؛

' ٢ ' يعتمد قواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها وأية تعديلات لها ، ويطبقها بصورة مؤقتة ريثما تقرها الجمعية ، مراعيًا توصيات اللجنة القانونية والتقنية أو أي هيئة معنية تابعة له . وتتصل هذه القواعد والأنظمة والاجراءات بالتنقيب والاستكشاف والاستغلال في المنطقة وبالادارة المالية والادارة الداخلية للسلطة . وتعطى الأولوية لاعتماد قواعد وأنظمة واجراءات لاستكشاف واستغلال العقيدات المؤلفة من عدة معادن . ويتم اعتماد القواعد والأنظمة والاجراءات المتعلقة باستكشاف واستغلال أي مورد غير العقيدات المؤلفة من عدة معادن خلال ثلاث سنوات من تاريخ الطلب الذي يقدمه الى السلطة أي من أعضائها في هذا الصدد . وتظل جميع القواعد والأنظمة والاجراءات نافذة المفعول على أساس مؤقت حتى تقرها الجمعية أو الى أن يعدلها المجلس في ضوء أية آراء تعرب عنها الجمعية ؛

( ع ) يستعرض تحصيل جميع المدفوعات التي يتعين أن تدفعها السلطة أو تتسلمها بصدد العمليات التي تجرى عملاً بهذا الجزء ؛

( ف ) يختار من بين المتقدمين بطلبات للحصول على اذونات الانتاج ، عملاً بالمادة ٧ من المرفق الثالث ، حيث يتطلب ذلك الحكم القيام بهذا الاختيار ؛

( ص ) يقدم الميزانية السنوية المقترحة للسلطة الى الجمعية لاقرارها ؛

( ق ) يقدم توصيات الى الجمعية فيما يتعلق بالسياسات حول أي مسألة أو أمر يقع ضمن اختصاص السلطة ؛



( و ) يدخل مع الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية ، نيابة من السلطة وفي نطاق اختصاصها ، في اتفاقات تخضع لموافقة الجمعية ؛

( ز ) يدرس تقارير المؤسسة ويحيلها الى الجمعية مع توصياته ؛

( ح ) يقدم الى الجمعية تقارير سنوية وما قد تطلبه الجمعية من تقارير خاصة ؛

( ط ) يصدر توجيهات الى المؤسسة وفقا للمادة ١٧٠ ؛

( ي ) يوافق على خطط العمل وفقا للمادة ٦ من المرفق الثالث . ويتخذ المجلس اجراء بشأن كل خطة عمل في غضون ٦٠ يوما من تقديم اللجنة القانونية والتقنية لهذه الخطة اليه في احدى دوراته وفقا للاجراءات التالية :

' ١ ' اذا اوصت اللجنة بالموافقة على خطة عمل ، اعتبر المجلس موافقا عليها اذا لم يقدم أحد أعضائه الى الرئيس في غضون ١٤ يوما اعتراضا خطيا محددًا يدمي فيه عدم الامتثال للشروط الواردة في المادة ٦ من المرفق الثالث . واذا وجد اعتراض ينطبق اجراء التوفيق المبين في الفقرة الفرعية ( هـ ) من الفقرة ٨ من المادة ١٦١ . فاذا ظل الاعتراض قائما عند انتهاء اجراء التوفيق ، اعتبر المجلس موافقا على خطة العمل ما لم يعتمد المجلس الى عدم الموافقة عليها بتوافق الآراء فيما بين أعضائه باستثناء أية دولة أو دول قدمت الطلب أو زكّت مقدم الطلب ؛

' ٢ ' اذا اوصت اللجنة بعدم الموافقة على خطة عمل أو لم تقدم توصية بشأنها ، جاز للمجلس أن يوافق على خطة العمل بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين والمصوتين ، شريطة أن تضم هذه الأغلبية أغلبية الأعضاء المشتركين في الدورة ؛

( ك ) يوافق على خطط العمل المقدمة من المؤسسة وفقا للمادة ١٢ من المرفق الرابع مطبقا ، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال ، الاجراءات المبينة في الفقرة الفرعية ( ي ) ؛

( ل ) يمارس رقابة على الأنشطة في المنطقة وفقا للفقرة ٤ من المادة ١٥٣ ولقواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها ؛

( م ) يتخذ ، بناء على توصية لجنة التخطيط الاقتصادي ، التدابير اللازمة والمناسبة ، وفقا للفقرة الفرعية ( ح ) من المادة ١٥٠ ، لتوفير الحماية من الآثار الاقتصادية الضارة المحددة فيها ؛

( ز ) عندما ينشأ خلاف حول ما اذا كانت مسألة ما تقع ضمن نطاق الفقرة الفرعية ( أ ) أو ( ب ) أو ( ج ) أو ( د ) ، تعامل المسألة باعتبارها تقع ضمن نطاق الفقرة الفرعية التي تشترط اكبر الأغلبية أو توافق الآراء ، حسبما تكون الحالة ، ما لم يقرر المجلس غير ذلك بالأغلبية المذكورة أو بتوافق الآراء ، حسب الاقتضاء .

٩ - يضع المجلس اجراءً يجوز بموجبه لعضو في السلطة غير ممثل في المجلس ان يرسل ممثلاً عنه لحضور اجتماع للمجلس عندما يتقدم ذلك العضو بطلب بهذا الخصوص او عندما تكون قيد نظر المجلس مسألة تمس ذلك العضو بشكل خاص . ويحق لهذا الممثل الاشتراك في المداولات دون ان يكون له حق التصويت .

### المادة ١٦٢

#### الصلاحيات والوظائف

١ - المجلس هو الهيئة التنفيذية للسلطة ، وتكون له الصلاحية ، وفقاً لهذه الاتفاقية والسياسات العامة التي تضعها الجمعية ، لوضع السياسات المحددة التي ستنتهجها السلطة بشأن اية مسألة أو أمر يقع ضمن اختصاص السلطة .

٢ - وبالإضافة الى ذلك ، على المجلس أن :

( أ ) يشرف على تنفيذ أحكام هذا الجزء المتعلقة بجميع المسائل والأمور التي تقع ضمن اختصاص السلطة وينسقه ، ويوجه نظر الجمعية الى حالات عدم الامتثال ؛

( ب ) يقترح على الجمعية قائمة بمرشحين للانتخاب لمنصب الأمين العام ؛

( ج ) يترشح مرشحين للجمعية لانتخاب أعضاء مجلس ادارة المؤسسة ومديرها العام ؛

( د ) ينشئ ، حسب الاقتضاء ، مع ايلاء الاعتبار الواجب لمتطلبات الاقتصاد والكفاءة ، الهيئات الفرعية التي يعتبرها لازمة لممارسة وظائفه وفقاً لهذا الجزء . وينصب الاهتمام ، في تكوين هذه الهيئات الفرعية ، على الحاجة الى أعضاء مؤهلين وأكفاء في الأمور التقنية ذات الصلة التي تعالجها هذه الهيئات بشرط ايلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل وللمصالح الخاصة ؛

( هـ ) يعتمد نظامه الداخلي بما في ذلك أسلوب اختيار رئيسه ؛

٧ - يكون لكل عضو في المجلس صوت واحد .

٨ - ( أ ) تتخذ المقررات في المسائل الاجرائية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين والمصوتين ؛

( ب ) تتخذ المقررات في المسائل الموضوعية الناشئة عن الأحكام التالية بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين شريطة أن تضم هذه الأغلبية أغلبية أعضاء المجلس : الفقرات الفرعية ( و ) و ( ز ) و ( ح ) و ( ط ) و ( ن ) و ( ع ) و ( ت ) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٢ ، والمادة ١٩١ ؛

( ج ) تتخذ المقررات في المسائل الموضوعية الناشئة من الأحكام التالية بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين والمصوتين ، شريطة أن تضم هذه الأغلبية أغلبية أعضاء المجلس : الفقرة ١ من المادة ١٦٢ ، والفقرات الفرعية ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) و ( د ) و ( هـ ) و ( ل ) و ( ف ) و ( ص ) و ( ق ) و ( ر ) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٢ ، والفقرة الفرعية ( ش ) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٢ في حالات عدم امتثال متعاقد أو جهة مزكية ، والفقرة الفرعية ( ث ) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٢ شريطة ألا تكون الأوامر الصادرة بموجب تلك الفقرة الفرعية ملزمة لأكثر من ٣٠ يوما ما لم تتأيد بقرار يتخذ وفقا للفقرة الفرعية ( د ) أدناه ، والفقرات الفرعية ( خ ) و ( ذ ) و ( ض ) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٢ ، والفقرة ٢ من المادة ١٦٣ ، والفقرة ٣ من المادة ١٧٤ ، المادة ١١ من المرفق الرابع ؛

( د ) تتخذ المقررات في المسائل الموضوعية الناشئة من الأحكام التالية بتوافق الآراء : الفقرتان الفرعيتان ( م ) و ( س ) من الفقرة ٢ من المادة ١٦٢ ، واعتماد التعديلات للجزء الحادي عشر ؛

( هـ ) لأغراض الفقرات الفرعية ( د ) ، و ( و ) و ( ز ) يعني " توافق الآراء " عدم ابداء أي اعتراض رسمي . وفي غضون ١٤ يوما من تقديم اقتراح الى المجلس ، يقرر الرئيس ما اذا كان سيوجد اعتراض رسمي على اعتماد الاقتراح . وإذا قرر الرئيس انه سيوجد مثل هذا الاعتراض ، شكل وعقد ، في غضون ثلاثة أيام من توصله الى ذلك القرار ، لجنة للتوفيق تتألف مما لا يزيد على تسعة أعضاء من المجلس برئاسة ، بغية التوفيق بين الخلافات والخروج باقتراح يمكن اعتماده بتوافق الآراء . وتعمل اللجنة على وجه السرعة وتقدم تقريرها الى المجلس في غضون ١٤ يوما من تشكيلها . وإذا لم تتمكن اللجنة من التوصية باقتراح يمكن اعتماده بتوافق الآراء ، تبين في تقريرها الأسباب التي تكمن وراء معارضة الاقتراح ؛

( و ) تتخذ المقررات في المسائل غير المدرجة أعلاه التي يكون المجلس مسؤولا باتخاذها بموجب قواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها أو بموجب غيرها ، عملا بالفقرات الفرعية من هذه الفقرة المحددة في القواعد والأنظمة والاجراءات ، وإذا لم تكن محددة فيها ، فعملا بالفقرة الفرعية من هذه الفقرة التي يحددها المجلس مسبقا إذا أمكن ، بتوافق الآراء ؛

( ج ) أربعة أعضاء من بين الدول الأطراف التي تعتبر ، على أساس الانتاج في المناطق الواقعة تحت ولايتها ، مصدرًا رئيسية صافية لفئات المعادن التي ستستخرج من المنطقة ، بما فيها على الأقل دولتان ناميتان يكون لصادراتهما من هذه المعادن تأثير كبير على اقتصاديهما ؛

( د ) ستة أعضاء من بين الدول الأطراف النامية التي تمثل مصالح خاصة . وتشمل المصالح الخاصة التي يتعين تمثيلها مصالح الدول ذات الأعداد الكبيرة من السكان ، والدول غير الساحلية أو الدول المتضررة جغرافيا ، والدول التي هي مستوردة رئيسية لفئات المعادن التي ستستخرج من المنطقة ، والدول التي هي منتجة محتملة لهذه المعادن ، وأقل الدول نموا ؛

( هـ ) ثمانية مشرعوها ينتخبون وفقا لمبدأ ضمان توزيع جغرافي عادل للمقاصد في المجلس ككل ، شريطة أن يكون لكل منطقة جغرافية عضو واحد على الأقل ينتخب بموجب هذه الفقرة الفرعية . ولهذا الغرض ، تكون المناطق الجغرافية هي آسيا ، وإفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، وأوروبا الشرقية ( الاشتراكية ) ، وأوروبا الغربية ودول أخرى .

٢ - تضمن الجمعية في انتخاب أعضاء المجلس وفقا للفقرة ١ :

( أ ) أن تكون الدول غير الساحلية والدول المتضررة جغرافيا ممثلة بدرجة تتناسب الى حد معقول مع تمثيلها في الجمعية ؛

( ب ) أن تكون الدول الساحلية ، ولا سيما الدول النامية التي لا تتوافر فيها متطلبات الفقرات الفرعية ( أ ) أو ( ب ) أو ( ج ) أو ( د ) من الفقرة ١ ، ممثلة بدرجة تتناسب الى حد معقول مع تمثيلها في الجمعية ؛

( ج ) أن يمثل كل مجموعة من الدول الأطراف التي ستكون ممثلة في المجلس أولئك الأعضاء الذين ترشحهم تلك المجموعة ، ان هي رشحت أي عضو .

٣ - تجرى الانتخابات في الدورات العادية للجمعية ، وينتخب كل عضو في المجلس لأربع سنوات . على انه ينبغي ، في أول انتخاب ، أن تكون مدة نصف أعضاء كل مجموعة مشار إليها في الفقرة ١ ، سنتين .

٤ - يجوز إعادة انتخاب أعضاء المجلس ، ولكن ينبغي ايلاء الاعتبار الواجب لاستحسان التناوب في العضوية .

٥ - يزاوّل المجلس أعماله في مقر السلطة . ويعقد من الاجتماعات ما تتطلبه أعمال السلطة ، على ألا تقل اجتماعاته عن ثلاثة في العام .

٦ - تشكل أغلبية أعضاء المجلس نصابا قانونيا .

(ك) النظر في المشاكل ذات الطابع العام المتصلة بالأنشطة في المنطقة التي تواجه الدول النامية بوجه خاص ، وكذلك في المشاكل المتصلة بالأنشطة في المنطقة التي تواجه دولاً نتيجة لموقعها الجغرافي ، ولا سيما الدول غير الساحلية والدول المتضررة جغرافياً ؛

(ل) القيام ، بناءً على توصية المجلس الصادرة على أساس مشورة لجنة التخطيط الاقتصادي ، بوضع نظام للتعويض أو باتخاذ غير ذلك من تدابير المساعدة على التكيف الاقتصادي وفق ما تنص عليه الفقرة ١٠ من المادة ١٥١ ؛

(م) وقف ممارسة حقوق وامتيازات العضوية عملاً بالمادة ١٨٥ ؛

(ن) مناقشة أية مسألة أو أمر يقع ضمن اختصاص السلطة ، واتخاذ المقررات المتعلقة بتحديد الجهاز الذي يعالج أية مسألة أو أمر من هذا القبيل لم يعهد بها بصورة محددة إلى هيئة معينة ، بما يتماشى مع توزيع الصلاحيات والوظائف فيما بين هيئات السلطة .

### القسم الفرعي جيم - المجلس

#### المادة ١٦١

#### التكوين والاجراءات والتصويت

١ - يتألف المجلس من ٣٦ عضواً من أعضاء السلطة تنتخبهم الجمعية حسب الترتيب التالي :

(أ) أربعة أعضاء من بين الدول الأطراف التي تكون ، خلال السنوات الخمس الأخيرة التي تتوافر احصاءات بشأنها ، أما قد استهلكت أكثر من ٢ في المائة من مجموع الاستهلاك العالمي أو التي كانت لها مستوردات صافية بلغت أكثر من ٢ في المائة من مجموع المستوردات العالمية من السلع الأساسية المنتجة من فئات المعادن التي ستستخرج من المنطقة ، على أن يكون من بينها في أية حال دولة واحدة من منطقة أوروبا الشرقية (الاشتراكية) وكذلك أكبر دولة مستهلكة ؛

(ب) أربعة أعضاء من بين الدول الأطراف الثماني التي لها أكبر الاستثمارات في التحضير للأنشطة في المنطقة وفي اجرائها ، أما مباشرة أو من طريق رعاياها ، بما فيها دولة واحدة على الأقل من منطقة أوروبا الشرقية (الاشتراكية) ؛

(د) انشاء الهيئات الفرعية التي تعتبرها لازمة لممارسة وظائفها وفقا لهذا الجزء . وتولى المراجعة الواجبة في تشكيل هذه الهيئات لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل والمصالح الخاصة ، وللحاجة الى أعضاء مؤهلين وأكفاء في الأمور التقنية ذات الصلة التي تعالجها هذه الهيئات ؛

(هـ) تقدير مساهمات الأعضاء في الميزانية الادارية للسلطة وفقا لجدول تقدير متفق عليه يوضع على أساس الجدول المستخدم للميزانية العادية للأمم المتحدة الى أن يصبح للسلطة دخل كاف من مصادر أخرى لتغطية مصروفاتها الادارية ؛

(و) ' ١ ' دراسة وقرار القواعد والأنظمة والاجراءات المتعلقة بالتقاسم المنصف للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الأنشطة في المنطقة وبالمد فومات والمساهمات المقدمة عملا بالمادة ٨٢ ، بناء على توصية المجلس ، واضعة في الاعتبار الخاص مصالح واحتياجات الدول النامية والشعوب التي لم تنل الاستقلال الكامل أو وضعا آخر من أوضاع الحكم الذاتي . واذا لم توافق الجمعية على توصيات المجلس ، أعادتها اليه للنظر فيها من جديد في ضوء الآراء التي أمرت منها الجمعية ؛

' ٢ ' دراسة وقرار ما يعتمده المجلس مؤقتا ، عملا بالفقرة الفرعية (س) ' ٢ ' من الفقرة ٢ من المادة ١٦٢ ، من قواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها وأية تعديلات لها . وتتصل هذه القواعد والأنظمة والاجراءات بالتنقيب والاستكشاف والاستغلال في المنطقة ، وبالإدارة المالية والادارة الداخلية للسلطة ، وبناء على توصية مجلس ادارة المؤسسة ، بتحويل الأموال من المؤسسة الى السلطة ؛

(ز) البت في أمر التقاسم المنصف للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الأنشطة في المنطقة ، بما يتماشى مع هذه الاتفاقية وقواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها ؛

(ح) دراسة وقرار الميزانية السنوية المقترحة للسلطة المقدمة من المجلس ؛

(ط) دراسة التقارير الدورية المقدمة من المجلس ومن المؤسسة والتقارير الخاصة المطلوبة من المجلس أو أية هيئة أخرى من هيئات السلطة ؛

(ي) الشروع في اجراء دراسات واتخاذ توصيات بغرض تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة وتشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي المتعلق بذلك وتدوينه ؛



- ٧ - تتخذ المقررات في المسائل الاجرائية ، بما فيها مقررات عقد دورات استثنائية للجمعية ، بأغلبية الأعضاء الحاضرين المصوتين .
- ٨ - تتخذ المقررات في المسائل الموضوعية بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين ، بشرط أن تضم هذه الأغلبية أغلبية الأعضاء المشتركين في الدورة . وعند ما ينشأ خلاف حول ما اذا كانت مسألة ما موضوعية أم لا ، تعامل تلك المسألة كمسألة موضوعية الا اذا قررت الجمعية غير ذلك بالأغلبية المطلوبة للمقررات في المسائل الموضوعية .
- ٩ - عندما تطرح مسألة موضوعية للتصويت لأول مرة ، يجوز للرئيس أن يؤجل قضية التصويت على هذه المسألة لفترة لا تتعدى خمسة أيام تقويمية ، ويكون ذلك واجبا عليه ، اذا طلبه خمس أعضاء الجمعية على الأقل . ولا يجوز تطبيق هذه القاعدة على أية مسألة الا مرة واحدة ، ولا تطبق لكي تؤجل المسألة الى ما بعد نهاية الدورة .
- ١٠ - عندما يوجه الى الرئيس طلب كتابي يقدمه ما لا يقل عن ربع أعضاء السلطة باستصدار رأى استشارى حول ما اذا كان اقتراح معروض على الجمعية بشأن أى أمر متفقا مع هذه الاتفاقية ، تطلب الجمعية الى غرفة منازعات قاع البحار التابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار اصدار رأى استشارى بشأنه وتؤجل التصويت على ذلك الاقتراح الى حين تلقي الرأى الاستشارى الصادر من الغرفة . فاذا لم يتم تلقي الرأى الاستشارى قبل الأسبوع الأخير من الدورة التي تطلب فيها ، تقرر الجمعية متى تجتمع للتصويت على الاقتراح المؤجل .

## المادة ١٦٠

### الصلاحيات والوظائف

- ١ - تعتبر الجمعية ، بوصفها الهيئة الوحيدة للسلطة التي تتألف من جميع الأعضاء ، الهيئة العليا للسلطة التي تكون بقية الهيئات الرئيسية مسؤولة أمامها كما هو منصوص عليه بالتحديد في هذه الاتفاقية . ويكون للجمعية صلاحية وضع السياسة العامة طبقا للأحكام ذات الصلة في هذه الاتفاقية بشأن أى مسألة أو أمر يقع كلفن اختصاص السلطة .
- ٢ - وعلاوة على ذلك ، تكون صلاحيات الجمعية ووظائفها :
- ( أ ) انتخاب أعضاء المجلس وفقا للمادة ١٦١ ؛
- ( ب ) انتخاب الأمين العام من بين المرشحين الذين يقترحهم المجلس ؛
- ( ج ) القيام ، بناء على توصية المجلس ، بانتخاب أعضاء مجلس ادارة المؤسسة ومديرها العام ؛

المادة ١٥٨

هيئات السلطة

- ١ - تنشأ بهذا جمعية ، ومجلس ، وامانة ، بوصفها الهيئات الرئيسية للسلطة .
- ٢ - تنشأ بهذا ، المؤسسة ، وهي الهيئة التي تؤدي السلطة بواسطتها الوظائف المشار اليها في الفقرة ١ من المادة ١٧٠ .
- ٣ - يجوز أن ينشأ وفقا لهذا الجزء من الهيئات الفرعية ما قد يعتبر ضروريا .
- ٤ - تكون كل من الهيئات الرئيسية للسلطة وكذلك المؤسسة مسؤولة عن ممارسة الصلاحيات والوظائف التي تمنح لها . وتتجنب كل منها ، في ممارستها لهذه الصلاحيات والوظائف ، اتخاذ أى اجراء قد ينقص أو يعرقل ممارسة الصلاحيات والوظائف المحددة الممنوحة لهيئة أخرى .

القسم الفرعي باء - الجمعية

المادة ١٥٩

التكوين والاجراءات والتصويت

- ١ - تتألف الجمعية من جميع أعضاء السلطة . ويكون لكل عضو ممثل واحد في الجمعية ، يجوز أن يرافقه ممثلون مناوبون ومستشارون .
- ٢ - تعقد الجمعية دورات عادية سنوية ، وتعقد من الدورات الاستثنائية ما قد تقررره الجمعية أو يدمو الى مقدمه الأمين العام بناء على طلب المجلس أو أغلبية أعضاء السلطة .
- ٣ - تعقد الدورات في مقر السلطة ما لم تقرر الجمعية غير ذلك .
- ٤ - تعتمد الجمعية نظامها الداخلي . وتنتخب في بداية كل دورة عادية رئيسها وغيره ممن قد تدمو الحاجة اليه من أعضاء المكتب . ويحتفظ هؤلاء بمناصبهم التي أن يتم انتخاب رئيس جديد للجمعية وأعضاء جدد للمكتب في الدورة العادية التالية .
- ٥ - تشكل أغلبية أعضاء الجمعية نصابا قانونيا .
- ٦ - يكون لكل عضو في الجمعية صوت واحد .



الفرع ٤ - السلطة

القسم الفرعي الف - أحكام عامة

المادة ١٥٦

انشاء السلطة

- ١ - تنشأ بهذا السلطة الدولية لقاع البحار، التي تقوم بعملها وفقا لهذا الجزء .
- ٢ - تكون جميع الدول الأطراف اعضاء في السلطة بحكم الواقع .
- ٣ - للمراقبين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار الذين وقعوا الوثيقة الختامية وغير المشار اليهم في الفقرات الفرعية ( ج ) أو ( د ) أو ( هـ ) أو ( و ) ، من الفقرة ١ من المادة ٣٠٥ ، الحق في الاشتراك في السلطة بوصفهم مراقبين ، وفقا لقواعدها وأنظمتها واجراءاتها .
- ٤ - يكون مقر السلطة في جامايكا .
- ٥ - للسلطة أن تنشئ من المراكز أو المكاتب الاقليمية ما تراه لازما لممارسة وظائفها .

المادة ١٥٧

طبيعة السلطة ومبادئها الأساسية

- ١ - السلطة هي المنظمة التي تقوم الدول الأطراف من طريقها ، وفقا لهذا الجزء ، بتنظيم الأنشطة في المنطقة ورقابتها ، بصورة خاصة بغية ادارة موارد المنطقة .
- ٢ - تكون صلاحيات ووظائف السلطة هي تلك التي تمنحها اياها صراحة هذه الاتفاقية . ويكون للسلطة من الصلاحيات العارضة ، المنسجمة مع هذه الاتفاقية ، ما تنطوي عليه ضمنا ممارسة تلك الصلاحيات والوظائف وما هو لازم لممارستها فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة .
- ٣ - تقوم السلطة على مبدأ تساوى جميع أعضائها في السيادة .
- ٤ - على جميع أعضاء السلطة الوفاء بحسن نية بالالتزامات التي اضطلعوا بها وفقا لهذا الجزء ، من أجل ضمان تمتعهم جميعا بالحقوق والفوائد الناجمة من العضوية .

- (ج) وما اذا كانت تنمية واستغلال المنطقة ومواردها قد جرى على نحو يكفل تشجيع التنمية السلمية للاقتصاد العالمي والنمو المتوازن للتجارة الدولية ؛
- (د) وما اذا كان قد حيل دون احتكار الانشطة في المنطقة ؛
- (هـ) وما اذا كانت السياسات المبينة في العادتين ١٥٠ و ١٥١ قد تم الوفاء بها ؛

(و) وما اذا كان النظام قد أسفر عن اقتسام عادل للفوائد المستمدة من الانشطة في المنطقة ، مع ايلاء مراعاة خاصة لمصالح واحتياجات الدول النامية .

٢ - يضمن مؤتمر المراجعة المحافظة على مبدأ التراث المشترك للانسانية وعلى النظام الدولي الذي يراد به تأمين استغلال هذا التراث استغلالا منصفيا لما فيه صالح جميع البلدان ، وخاصة الدول النامية ، وعلى وجود سلطة لتنظيم الأنشطة في المنطقة وادارتها ورقابتها . ويضمن أيضا المحافظة على المبادئ الواردة في هذا الجزء بشأن استبعاد ادعاءات السيادة او ممارستها على اى جزء من المنطقة ، وبشأن حقوق الدول وسلوكها العام بالنسبة الى المنطقة ، ومشاركتها في الأنشطة في المنطقة طبقا لهذه الاتفاقية ، وبشأن منع احتكار الأنشطة في المنطقة ، واستخدام المنطقة للاغراض السلمية دون غيرها ، والجوانب الاقتصادية للأنشطة في المنطقة ، وبشأن البحث العلمي البحري ، ونقل التكنولوجيا ، وحماية البيئة البحرية ، وحماية الحياة البشرية ، وحقوق الدول الساحلية ، والمركز القانوني للمياه العلوية للمنطقة والحيز الجوى فوق هذه المياه ، والتوفيق بين الأنشطة في المنطقة والأنشطة الأخرى في البيئة البحرية .

٣ - يكون اجراء اتخاذ القرارات المنطبق في مؤتمر المراجعة هو نفس الاجراء المطبق في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار . ويبذل المؤتمر قصارى جهده للتوصل الى اتفاق بشأن أية تعديلات عن طريق توافق الآراء ، وينبغي ألا يجرى تصويت عليها إلا بعد أن تستنفذ جميع الجهود الرامية الى تحقيق توافق في الآراء .

٤ - اذا لم يتوصل مؤتمر المراجعة ، بعد انقضاء خمس سنوات على بدئه ، الى اتفاق بشأن نظام استكشاف واستغلال موارد المنطقة ، جاز له ان يقرر خلال الاثني عشر شهرا التالية بأغلبية ثلاثة ارباع الدول الأطراف ، اعتماد ما يراه ضروريا ومناسبا من تعديلات تبدل النظام أو تغير فيه وتقديم هذه التعديلات الى الدول الأطراف للتصديق عليها او الانضمام اليها . ويبدا نفاذ هذه التعديلات بالنسبة الى جميع الدول الأطراف بعد اثني عشر شهرا من ايداع وثائق التصديق او الانضمام من قبل ثلثي الدول الأطراف .

٥ - لا تص التعديلات التي يعتمدها مؤتمر المراجعة علا بهذه المادة الحقوق المكتسبة بموجب عقود قائمة .

وانظمتها واجراءاتها ، وخطط العمل الموافق عليها وفقا للفقرة ٣ . وتساعد الدول الأطراف السلطة باتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان هذا الامثال ، وفقا للمادة ١٣٩ .

٥ - يكون للسلطة الحق في ان تتخذ في اى وقت ايا من التدابير المنصوص عليها بموجب هذا الجزء لضمان الامثال لأحكامه ، ولأداء مهام الرقابة والتنظيم الموكلة اليها بموجب الجزء المذكور او بموجب اى عقد . ويكون للسلطة الحق في تفتيش جميع ما في المنطقة من المنشآت المستخدمة بصدد الأنشطة في المنطقة .

٦ - ينص العقد الممنوح بموجب الفقرة ٣ على ضمان مدته . ومنا على ذلك ، لا ينقح العقد أو يوقف أو ينهى الأ وفقا للمادتين ١٨ و ١٩ من المرفق الثالث .

#### المادة ١٥٤

##### المراجعة الدورية

تقوم الجمعية ، كل خمس سنوات من بدء نفاذ هذه الاتفاقية ، بمراجعة عامة ومنتظمة للكيفية التي سار عليها عمليا النظام الدولي للمنطقة المنشأ في هذه الاتفاقية . وللجمعية في ضوء هذه المراجعة ان تتخذ ، او ان توصي أجهزة اخرى بأن تتخذ ، تدابير وفقا لأحكام واجراءات هذا الجزء والمرفقات المتصلة به ، تؤدي الى تحسين سير النظام .

#### المادة ١٥٥

##### مؤتمر المراجعة

١ - تدعو الجمعية ، بعد خمسة عشر عاما من ١ كانون الثاني /يناير من العام الذى تبدأ فيه باكورة الانتاج التجارى بموجب خطة عمل موافق عليها ، الى عقد مؤتمر لمراجعة أحكام هذا الجزء والمرفقات ذات الصلة التي تحكم نظام استكشاف واستغلال موارد المنطقة . وينظر مؤتمر المراجعة بالتفصيل ، في ضوء الخبرة المكتسبة أثناء تلك الفترة :

( أ ) فيما اذا كانت أحكام هذا الجزء التي تحكم نظام استكشاف واستغلال موارد المنطقة قد حققت اهدافها من جميع النواحي ، بما في ذلك ما اذا كانت الإنسانية جمعاء قد استفادت منها ؛

( ب ) وما اذا كانت القطاعات المحجوزة قد استفادت ، خلال فترة الخمسة عشر عاما ، بطريقة فعالة ومتوازنة بالمقارنة بالقطاعات غير المحجوزة ؛

### المادة ١٥٢

#### ممارسة السلطة لصلاحياتها ووظائفها

- ١ - تتحاشى السلطة التمييز في ممارستها لصلاحياتها ووظائفها ، بما في ذلك التمييز في منح الفرص للقيام بالأنشطة في المنطقة .
- ٢ - ومع ذلك ، يسمح بالمراعاة الخاصة المنصوص عليها بشكل محدد في هذا الجزء للدول النامية ، بما في ذلك المراعاة الأخص للدول غير الساحلية والدول المتضررة جغرافيا من بينها .

### المادة ١٥٣

#### نظام الاستكشاف والاستغلال

- ١ - تنظم الأنشطة في المنطقة وتجرى وتراقب من قبل السلطة نيابة عن الانسانية جمعاء وفقا لهذه المادة وكذلك الأحكام الأخرى ذات الصلة من هذا الجزء والمرفقات ذات الصلة ، وقواعد السلطة وأنظمتها وأجرائها .
- ٢ - تجرى الأنشطة في المنطقة كما هو مبين في الفقرة ٣ :
  - ( أ ) من قبل المؤسسة ؛
  - ( ب ) وبالإشتراك مع السلطة من قبل الدول الأطراف أو المؤسسات الحكومية ، أو الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يحملون جنسيات الدول الأطراف والذين يكون لهذه الدول اولرعاياها سيطرة فعلية عليهم ، وعند ما تزكيتهم تلك الدول ، او من قبل أية مجموعة من الفئات المتقدمة الذكر التي تتوافر فيها المتطلبات المنصوص عليها في هذا الجزء وفي المرفق الثالث .
- ٣ - تجرى الأنشطة في المنطقة وفقا لخطة عمل رسمية مكتوبة ترسم وفقا للمرفق الثالث ويوافق عليها المجلس بعد مراجعتها من قبل اللجنة القانونية والتقنية . وفي حالة قيام الكيانات المحددة في الفقرة الفرعية ( ب ) من الفقرة ٢ بأنشطة في المنطقة كما هو مآذون به من السلطة ، تكون خطة العمل هذه ، وفقا للمادة ٣ من المرفق الثالث ، على شكل عقد . ويجوز أن ينص هذا العقد على ترتيبات مشتركة وفقا للمادة ١١ من المرفق الثالث .
- ٤ - تمارس السلطة من الرقابة على الأنشطة في المنطقة ما يكون ضروريا لغرض تأمين الامتثال للأحكام ذات الصلة من هذا الجزء والمرفقات المتصلة به ، وقواعد السلطة

مقتابعتين تحدث فيهما زيادات ، يجرى التفاوض بشأنها مع السلطة التي يجوز لها ان  
تطلب الى المشغل ان يحصل على اذن انتاج تكميلي ليغطي الانتاج الاضافي ؛

(ب) لا تنظر السلطة في طلبات الحصول على اذونات الانتاج التكميلي هذا  
الا بعد أن تكون قد بنت في جميع الطلبات المتعلقة المقدمة من مشغلين لم يتسلموا بعد  
اذونات انتاج وبعد ان تأخذ في الاعتبار الواجب مقدمي الطلبات المحتملين الآخرين .  
وتسترشد السلطة بمبدأ عدم تجاوز مجموع الانتاج المسموح به بموجب الحد الاعلى للانتاج  
في اى سنة من سنوات الفترة الانتقالية . ولا تأذن بان تنتج ، بموجب اية خطة عمل ، كمية  
تزيد على ٤٦ ٥٠٠ طن متري من النيكل في السنة .

٧ - ينبغي أن لا تكون مستويات انتاج المعادن الأخرى مثل النحاس والكوبالت  
والمغنيز التي تستخلص من العقيدات المؤلفة من عدة معادن والمستخرجة عملاً باذن  
انتاج ، اعلى من المستويات التي كان يمكن انتاجها لو ان المشغل قد انتج الحد الاقصى  
من النيكل من تلك العقيدات عملاً بهذه المادة . وتضع السلطة قواعد وانظمة واجراءات عملاً  
بالمادة ١٧ من المرفق الثالث لتنفيذ هذه الفقرة .

٨ - ينطبق ما يتعلق بالممارسات الاقتصادية المجحفة من حقوق والتزامات  
بموجب الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف ذات الصلة على استكشاف واستغلال المعادن  
المستخرجة من المنطقة . وللدول الأطراف التي هي اطراف في تلك الاتفاقات التجارية  
المتعددة الأطراف ان تلجا ، في تسوية المنازعات التي تنشأ في اطار هذا الحكم ، الى  
اجراءات تسوية المنازعات الواردة في تلك الاتفاقات .

٩ - تكون للسلطة صلاحية الحد من مستوى انتاج المعادن المستخرجة من  
المنطقة ، غير تلك المستخرجة من العقيدات المؤلفة من عدة معادن ، بمقتضى الشروط  
وتطبيق الوسائل التي قد تكون مناسبة ، وذلك باعتماد انظمة وفقاً للفقرة ٨ من المادة ١٦١ .

١٠ - تضع الجمعية ، بناءً على توصية المجلس الصادرة على اساس مشورة لجنة  
التخطيط الاقتصادي ، نظاماً للتعويض او تتخذ غير ذلك من تدابير المساعدة على التكيف  
الاقتصادي بما في ذلك التعاون مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى لكي تساعد البلدان  
النامية التي تتعرض حصيلة صادراتها أو اقتصاداتها لاثار ضارة خطيرة نتيجة لحدوث  
انخفاض في سعر معدن متأثر أو في حجم الصادرات من هذا المعدن ، بقدر ما يكون هذا  
الانخفاض ناتجاً عن الأنشطة في المنطقة . وتشعر السلطة ، عندما يطلب منها ذلك ، في  
اجراء دراسات عن مشاكل الدول التي يحتمل أن تكون الأشد تأثراً بغية تقليل مصاعبها الى  
ادنى حد ومساعدتها في تكيفها الاقتصادي .

' ١ ' الفرق بين قيمتي خط الاتجاه لاستهلاك النيكل ، كما هما محسومتان  
علا بالفقرة الفرعية (ب) ، للسنة السابقة مباشرة لسنة باكورة الانتاج  
التجاري وللسنة السابقة مباشرة لبدء الفترة الانتقالية ؛

' ٢ ' وستين في المائة من الفرق بين قيمتي خط الاتجاه لاستهلاك النيكل ، كما  
هما محسومتان علا بالفقرة الفرعية (ب) ، للسنة التي يقدم طلب الحصول  
على اذن الانتاج بشأنها والسنة السابقة مباشرة لسنة باكورة الانتاج  
التجاري .

(ب) لأغراض الفقرة الفرعية ( أ ) :

' ١ ' تكون قيم خط الاستهلاك المستخدمة لحساب الحد الأعلى لانتاج النيكل  
هي قيم الاستهلاك السنوي للنيكل الواقعة على خط اتجاه يحسب أثناء  
السنة التي يصدر فيها اذن انتاج . ويستخلص خط الاتجاه من تراجع  
مستقيم للوفاريتمات الاستهلاك الفعلي للنيكل عن أحدث فترة ١٥ سنة  
تكون مثل هذه البيانات متاحة بشأنها ، حيث الزمن هو العامل التفرير  
المستقل . ويشار الى خط الاتجاه هذا بوصفه خط الاتجاه الأصلي ؛

' ٢ ' اذا كان المعدل السنوي للزيادة في خط الاتجاه الأصلي أقل من ٣ في  
المائة استعويض عنها عن خط الاتجاه المستخدم لتحديد الكميات المشار  
اليها في الفقرة الفرعية ( أ ) بالخط الذي يمر بخط الاتجاه الأصلي عند  
القيمة للسنة الأولى من فترة الـ ١٥ سنة ذات الصلة ، متزايدة بنسبة ٣ في  
المائة سنويا ، على أنه يشترط أن لا يتجاوز الحد الأعلى للانتاج المقرر  
في أية سنة من سنوات الفترة الانتقالية ، في أية حالة ، الفرق بين قيمة  
خط الاتجاه الأصلي لتلك السنة وقيمة خط الاتجاه الأصلي للسنة السابقة  
مباشرة لبدء الفترة الانتقالية .

٥ - تحتفظ السلطة للمؤسسة من أجل انتاجها الأولي بكمية قدرها ٣٨ ٠٠٠  
طن متري من النيكل من اصل الحد الأعلى المتاح للانتاج والمحسوب علا بالفقرة ٤ .

٦ - ( أ ) يجوز لأي مشغل ان ينتج في أية سنة أقل من مستوى الانتاج  
السنوي للمعادن المستخلصة من العقيدات المؤلفة من عدة معادن المحدد في اذن الانتاج  
الخاص به أو ما يزيد على ذلك المستوى بمقدار ٨ في المائة على الأكثر ، شريطة ألا يتجاوز  
المقدار الكلي للانتاج المقدر المحدد في الاذن . وأية زيادة تتجاوز ٨ في المائة والتي  
لا يصل الي ٢٠ في المائة في أية سنة ، أو أية زيادة في أول سنة وما تلاها بعد سنتين



٢ - ( أ ) اثناء الفترة الانتقالية المحددة في الفقرة ٣ ، لا يباشرا الانتاج التجارى عملا بخطة عمل تمت الموافقة عليها حتى يقدم احد المشغلين طلبا للحصول على اذن انتاج من السلطة وتصدر له السلطة هذا الاذن . ولا يجوز طلب اذونات الانتاج هذه قبل اكثر من خمس سنوات من البدء المقرر للانتاج التجارى بموجب خطة العمل ، ما لم تحدد قواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها فترة أخرى مع مراعاة طبيعة استحداث المشاريع وتوقيتها ؛

( ب ) يحدد المشغل ، في طلبه اذن الانتاج ، الكمية السنوية من النيكل المتوقع استخراجها بموجب خطة العمل الموافق عليها . ويتضمن الطلب جدولا بالمصرفيات التي سينفقها المشغل بعد تلقيه الاذن ، محسوبة بصورة معقولة لتسمح له ببدء الانتاج التجارى في الموعد المقرر ؛

( ج ) لأغراض الفقرتين الفرعيتين ( أ ) و ( ب ) ، تضع السلطة متطلبات اداء مناسبة وفقا للمادة ١٧ من المرفق الثالث ؛

( د ) تصدر السلطة اذن انتاج لمستوى الانتاج المحدد في الطلب ، الا اذا كان حاصل ذلك المستوى والمستويات التي سبق الاذن بها يتجاوز الحد الأعلى لانتاج النيكل ، كما هو محسوب عملا بالفقرة ٤ في سنة اصدار الاذن ، خلال أية سنة من الانتاج المقرر تقع داخل الفترة الانتقالية ؛

( هـ ) يصبح اذن الانتاج والطلب الموافق عليه ، عند اصدارهما ، جزءا من خطة العمل الموافق عليها ؛

( و ) اذا رفض ، عملا بالفقرة الفرعية ( د ) ، طلب المشغل الحصول على اذن انتاج ، جاز للمشغل في اى وقت تقديم طلب اخر الى السلطة .

٣ - تبدأ الفترة الانتقالية خمس سنوات قبل ١ كانون الثاني /يناير من السنة التي يتقرر فيها الشروع في باكورة الانتاج التجارى بمقتضى خطة عمل موافق عليها . فاذا حدث تأخير في باكورة الانتاج التجارى يتعدى السنة المقررة اصلا ، عدلت بداية الفترة الانتقالية والحد الأعلى للانتاج المحسوب في الأصل وفقا لذلك ، وتدم الفترة الانتقالية ٢٥ عاما او حتى نهاية مؤتمر المراجعة المشار اليه في المادة ١٥٥ أو الى اليوم الذى يبدأ فيه نفاذ تلك الترتيبات أو الاتفاقات الجديدة المشار اليها في الفقرة ١ ، ايها أسبق . وتستأنف السلطة ممارسة الصلاحية المنصوص عليها في هذه المادة لما يتبقى من الفترة الانتقالية اذا انتهى امد الترتيبات أو الاتفاقات المذكورة أو أصبحت غير نافذة لأى سبب من الأسباب .

٤ - ( أ ) يكون الحد الأعلى للانتاج لأى سنة من سنوات الفترة الانتقالية هو حاصل :

( ز ) زيادة الفرص لجميع الدول الاطراف ، بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية او موقعها الجغرافي ، لتشارك في تنمية موارد المنطقة ومنع احتكار الأنشطة في المنطقة ؛

( ح ) حماية الدول النامية من الآثار الضارة باقتصادها او بحصيلة صادراتها الناجمة عن انخفاض في سعر معدن متاثر ، او في حجم الصادرات من ذلك المعدن ، بقدر ما يكون هذا الانخفاض ناتجا عن الأنشطة في المنطقة ، كما هو منصوص عليه في المادة ١٥١ ؛

( ط ) تنمية التراث المشترك لما فيه صالح الانسانية جمعاء ؛

( ي ) ألا تكون شروط وصول المستورد من المعادن المستخرجة من المنطقة والمستورد من السلع الأساسية المنتجة من هذه المعادن اكثر مواتاة من افضل الشروط المطبقة على المستوردات من مصادر اخرى .

## المادة ١٥١

### سياسات الانتاج

١ - ( ا ) دون الاخلال بالأهداف المبينة في المادة ١٥٠ ، ولغرض تنفيذ الفقرة الفرعية ( ح ) من تلك المادة ، تقوم السلطة ، عاملة عن طريق المحافل القائمة أو من خلال ما يكون مناسباً من الترتيبات والاتفاقات الجديدة التي تشترك فيها جميع الأطراف المهتمة بالأمر ، بما في ذلك كل من المنتجين والمستهلكين ، باتخاذ ما يلزم من التدابير لتعزيز نمو وفعالية واستقرار أسواق تلك السلع الأساسية المنتجة من المعادن المستخرجة من المنطقة بأسعار مجزية للمنتجين ومنصفة للمستهلكين . وتتعاون جميع الدول الأطراف تحقيقاً لهذه الغاية ؛

( ب ) يكون للسلطة الحق في أن تشترك في أي مؤتمر للسلع الأساسية يعني بتلك السلع وتشترك فيه جميع الأطراف المهتمة بالأمر بما في ذلك كل من المنتجين والمستهلكين . ويكون للسلطة الحق في أن تصبح طرفاً في أي ترتيب أو اتفاق ينجم عن هذه المؤتمرات . واشتراك السلطة في أية أجهزة تنشأ بموجب تلك الترتيبات أو الاتفاقات يكون بشأن الانتاج في المنطقة ووفقاً للقواعد ذات الصلة الموضوعة لتلك الأجهزة ؛

( ج ) تضطلع السلطة بالتزاماتها بموجب الترتيبات أو الاتفاقات المشار إليها في هذه الفقرة على نحو يكفل تنفيذاً موحداً وغير تمييزي بشأن كل انتاج في المنطقة للمعادن المعنية . وتتصرف السلطة ، عند قيامها بذلك ، بطريقة تتشى مع أحكام العقود القائمة وما تمت الموافقة عليه من خطط عمل المؤسسة .



الطادة ١٤٩

الأشياء الأثرية والتاريخية

تحفظ جميع الأشياء ذات الطابع الأثرى او التاريخي التي يعثر عليها في المنطقة أو يجرى التصرف بها لصالح الانسانية جمعاء ، مع ايلاء اعتبار خاص للحقوق التفضيلية لدولة أو بلد المنشأ أو لدولة المنشأ الثقافي أو لدولة المنشأ التاريخي والأثرى .

الفرع ٣ - تنمية موارد المنطقة

الطادة ١٥٠

السياسات المتعلقة بالأنشطة في المنطقة

يتم القيام بالأنشطة في المنطقة ، كما هو منصوص عليه بصورة محددة في هذا الجزء ، على نحو يدعم التنمية السلمية للاقتصاد العالمي والنمو المتوازن للتجارة الدولية وبينهـــــض بالتعاون الدولي من أجل التنمية الشاملة لجميع البلدان ، وخاصة الدول النامية ، وبغية ضمان :

( أ ) تنمية موارد المنطقة ؛

( ب ) ادارة موارد المنطقة ادارة منتظمة وامنة ورشيدة ، بما في ذلك تسيير الأنشطة في المنطقة بطريقة كفؤة وتجنب اى تبذير ، وفقا لمبادئ الحفظ السليمة ؛

( ج ) توسيع فرص المشاركة في هذه الأنشطة بما يتفق بصفة خاصة مع المادتين ١٤٤

و ١٤٨ ؛

( د ) مشاركة السلطة في الإيرادات ونقل التكنولوجيا الى المؤسسة والى الدول

النامية كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية ؛

( هـ ) زيادة توافر المعادن المستخرجة من المنطقة حسب الحاجة بالاقتران مع

المعادن المستخرجة من مصادر اخرى ، لتأمين الامدادات لمستهلكي هذه المعادن ؛

( و ) العمل على توفير اسعار عادلة ومستقرة ، مجزية للمنتجين ومنصفة للمستهلكين ،

للمعادن المستخرجة من كل من المنطقة ومن مصادر اخرى ، وتعزيز التوازن الطويل الأجل

بين العرض والطلب ؛

٢ - تكون المنشآت المستخدمة في اجراء الأنشطة في المنطقة خاضعة للشروط التالية :

( أ ) لا تقام هذه المنشآت أو تثبت أو تزال إلا وفقا لهذا الجزء و رهنا بمراعاة قواعد السلطة وأنظمتها واجراءاتها . ويجب تقديم الاشعار الواجب من اقامة هذه المنشآت وتثبيتها وازالتها ويجب الاحتفاظ بوسائل دائمة للتنبيه الى وجودها ؛

( ب ) لا يجوز اقامة هذه المنشآت اذا ترتب على ذلك اطاقة لاستخدام الممرات البحرية المعترف بأنها جوهرية للملاحة الدولية أو اقامتها في قطاعات النشاط المكثف لصيد الاسماك ؛

( ج ) تقام حول هذه المنشآت مناطق سلامة مع علامات مناسبة لضمان سلامة كل من الملاحة والمنشآت . ولا يكون لشكل مناطق السلامة تلك أو موقعها ما يجعلها تؤلف حزاما يعرقل الوصول المشروع للسفن الى مناطق بحرية معينة أو يعرقل الملاحة في الممرات البحرية الدولية ؛

( د ) تستخدم هذه المنشآت في الأغراض السلمية دون غيرها ؛

( هـ ) ليس لهذه المنشآت مركز الجزر . وليس لها بحر اقليمي خاص بها ، كما ان وجودها لا يؤثر على تعيين حدود البحر الاقليمي او المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري .

٣ - تسيّر الأنشطة الأخرى في البيئة البحرية مع ايلاء الاعتبار المعقول للأنشطة في المنطقة .

#### المادة ١٤٨

#### مشاركة الدول النامية في الأنشطة في المنطقة

تعزز المشاركة الفعالة للدول النامية في الأنشطة في المنطقة كما هو منصوص عليه بصورة محددة في هذا الجزء ، مع ايلاء الاعتبار الواجب لمصالحها وحاجاتها الخاصة ، ولا سيما ما للدول غير الساحلية والدول المتضررة جغرافيا من بينها من حاجة خاصة التي التغلب على العقبات الناشئة من موقعها غير المواتي ، بما في ذلك البعد عن المنطقة وصعوبة النفاذ الى المنطقة ومنها .

(ب) بتدابير تهدف الى الارتقاء بتكنولوجيا المؤسسة والتكنولوجيا المحلية للدول النامية ، ولاسيما اتاحة الفرص لعاملين من المؤسسة ومن الدول النامية للتدريب في العلوم والتكنولوجيا البحرية وللإشتراك الكامل في الأنشطة في المنطقة .

#### الطادة ١٤٥

##### حماية البيئة البحرية

تتخذ التدابير اللازمة وفقا لهذه الاتفاقية فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة لضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن هذه الأنشطة . وتحقيقا لهذه الغاية ، تعتمد السلطة قواعد وأنظمة وإجراءات مناسبة تهدف ، بين أمور أخرى ، الى :

( ا ) منع التلوث والأخطار الأخرى التي تهدد البيئة البحرية ، بما فيها الساحل ، وخفضها والسيطرة عليها ، وكذلك منع الاخلال بالتوازن البيولوجي للبيئة البحرية ، مع إيلاء اهتمام خاص الى ضرورة الحماية من الآثار الضارة لأنشطة مثل الثقب ، والكراة ، والحفر ، والتخلص من الفضلات ، واقامة وتشغيل أو صيانة المنشآت وخطوط الأنابيب وغيرها من الأجهزة المتصلة بهذه الأنشطة ؛

(ب) حماية وحفظ الموارد الطبيعية للمنطقة ومنع وقوع ضرر بالثروة النباتية والحيوانية في البيئة البحرية .

#### الطادة ١٤٦

##### حماية الحياة البشرية

تتخذ التدابير اللازمة ، فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة ، لضمان الحماية الفعالة للحياة البشرية . ولهذا الغرض تعتمد السلطة قواعد وأنظمة وإجراءات مناسبة لاكمال القانون الدولي القائم كما يتجسد في المعاهدات ذات الصلة .

#### الطادة ١٤٧

##### التوفيق بين الأنشطة في المنطقة وفي البيئة البحرية

١ - تجرى الأنشطة في المنطقة مع المراعاة المعقولة للأنشطة الأخرى في البيئة البحرية .

٣ - يجوز للدول الأطراف أن تجرى البحث العلمي البحري في المنطقة .  
وتعزز الدول الأطراف التعاون الدولي في مجال البحث العلمي البحري في المنطقة عن طريق :

( أ ) الاشتراك في برامج دولية وتشجيع التعاون في البحث العلمي البحري بين عالمي البلدان المختلفة وعالمي السلطة ؛

( ب ) ضمان تطوير برامج عن طريق السلطة أو المنظمات الدولية الأخرى حسب الاقتضاء ، لمنفعة الدول النامية والدول الأقل تقدماً تكنولوجياً ، بقصد

١ ' تقوية قدرات الدول المذكورة على البحث ؛

٢ ' تدريب عالمي تلك الدول وعالمي السلطة على تقنيات البحث وتطبيقاته ؛

٣ ' تشجيع استخدام العاملين المؤهلين من تلك الدول في البحث في المنطقة ؛

( ج ) نشر نتائج الأبحاث والتحليلات عند توافرها ، نشرها فعلاً ، عن طريق السلطة أو غيرها من الطرق الدولية عند الاقتضاء .

#### المادة ١٤٤

#### نقل التكنولوجيا

١ - تتخذ السلطة تدابير وفقاً لهذه الاتفاقية :

( أ ) لاكتساب التكنولوجيا والمعرفة العلمية المتصلة بالأنشطة في المنطقة ؛

( ب ) وللنهوض بنقل تلك التكنولوجيا والمعرفة العلمية إلى الدول النامية وتشجيعه بحيث تستفيد منها جميع الدول الأطراف .

٢ - وتحقيقاً لهذه الغاية تتعاون السلطة والدول الأطراف في النهوض بنقل التكنولوجيا والمعرفة العلمية المتصلة بالأنشطة في المنطقة بحيث يمكن أن تستفيد منها المؤسسة وجميع الدول الأطراف . هوجه خاص مباشر وانهض :

( أ ) ببرامج لنقل التكنولوجيا إلى المؤسسة والدول النامية بصدد الأنشطة في المنطقة ، بما في ذلك ، بين أمور أخرى ، تيسير وصول المؤسسة والدول النامية إلى التكنولوجيا ذات الصلة بموجب أحكام وشروط منصفة ومعقولة ؛

### الطادة ١٤١

#### استخدام المنطقة للأغراض السلمية دون غيرها

تكون المنطقة مفتوحة لاستخدامها للأغراض السلمية دون غيرها من قبل جميع الدول ، ساحلية كانت أو غير ساحلية ، دون تمييز ودون اخلال بالأحكام الأخرى لهذا الجزء .

### الطادة ١٤٢

#### حقوق الدول الساحلية ومصالحها المشروعة

- ١ - تجرى الأنشطة في المنطقة ، فيما يتعلق بمكان الموارد فيها الممتدة عبر حدود الولاية الوطنية ، مع ايلاء المراعاة الواجبة للحقوق والمصالح المشروعة لأية دولة ساحلية تمتد تلك المكان عبر ولايتها .
- ٢ - تجرى مع الدولة المعنية مشاورات ، تشمل نظاما للاخطار المسبق ، بغية تفادي التعدي على تلك الحقوق والمصالح . وفي الحالات التي يمكن أن تؤدي فيها الأنشطة في المنطقة الى استغلال موارد واقعة داخل الولاية الوطنية ، يشترط الحصول على موافقة مسبقة من الدولة الساحلية المعنية .
- ٣ - لا يمس هذا الجزء ولا اية حقوق منوحة او ممارسة عملا به حقوق الدول الساحلية في ان تتخذ من التدابير التمشية مع الاحكام ذات الصلة من الجزء الثاني عشر ما قد يكون لازما لمنع أو تخفيف أو ازالة خطر شديد وداهم على سواحلها او على مصالحها المتصلة بها ، من التلوث او نذره أو أية أحداث خطيرة أخرى تسفر عنها أو تسببها اية أنشطة في المنطقة .

### الطادة ١٤٣

#### البحث العلمي البحري

- ١ - يجرى البحث العلمي البحري في المنطقة للأغراض السلمية دون غيرها ولصالح الانسانية جمعاء ، وفقا للجزء الثالث عشر .
- ٢ - يجوز للسلطة ان تجرى البحث العلمي البحري فيما يتعلق بالمنطقة ومواردها ، ولها ان تدخل في عقود لهذا الغرض . وتقوم السلطة بتعزيز اجراء البحث العلمي البحري في المنطقة وتشجيعه ، وتنسيق ونشر نتائج هذا البحث والتحليل منها .

المادة ١٣٩

الالتزام بضمان الامتثال لهذه الاتفاقية والمسؤولية عن الأضرار

- ١ - تكون الدول الأطراف ملزمة بضمان ان تجرى الانشطة في المنطقة وفقا لهذا الجزء ، سواء قامت بها دول اطراف ، او مؤسسات حكومية او اشخاص طبيعيين أو اعتباريين يحملون جنسيات دول أطراف أو يكون لها أو لرعاياها سيطرة فعلية عليهم . وينطبق نفس الالتزام على المنظمات الدولية بالنسبة الى الانشطة التي تقوم بها في المنطقة .
- ٢ - دون الاخلال بقواعد القانون الدولي والمادة ٢٢ من المرفق الثالث ، تتربط على الضرر الناجم عن عدم قيام دولة طرف او منظمة دولية بالتزاماتها بموجب هذا الجزء مسؤولية ، وتحمل الدول الأطراف والمنظمات الدولية العاملة معا مسؤولية تضامنية وفردية . غير أن الدولة الطرف لا تكون مسؤولة عن الضرر الناجم عن أي عدم امتثال لهذا الجزء من قبل شخص زكته بموجب الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢ من المادة ١٥٣ ، اذا كانت الدولة الطرف قد اتخذت جميع التدابير اللازمة والمناسبة لضمان الامتثال الفعال بموجب الفقرة ٤ من المادة ١٥٣ والفقرة ٤ من المادة ٤ من المرفق الثالث .
- ٣ - تتخذ الدول الأطراف التي هي اعضاء في منظمات دولية التدابير المناسبة لضمان تنفيذ هذه المادة فيما يتعلق بهذه المنظمات .

المادة ١٤٠

صالح الانسانية

- ١ - تجرى الأنشطة في المنطقة ، كما هو منصوص عليه بصورة محددة في هذا الجزء ، لصالح الانسانية جمعاء بصرف النظر عن الموقع الجغرافي للدول ، ساحلية كانت أو غير ساحلية ، مع ايلاء مراعاة خاصة لمصالح واحتياجات الدول النامية والشعوب التي لم تنل الاستقلال الكامل أو غيره من أوضاع الحكم الذاتي التي تعترف بها الأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .
- ٢ - تهيب السلطة لتقاسم الفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من المنظمة تقاسما منصفا عن طريق أية آلية مناسبة ، وفقا للفقرة الفرعية (و) '١' من الفقرة ٢ من المادة ١٦٠ .

الفرع ٢ - المبادئ التي تحكم المنطقة

الطادة ١٣٦

التراث المشترك للإنسانية

المنطقة ومواردها تراث مشترك للإنسانية .

الطادة ١٣٧

النظام القانوني للمنطقة ومواردها

١ - ليس لأي دولة أن تدعي أو تمارس السيادة أو الحقوق السيادية على أي جزء من المنطقة أو مواردها ، وليس لأي دولة أو شخص طبيعي أو اعتباري الاستيلاء على ملكية أي جزء من المنطقة . ولن يعترف بأن ادعاء أو ممارسة من هذا القبيل للسيادة أو الحقوق السيادية ولا يمثل هذا الاستيلاء .

٢ - جميع الحقوق في موارد المنطقة ثابتة للبشرية جمعاء ، التي تعمل السلطة بالنيابة عنها ، وهذه الموارد لا يمكن النزول عنها . أما المعادن المستخرجة من المنطقة فلا يجوز النزول عنها إلا طبقاً لهذا الجزء وقواعد السلطة وأنظمتها وأجراءاتها .

٣ - ليس لأي دولة أو شخص طبيعي أو اعتباري ادعاء أو اكتساب أو ممارسة حقوق بشأن المعادن المستخرجة من المنطقة إلا وفقاً لهذا الجزء . وفيما عدا ذلك ، لا يعترف بأي ادعاء أو اكتساب أو ممارسة لحقوق من هذا القبيل .

الطادة ١٣٨

السلوك العام للدول فيما يتعلق بالمنطقة

يكون السلوك العام للدول فيما يتعلق بالمنطقة متفقاً مع أحكام هذا الجزء ، ومراعياً المبادئ المدرجة في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الأخرى لمصلحة صيانة السلم والأمن والنهوض بالتعاون الدولي والتفاهم المتبادل .

الجزء الحادي عشر

المنطقة

الفرع ١ - أحكام عامة

المادة ١٣٣

المصطلحات المستخدمة

لأغراض هذا الجزء :

- ( أ ) تعني " الموارد " جميع الموارد المعدنية الصلبة أو السائلة أو الغازية نسي موقعها الأصلي في المنطقة والموجودة طو قاع البحر أو تحته ، بما في ذلك العقودات المؤلفة من عدة معادن .
- ( ب ) يشار إلى الموارد ، عندما يتم استخراجها من المنطقة ، باسم " المعادن " .

المادة ١٣٤

مجال تطبيق هذا الجزء

- ١ - ينطبق هذا الجزء طو المنطقة .
- ٢ - تخضع الأنشطة في المنطقة لأحكام هذا الجزء .
- ٣ - ان المتطلبات المتعلقة بإيداع الخرائط أو قوائم الاحداثيات الجغرافية التي تبين الحدود المشار إليها في الفقرة الفرعية ( ١ ) من الفقرة ١ من المادة ١ ، وكذلك المتعلقة بالاعلان عنها ، مدرجة في الجزء السادس .
- ٤ - ليس في هذه المادة ما يمس تعيين الحدود الخارجية للجرف القاري وفتحا للجزء السادس أو صحة الاتفاقات المتعلقة بتعيين الحدود فيما بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة .

المادة ١٣٥

النظام القانوني للمياه العلووية والحيز الجوي

- لا يمس هذا الجزء ، ولا أية حقوق ممنوحة أو ممارسة عملا به ، النظام القانوني للمياه التي تعلو المنطقة أو للحيز الجوي فون تلك المياه .



المادة ١٢٩

التعاون في بناء وتحسين وسائل النقل

حيث لا توجد في دول المرور العابرة وسائل للنقل تكفل لإعمال حرية المرور العابر، أو حيث تكون الوسائل الموجودة فيها، بما في ذلك المنشآت والمعدات المينائية، غير كافية من أية ناحية، يجوز لدول المرور العابر والدول غير الساحلية المعنية أن تتعاون في بناء تلك الوسائل أو تحسينها.

المادة ١٣٠

تدابير لتفادي أو إزالة التأخيرات أو غيرها من الصعوبات ذات الطابع التقني في حركة المرور العابر

- ١- تتخذ دول المرور العابر كل التدابير المناسبة لتفادي التأخيرات أو غيرها من الصعوبات ذات الطابع التقني في حركة المرور العابر.
- ٢- في حالة حدوث تأخيرات أو صعوبات من هذا القبيل، تتعاون السلطات المختصة في دول المرور العابر وفي الدول غير الساحلية المعنية لإزالة هذه التأخيرات أو الصعوبات بسرعة.

المادة ١٣١

المعاملة المتساوية في الموانئ البحرية

تتمتع السفن التي ترفع أعلام الدول غير الساحلية بمعاملة مساوية لتلك التي تمنح للسفن الأجنبية الأخرى في الموانئ البحرية.

المادة ١٣٢

منح مزيد من تسهيلات المرور العابر

لا يترتب على هذه الاتفاقية بأي وجه سحب تسهيلات مرور عابر تفوق تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وتكون محل اتفاق بين الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أو ممنوحة من قبل دولة طرف. كما أن هذه الاتفاقية لا تحول دون أن تمنح على هذا النحو تسهيلات أكبر في المستقبل.

- ٢- يتم الاتفاق على أحكام وصور ممارسة حرية المرور العابر بين الدول غير الساحلية ودول المرور العابر المعنية عن طريق اتفاقات ثنائية أو دون اقليمية أو اقليمية .
- ٣- يكون لدول المرور العابر ، في ممارسة سيادتها الكاملة على أقاليمها ، الحق في اتخاذ كل ما يلزم من التدابير التي تضمن أن الحقوق والتسهيلات المنصوص عليها في هذا الجزء للدول غير الساحلية لا تشكل ، بأية صورة كانت ، تعديا على مصالحها المشروعة .

#### المادة ١٢٦

##### استبعاد تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية

ان أحكام هذه الاتفاقية ، وكذلك أحكام الاتفاقات الخاصة المتصلة بممارسة حق حرية الوصول الى البحر ومنه ، التي تنشئ حقوقا وتسهيلات بسبب الموقع الجغرافي الخاص للدول غير الساحلية ، مستبعدة من تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية .

#### المادة ١٢٧

##### الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى

- ١- لا تخضع حركة المرور العابر لأي رسم جمركي أو ضريبة أو أى رسم آخر باستثناء الرسوم التي تجبى مقابل تقديم خدمات معينة بصدد هذا المرور العابر .
- ٢- لا تخضع وسائل النقل العارة مرورا عابرا والتسهيلات الأخرى المقدمة الى الدول غير الساحلية والتي تستخدمها هذه الدول ، لضرائب أو رسوم تزيد على تلك التي تجبى مقابل استخدام وسائل النقل التي تخص دولة المرور العابر .

#### المادة ١٢٨

##### المناطق الحرة والتسهيلات الجمركية الأخرى

يجوز ، تسهيلات لحركة المرور العابر ، توفير مناطق حرة أو تسهيلات جمركية أخرى في موانئ الدخول والخروج بدول المرور العابر ، عن طريق الاتفاق بين هذه الدول والدول غير الساحلية .

الجزء العاشر

حق وصول الدول غير الساحلية الى  
البحر ومنه حرية المرور العابر

المادة ١٢٤

المصطلحات المستخدمة

- ١- لأغراض هذه الاتفاقية :
  - ( أ ) تعني " الدولة غير الساحلية " كل دولة ليس لها ساحل بحري ،
  - ( ب ) تعني " دولة المرور العابر " كل دولة ، سواء كان لها ساحل بحري أم لا ، تقع بين دولة غير ساحلية والبحر ، وتجري حركة المرور العابر خلال اقليمها ،
  - ( ج ) تعني " حركة المرور العابر " مرور الأشخاص والأمتعة والبضائع ووسائل النقل عبر اقليم دولة أو أكثر من دول المرور العابر ، عندما لا يتعدى المرور عبر الاقليم المذكور جزءاً من رحلة كاملة تبدأ أو تنتهي في اقليم الدولة غير الساحلية ، سواء رافق هذا المرور نقل من سفينة الى أخرى ، أو خزن أو تجزئة الشحنة ، أو تغيير في اسلوب النقل ، أو لم يرافقه ،
  - ( د ) تعني " وسائل النقل " :
    - ' ١ ' عربات سلك الحديد ، والسفن البحرية والمراكب البحرية والنهرية ، والعربات البرية ؛
    - ' ٢ ' الحمّالين ودواب الحمل ، عندما تتطلب ذلك الظروف المحلية .
- ٢- يجوز للدول غير الساحلية ودول المرور العابر أن تدرج ضمن وسائل النقل ، بالاتفاق فيما بينها ، خطوط الأنابيب وأنابيب الغاز ووسائل النقل الأخرى غير تلك المدرجة في الفقرة ١ .

المادة ١٢٥

حق الوصول الى البحر ومنه حرية المرور العابر

- ١- يكون للدول غير الساحلية حق الوصول الى البحر ومنه لغرض ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بما فيها تلك المتعلقة بحرية أعالي البحار والتراث المشترك للإنسانية . وتحقيقاً لهذه الغاية ، تتمتع الدول غير الساحلية بحرية المرور العابر عبر أراضي دول المرور العابر بكافة وسائل النقل .

الجزء التاسع  
البحار المغلقة أو شبه المغلقة

المادة ١٢٢

تعريف

لأغراض هذه الاتفاقية ، يعني " البحر المغلق أو شبه المغلق " خليجا أو حوضا أو بحرا ، تحيط به دولتان أو أكثر ويتصل ببحر آخر أو بالمحيط بواسطة منفذ ضيق ، أو يتألف كليا أو أساسا من البحار الاقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة لدولتين ساحليتين أو أكثر .

المادة ١٢٣

تعاون الدول المشاطئة لبحار مغلقة أو شبه مغلقة

ينبغي أن تتعاون الدول المشاطئة لبحر مغلق أو شبه مغلق فيما بينها في ممارسة ما لها من حقوق وأداء ما عليها من واجبات بمقتضى هذه الاتفاقية . وتحقيقا لهذه الغاية ، تسعى ، مباشرة أو عن طريق منظمة اقليمية مناسبة ، الى :

- ( أ ) تنسيق ادارة الموارد الحية للبحر وحفظها واستكشافها واستغلالها ؛
- ( ب ) تنسيق اعمال حقوقها وواجباتها فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ؛
- ( ج ) تنسيق سياساتها المتعلقة بالبحث العلمي والقيام ، حيثما يقتضه الأمر ، ببرامج مشتركة للبحث العلمي في المنطقة ؛
- ( د ) دعوة غيرها من الدول أو المنظمات الدولية المهتمة بالأمر ، حسب الاقتضاء ، لتتعاون معها في العمل على تدعيم أحكام هذه المادة .

الجزء الثامن  
نظام الجزر

المادة ١٢١  
نظام الجزر

- ١- الجزيرة هي رقعة من الأرض متكونة طبيعيا ، ومحاطة بالماء ، وتعلو عليه في حالة المد .
- ٢- باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة ٣ ، يحدد البحر الاقليمي للجزيرة ومنطقتها المتاخمة ومنطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القارى وفقا لأحكام هذه الاتفاقية المنطبقة على الأقاليم البرية الأخرى .
- ٣- ليس للصخور التي لا تهيئ استمرار السكنى البشرية أو استمرار حياة اقتصادية خاصة بها ، منطقة اقتصادية خالصة أو جرف قارى .

٢ - يتم بصورة منتظمة تقديم وتبادل ما هو متوافر من المعلومات العلمية والاحصائيات عن كمية الصيد ومجهوده وغير ذلك من البيانات المتصلة بحفظ الأرصدة السمكية ، عن طريق المنظمات الدولية المختصة ، سواء كانت دون اقليمية أو اقليمية أو عالمية ، حيثما يقتضي الحال ذلك ، وباشتراك كافة الدول المعنية .

٣ - تضمن الدول المعنية أن لا تميز تدابير الحفظ وتنفيذها ، قانونا أو فعلا ، ضد صيادى أية دولة .

## المادة ١٢٠

### الثدييات البحرية

تنطبق المادة ٦٥ كذلك على حفظ وإدارة الثدييات البحرية في أعالي البحار.

المادة ١١٧

واجب الدول في أن تتخذ تدابير بالنسبة الى رعاياها  
من أجل حفظ الموارد الحية لأعالي البحار

على جميع الدول واجب اتخاذ ما قد يكون ضروريا من التدابير بالنسبة الى رعاياها  
كل منها من أجل حفظ الموارد الحية لأعالي البحار، أو التعاون مع دول أخرى في اتخاذ  
تلك التدابير .

المادة ١١٨

تعاون الدول في حفظ وإدارة الموارد الحية

تتعاون الدول فيما بينها في حفظ وإدارة الموارد الحية في مناطق أعالي البحار .  
وتدخل الدول التي يستغل رعاياها موارد حية متماثلة ، والدول التي يستغل رعاياها موارد  
حية مختلفة في نفس المنطقة ، في مفاوضات بغية اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ الموارد الحية  
المعنية . وتتعاون ، حسب الاقتضاء ، لتؤسس لهذا الغرض منظمات دون اقليمية أو اقليمية  
لمصاد الأسماك .

المادة ١١٩

حفظ الموارد الحية لأعالي البحار

١ - على الدول ، في تحديدها لكمية الصيد المسموح بها ووضعها غير ذلك من  
تدابير حفظ الموارد الحية في أعالي البحار أن :

( أ ) تتخذ تدابير تهدف ، على أساس أفضل الأدلة العلمية المتوفرة للدول المعنية ،  
الى صون أرصدة الأنواع المجتناة أو تجديدها ، بمستويات يمكن أن تدر أقصى غلة قابلة  
للدوام كما تعينها العوامل البيئية والاقتصادية ذات الصلة ، بما فيها الاحتياجات الخاصة  
للدول النامية ، ومع مراعاة أنماط الصيد والترابط بين السلالات السمكية وأية معايير دولية  
للحد الأدنى موصى بها بوجه عام سواء على الصعيد دون الاقليمي أو الاقليمي أو العالمي ؛

( ب ) تضع في اعتبارها ما يترتب على ذلك من الآثار في الأنواع المرتبطة بالأنواع  
المجتناة أو المعتمدة عليها بقصد صون أو تجديد أرصدة الأنواع المرتبطة أو المعتمدة  
بمستويات أعلى من المستويات التي يمكن أن يصبح فيها تكاثرها مهددا بصورة جديدة .

المادة ١١٤

كسرا واصابة أحد الكابلات أو خطوط الانابيب  
المغمورة من قبل مالكي أحد الكابلات أو خطوط  
الانابيب المغمورة الأخرى

تعتمد كل دولة ما يلزم من القوانين والأنظمة للنص على انه اذا سبب اشخاص خاضعون لولايتها ممن يمتلكون أحد الكابلات أو خطوط الأنابيب المغمورة تحت اعالي البحار ، عند وضع او تصليح هذه الكابلات او خطوط الأنابيب ، كسرا واصابة اى من الكابلات او خطوط الأنابيب الأخرى ، تحملوا تكاليف التصليحات .

المادة ١١٥

التعويض عن الخسارة المتكبدة في تفادى اصابة  
أحد الكابلات أو خطوط الأنابيب المغمورة

تعتمد كل دولة ما يلزم من القوانين والأنظمة لضمان حصول أصحاب السفن الذين يستطيعون أن يثبتوا أنهم ضحوا بمرساة أو شبكة أو أية أداة من أدوات الصيد الأخرى ، بغية تفادى اصابة أحد الكابلات أو خطوط الأنابيب المغمورة ، على تعويض من صاحب الكابل أو خط الأنابيب بشرط أن يكون صاحب السفينة قد اتخذ مسبقا كل التدابير الاحتياطية المعقولة .

الفرع ٢ - حفظ وإدارة الموارد الحية لأعالي البحار

المادة ١١٦

الحق في صيد الأسماك في أعالي البحار

لجميع الدول الحق في أن يزاول رعاياها صيد الأسماك في أعالي البحار رهنا بمراعاة:

- ( أ ) التزاماتها الناجمة عن المعاهدات ؛
- ( ب ) وحقوق الدول الساحلية وواجباتها وكذلك مصالحها المنصوص عليها ، بين مواد أخرى ، في الفقرة ٢ من المادة ٦٣ وفي المواد ٦٤ الى ٦٧ ؛
- ( ج ) وأحكام هذا الفرع .



(ب) يجب على الطائرة التي تصدر الأمر بالتوقف أن تطارد السفينة بنفسها فعليا حتى تصل سفينة أو طائرة أخرى تابعة للدولة الساحلية تكون قد دعته الطائرة لتتابع المطاردة ما لم تكن الطائرة ذاتها قادرة على احتجاز السفينة . ولا يكفي لتبرير احتجاز السفينة خارج البحر الاقليمي أن تكون الطائرة قد شاهدت السفينة مجرد مشاهدة وهي ترتكب الانتهاك أو وهي محل شبهة في ارتكابها ان لم تكن السفينة قد أمرت بالوقوف وطوردت من قبل الطائرة نفسها أو طائرة أخرى أو سفن تتابع المطاردة دون انقطاع .

٧ - لا تجوز المطالبة بالافراج عن سفينة احتجزت داخل حدود ولاية دولة واصطحبت الى ميناء تابع لتلك الدولة لغرض التحقيق معها أمام السلطات المختصة ، بالاستناد فقط الى أن السفينة قد مرت أثناء رحلتها وهي مصطحبة عبر جزء من المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحار العالية ، اذا جعلت الظروف ذلك ضروريا .

٨ - في حالة ايقاف أو احتجاز سفينة خارج البحر الاقليمي في ظروف لا تبرر ممارسة حق المطاردة الحثيثة ، تعوز عن أى خسارة أو ضرر يكون قد لحق بها نتيجة ذلك .

### المادة ١١٢

#### الحق في وضع الكابلات وخطوط الأنايبب المغمورة

١ - يحق لجميع الدول وضع الكابلات وخطوط الأنايبب المغمورة على قاع أعالي البحار خارج حدود الجرف القارى .

٢ - تنطبق الفقرة ٥ من المادة ٧٩ على الكابلات وخطوط الأنايبب هذه .

### المادة ١١٣

#### كسر أو اصابة أحد الكابلات أو خطوط

#### الأنايبب المغمورة

تعتمد كل دولة ما يلزم من القوانين والأنظمة للنص على أن يعتبر جريمة تستحق العقاب كسر أو اصابة أحد الكابلات المغمورة تحت أعالي البحار من قبل سفينة ترفع علمها أو شخص يخضع لولايتها عن قصد أو نتيجة اهمال جرمي بطريقة يمكن أن تؤدى الى قطع المواسلات البرقية أو الهاتفية أو اعاقتها ، وكذلك كسر أو اصابة خط الأنايبب مغمور أو كابل كهرباء عالي الفلطية مغمور . وينطبق هذا الحكم أيضا على السلوك الذى أريد به أن يؤدى الى مثل هذا الكسر أو الاصابة أو الذى يحتمل أن يؤدى اليهما ، ولكنه لا ينطبق على أى كسر أو اصابة سببها أشخاص عملوا لمجرد تحقيق هدف مشروع هو انقاذ حياتهم أو سفنهم بعد اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لتفادى ذلك .

## المادة ١١١

### حق المطاردة الحثيثة

- ١ - يجوز القيام بمطاردة سفينة أجنبية مطاردة حثيثة عندما يكون لدى السلطات المختصة للدولة الساحلية أسباب وجيهة للاعتقاد بأن السفينة انتهكت قوانين وأنظمة تلك الدولة . ويجب أن تبدأ هذه المطاردة عندما تكون السفينة الأجنبية أو أحد زوارقها داخل المياه الداخلية أو المياه الأرخبيلية أو البحر الاقليمي أو المنطقة المتاخمة للدولة القائمة بالمطاردة ، ولا يجوز مواصلة المطاردة خارج البحر الاقليمي أو المنطقة المتاخمة الا اذا كانت المطاردة لم تنقطع . وليس من الضروري ، حين تلقي السفينة الاجنبية الموجودة داخل البحر الاقليمي أو المنطقة المتاخمة أمر التوقف أن تكون السفينة التي أصدرت ذلك الأمر موجودة كذلك داخل البحر الاقليمي أو المنطقة المتاخمة . واذا كانت السفينة الأجنبية موجودة داخل منطقة متاخمة ، كما هي معرفة في المادة ٣٣ ، لا يجوز القيام بالمطاردة الا اذا كان هناك انتهاك للحقوق التي انشئت المنطقة من أجل حمايتها .
  - ٢ - ينطبق حق المطاردة الحثيثة ، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال على ما يقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة أو على الجرف القاري ، بما في ذلك مناطق السلامة المحيطة بالمنشآت القائمة في الجرف القاري ، من انتهاكات لقوانين الدولة الساحلية وأنظمتها المنطبقة وفقا لهذه الاتفاقية علم المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري ، بما في ذلك مناطق السلامة المذكورة .
  - ٣ - ينتهي حق المطاردة الحثيثة بمجرد دخول السفينة التي تجرى مطاربتها البحر الاقليمي للدولة التي تنتمي اليها أو البحر الاقليمي لدولة أخرى .
  - ٤ - لا تعتبر المطاردة الحثيثة قد بدأت ما لم تكن السفينة القائمة بالمطاردة ، قد اقتنعت بالوسائل العملية المتاحة لها ، بأن السفينة هدف المطاردة ، أو أحد زوارقها أو قواربها الأخرى التي تعمل كفريق واحد وتستخدم السفينة هدف المطاردة كسفينة أم ، موجودة داخل حدود البحر الاقليمي أو ، حسب ما يكون عليه الحال ، داخل المنطقة المتاخمة أو داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة أو فوق الجرف القاري . ولا يجوز بدء المطاردة الا بعد اعطاء اشارة ضوئية أو صوتية بالتوقف من مسافة تستطيع معها السفينة الأجنبية أن ترى الاشارة أو تسمعها .
  - ٥ - لا يجوز أن تمارس حق المطاردة الحثيثة الا سفن حربية أو طائرات عسكرية أو غيرها من السفن أو الطائرات التي تحمل علامات واضحة تدل على أنها في خدمة حكومية ومأذون لها بذلك .
  - ٦ - عند القيام بالمطاردة الحثيثة بواسطة طائرة :
- (أ) تنطبق الفقرات ١ الى ٤ ، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال ؛

٤ - في أعالي البحار ، يجوز لأي دولة تتمتع بالولاية وفقا للفقرة ٣ ، ان تقبض ، عملا بالمادة ١١٠ ، على اى شخص يعمل في البث الاذاعي غير المصرح به أو أن تحجز أية سفينة مستخدمة في هذا الغرض وأن تضبط أجهزة الارسال الاذاعي .

## المادة ١١٠

### حق الزيادة

١ - باستثناء الحالات التي تكون فيها اعمال التدخل مستمدة من سلطات تمنحها معاهدة ، ليس لدى سفينة حربية تصادف في اعالي البحار أية سفينة أجنبية من غير السفن التي تكون لها حصانة تامة وفقا للمادتين ٩٥ و ٩٦ ، ما يبرر تفقد هذه السفينة ما لم تتوفر أسباب معقولة للاشتباه في :

( أ ) أن السفينة تعمل في القرصنة ؛

( ب ) أو أن السفينة تعمل في تجارة الرقيق ؛

( ج ) أو أن السفينة تعمل في البث الاذاعي غير المصرح به ، على أن تكون لدولة علم السفينة الحربية ولاية بموجب المادة ١٠٩ ؛

( د ) أو أن السفينة بدون جنسية ؛

( هـ ) أو أن السفينة ، على الرغم من رفعها لعلم اجنبي أو رفضها اظهار علمها ، هي في الواقع سفينة من نفس جنسية السفينة الحربية .

٢ - في الحالات المنصوص عليها في الفقرة ١ ، يجوز للسفينة الحربية أن تشرع في التحقق من حق السفينة في رفع علمها . ولهذا الغرض ، يجوز لها أن ترسل زورقا تحت قيادة أحد الضباط الى السفينة المشتبه فيها . وإذا بقيت الشبهة بعد تدقيق الوثائق ، جاز لها أن تشرع في المزيد من الفحص على ظهر السفينة ، وينبغي أن يتم ذلك بكل ما يمكن من المراعاة .

٣ - إذا ثبت أن الشبهات لم يكن لها أى أساس ، وبشرط أن لا تكون السفينة المتفقدة قد ارتكبت أى عمل يبرر تلك الشبهات ، جرى تعويضها عن أية خسائر أو أضرار تكون قد تكبدتها .

٤ - تنطبق هذه الأحكام ، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال ، على الطائرات العسكرية .

٥ - تنطبق هذه الأحكام أيضا على أية سفينة أو طائرات أخرى مأذون لها بذلك وفق الاصول وتحمل علامات واضحة تدل على أنها قائمة بخدمة حكومية .

### المادة ١٠٧

#### السفن والطائرات التي يحق لها تنفيذ الضبط بسبب القرصنة

لا يجوز أن تنفذ عملية الضبط بسبب القرصنة الا سفن حربية أو طائرات عسكرية أو غيرها من السفن أو الطائرات التي تحمل علامات واضحة تدل على انها في خدمة حكومية وما ذون لها بذلك .

### المادة ١٠٨

#### الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو المواد التي تؤثر على العقل

- ١ - تتعاون جميع الدول في قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمواد التي تؤثر على العقل بواسطة السفن في اعالي البحار بما يخالف الاتفاقيات الدولية .
- ٢ - لاى دولة لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأن سفينة ترفع علمها تقوم بالاتجار غير المشروع بالمخدرات أو المواد التي تؤثر على العقل أن تطلب تعاون دول اخرى لقمع هذا الاتجار .

### المادة ١٠٩

#### البحث الاذاعي غير المصرح به من اعالي البحار

- ١ - تتعاون جميع الدول في قمع البحث الاذاعي غير المصرح به من اعالي البحار .
- ٢ - لأغراض هذه الاتفاقية يعني " البحث الاذاعي غير المصرح به " ارسال الاذاعات الصوتية او التليفزيونية من سفينة او من منشأة في اعالي البحار بنية استقبالها من عامة الجمهور بما يخالف الانظمة الدولية ، على ان يستثنى من ذلك ارسال نداءات الاستغاثة .
- ٣ - يجوز ان يحاكم أى شخص يعمل في البحث الاذاعي غير المصرح به ، أمام محاكم :
  - ( أ ) دولة علم السفينة ؛
  - ( ب ) او دولة تسجيل المنشأة ؛
  - ( ج ) أو الدولة التي يكون الشخص من رعاياها ؛
  - ( د ) او أية دولة يمكن استقبال البحث فيها ؛
  - ( هـ ) أو أية دولة بشكل هذا البحث تشويشا على اتصالاتها اللاسلكية المصرح بها .

### المادة ١٠٣

#### تعريف سفينة أو طائرة القرصنة

تعتبر السفينة أو الطائرة سفينة أو طائرة قرصنة إذا كان الأشخاص الذين يسيطرون عليها سيطرة فعلية ينوون استخدامها لغرض ارتكاب أحد الأعمال المشار إليها في المادة ١٠١. وكذلك الأمر إذا كانت السفينة أو الطائرة قد استخدمت في ارتكاب أي من هذه الأعمال ، ما دامت تحت سيطرة الأشخاص الذين اقترفوا هذا العمل .

### المادة ١٠٤

#### احتفاظ سفينة أو طائرة قرصنة بالجنسية أو فقدانها لها

يجوز أن تحتفظ السفينة أو الطائرة بجنسيتها على الرغم من أنها أصبحت سفينة أو طائرة قرصنة . ويحدد قانون الدولة التي تحمل السفينة أو الطائرة جنسيتها أمر الاحتفاظ بالجنسية أو فقدانها لها .

### المادة ١٠٥

#### ضبط سفينة أو طائرة قرصنة

يجوز لكل دولة في أعالي البحار ، أو في أي مكان آخر خارج ولاية أية دولة ، أن تضبط أية سفينة أو طائرة قرصنة ، أو أية سفينة أو طائرة أخذت بطريق القرصنة وكانت واقعة تحت سيطرة القراصنة ، وأن تقبض على من فيها من الأشخاص وتضبط ما فيها من الممتلكات . ولمحاكم الدولة التي قامت بعملية الضبط أن تقر ما يفرض من العقوبات ، كما أن لها أن تحدد الاجراء الذي يتخذ بشأن السفن أو الطائرات أو الممتلكات ، مع مراعاة حقوق الغير من المتصرفين بحسن نية .

### المادة ١٠٦

#### المسؤولية في الضبط دون مبررات كافية

عندما تضبط سفينة أو طائرة بشبهة القرصنة دون مبررات كافية ، تتحمل الدولة التي قامت بعملية الضبط ، ازاء الدولة التي تحمل السفينة أو الطائرة جنسيتها ، مسؤولية أية خسائر أو أضرار يسببها هذا الضبط .

علمها ولمنع الاستخدام غير المشروع لعلمها في هذا الغرض . وأى عبد يلجأ على ظهر أية سفينة ، ايا كان علمها ، يصبح حراً بحكم الواقع .

### المادة ١٠٠

#### واجب التعاون في قمع القرصنة

تتعاون جميع الدول الى اقصى حد ممكن في قمع القرصنة في أعالي البحار أو في أي مكان اخر خارج ولاية أية دولة .

### المادة ١٠١

#### تعريف القرصنة

- أى عمل من الأعمال التالية يشكل قرصنة :
- ( أ ) أى عمل غير قانوني من أعمال العنف أو الاحتجاز أو أى عمل سلب يرتكب لأغراض خاصة من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة ، ويكون موجهاً :
- ١ ' في أعالي البحار ، ضد سفينة أو طائرة أخرى ، أو ضد أشخاص أو ممتلكات على ظهر تلك السفينة أو على متن تلك الطائرة ؛
- ٢ ' ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو ممتلكات في مكان يقع خارج ولاية أية دولة ؛
- ( ب ) أى عمل من أعمال الاشتراك الطوعي في تشغيل سفينة أو طائرة مع العلم بوقائع تضفي على تلك السفينة أو الطائرة صفة القرصنة ؛
- ( ج ) أى عمل بحرّض على ارتكاب أحد الأعمال الموصوفة في إحدى الفقرتين الفرعيتين ( أ ) او ( ب ) أو يسّهل عن عمد ارتكابها .

### المادة ١٠٢

#### القرصنة التي ترتكبها سفينة حربية أو سفينة حكومية أو طائرة حكومية تمرد طاقمها

إذا ارتكبت أعمال القرصنة ، المعرّفة في المادة ١٠١ ، سفينة حربية أو سفينة حكومية أو طائرة حكومية تمرد طاقمها واستولى على زمام السفينة أو الطائرة ، اعتبرت هذه الأعمال في حكم الأعمال التي ترتكبها سفينة أو طائرة خاصة .

المادة ٩٧

الاختصاص الجزائي في مسائل المصادمات  
أو أية حوادث ملاحية أخرى

- ١ - في حالة وقوع مصادمة أو أية حادثة ملاحية أخرى تتعلق بسفينة في اطلسي البحار ، وتؤدي الى مسؤولية جزائية أو تأديبية لربان السفينة أو أى شخص آخر يعمل في خدمتها ، لا يجوز ان تقام أية دعوى جزائية أو تأديبية ضد ذلك الشخص الا أمام السلطات القضائية او الادارية لدولة العلم او للدولة التي يكون الشخص من رعاياها .
- ٢ - في المسائل التأديبية ، تكون الدولة التي أصدرت شهادة ربان السفينة أو شهادة الاهلية او الترخيص هي وحدها المختصة ، بعد اتباع الطرق القانونية الواجبة ، بان تقرر سحب هذه الشهادة ، حتى لو كان الحائز لها من غير رعايا الدولة التي أصدرتها .
- ٣ - لا تصدر أية سلطات غير سلطات دولة العلم امرا باحتجاز سفينة او احتباسها ، حتى ولو كان ذلك على ذمة التحقيق .

المادة ٩٨

واجب تقديم المساعدة

- ١ - تطالب كل دولة ربان السفينة التي ترفع علمها ، بان يقوم ، قدر وسعه دون تعريض السفينة او طاقمها او ركابها لخطر جدى ، بما يلي :
  - ( أ ) تقديم المساعدة لاي شخص وجد في البحار معرضا لخطر الضياع ؛
  - ( ب ) التوجه بكل ما يمكن من السرعة لانقاذ اى أشخاص في حالة استغاثة اذا اخطر بحياتهم الى المساعدة وفي حدود ما يكون هذا العمل متوقعا منه بصورة معقولة ؛
  - ( ج ) تقديم المساعدة ، بعد حدوث مصادمة ، للسفينة الاخرى ولطاقمها وركابها وحيثما كان ذلك ممكنا ، اعلام السفينة الاخرى باسم سفينته وبميناء تسجيلها وبأقرب ميناء ستتوجه اليه .
- ٢ - تعمل كل دولة ساحلية علم انشاء وتشغيل جهاز ملائم وفعال لاعمال البحث والانقاذ المتصلة بالسلامة في البحار وفوقها والمحافظة عليه ، وتتعاون ، حيث تقتضي الظروف ذلك ، عن طريق ترتيبات اقليمية متبادلة مع الدول المجاورة تحقيقا لهذا الغرض .

المادة ٩٩

حظر نقل الرقيق

تتخذ كل دولة تدابير فعالة لمنع ومعاينة نقل الرقيق في السفن الماذون لها برفع



قبل مفتش سفن مؤهل ، وأن تحمل من الخرائط والمنشورات الملاحية ومن ادوات وأجهـزة  
الملاحة ما يكون ملائما لسلامة ملاحظتها ؛

(ب) أن تكون كل سفينة في عهدة ربان وضباط تتوفر فيهم المؤهلات المناسبة ، وبوجه  
خاص في مجالات قيادة السفن والملاحة والاتصالات والهندسة البحرية ، وأن يكون طاقم  
السفينة مناسباً من حيث المؤهلات والعدد لنوع السفينة وحجمها وآلاتها ومعداتنا ؛

(ج) أن يكون الربان والضباط ، والى المدى المناسب افراد طاقم السفينة ، على  
دراية تامة بالأنظمة الدولية المنطبقة فيما يتعلق بسلامة الارواح في البحار ، ومنع المصادمات ،  
ومنع التلوث البحرى وخفضه والسيطرة عليه ، والمحافظة على الاتصالات بواسطة الراديو وأن  
يكونوا مطالبين بمراعاة تلك الأنظمة .

٥ - تكون كل دولة ، عند اتخاذ التدابير التي تدعو اليها الفقرتان ٣ و ٤ ، مطالبة  
بأن تعتثل للأنظمة والاجراءات والممارسات الدولية المقبولة عموماً وبأن تتخذ اية خطوات قد  
تكون لازمة لضمان مراعاتها .

٦ - يجوز لدولة لديها أسباب واضحة للاعتقاد بأن الولاية والرقابة الصحيحتين لم  
تمارسا فيما يتعلق بسفينة ما ان تقدم تقريراً بهذه الوقائع الى دولة العلم . وتتولى دولة العلم  
عند استلام هذا التقرير التحقيق في المسألة وتتخذ ، اذا رأت ذلك مناسباً ، أى اجراء ضرورى  
لمعالجة الحالة .

٧ - تأمر كل دولة بتحقيق ، يجرى على يد شخص أو أشخاص من أصحاب المؤهلات  
المناسبة أو أمامهم ، في كل حادث بحرى او حادثة ملاحية في أعالي البحار يكون للسفينة التي  
ترفع علم الدولة شأن بها وتنجم عنها خسارة في الارواح او اصابات خطيرة تلحق برعايا دولة  
أخرى أو أضرار خطيرة تلحق بسفن أو منشآت تابعة لدولة أخرى ، او بالبيئة البحرية . وتتعاون  
دولة العلم والدولة الاخرى في أى تحقيق تجريبه تلك الدولة الأخرى في أى حادث بحرى او  
حادثة ملاحية من هذا النوع .

#### المادة ٩٥

#### حصانة السفن الحربية في أعالي البحار

للسفن الحربية في أعالي البحار حصانة تامة من ولاية أية دولة غير دولة العلم .

#### المادة ٩٦

#### حصانة السفن التي تستخدم فقط في

#### مهمات حكومية غير تجارية

يكون للسفن التي تمتلكها أو تسيّرهما دولة ما وتستخدمها فقط في مهمات حكومية غير  
تجارية حصانة تامة ، في أعالي البحار ، من ولاية أية دولة غير دولة العلم .



٢ - لا يجوز للسفينة التي تبحر تحت علمي دولتين او اعلام اكثر من دولتين ، مستخدمة اياها او اياها وفقا لاعتبارات الملاحة ، ان تدعي لنفسها أى جنسية من هذه الجنسيات امام أى دولة أخرى ، ويجوز اعتبارها في حكم السفينة عديمة الجنسية .

### المادة ٩٣

#### السفن التي ترفع علم الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

لا تخل المواد السابقة بمسألة السفن المستعملة في الخدمة الرسمية للأمم المتحدة او لوكالاتها المتخصصة او للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والتي ترفع علم المنظمة .

### المادة ٩٤

#### واجبات دولة العلم

- ١ - تمارس كل دولة ممارسة فعلية ولايتها ورقابتها في الشؤون الادارية والتقنية والاجتماعية على السفن التي ترفع علمها .
- ٢ - وعلى كل دولة بوجه خاص :
  - ( أ ) أن تصك سجلا للسفن يتضمن أسماء السفن التي ترفع علمها وصفاتها الخاصة ، عدا السفن التي لا تنطبق عليها بسبب صغر حجمها الأنظمة الدولية المقبولة عموما ،
  - ( ب ) وأن تضطلع بالولاية بموجب قانونها الداخلي على كل سفينة ترفع علمها وعلى ربانها وضباطها وأفراد طاقمها في صدد المسائل الادارية والتقنية والاجتماعية المتعلقة بالسفينة .
- ٣ - تتخذ كل دولة ، بالنسبة الى السفن التي ترفع علمها ، ما يلزم من التدابير لتأمين السلامة في البحار وذلك فيما يتعلق ، بعدة أمور ، منها :
  - ( أ ) بناء السفن ومعداتنا وصلاحياتها للبحار ؛
  - ( ب ) تكوين طواقم السفن ، وشروط العمل الخاصة بهم ، وتدريبهم ، اخذة فسي الاعتبار الصكوك الدولية المنطبقة ؛
  - ( ج ) استخدام الاشارات والمحافظة على الاتصالات ومنع المصادمات .
- ٤ - تتضمن هذه التدابير ما يكون ضروريا لتأمين :
  - ( أ ) ان تخضع كل سفينة ، قبل التسجيل وعلى فترات مناسبة بعد ذلك ، للتفتيش من

المادة ٨٨

تخصيص اعالي البحار للاغراض السلمية

تخصص اعالي البحار للاغراض السلمية .

المادة ٨٩

عدم صحة ادعاءات السيادة على اعالي البحار

لا يجوز لأية دولة شرعا ان تدعي اخضاع اى جزء من اعالي البحار لسيادتها .

المادة ٩٠

حق الملاحة

لكل دولة ، ساحلية كانت اوغير ساحلية ، الحق في تسيير سفن ترفع علمها في اعالي البحار .

المادة ٩١

جنسية السفن

- ١ - تحدد كل دولة شروط منح جنسيتها للسفن ولتسجيل السفن في اقليمها وللحق في رفع علمها . وتكون للسفن جنسية الدولة التي يحق لها رفع علمها . ويجب ان تقوم رابطة حقيقية بين الدولة والسفينة .
- ٢ - تصدر كل دولة للسفن التي منحها حق رفع علمها الوثائق الدالة على ذلك .

المادة ٩٢

الوضع القانوني للسفن

- ١ - تبحر السفينة تحت علم دولة واحدة فقط ، وتكون خاضعة لولايتها الخالصة في اعالي البحار الا في حالات استثنائية منصوص عليها صراحة في معاهدات دولية او في هذه الاتفاقية . ولا يجوز للسفينة ان تغير علمها أثناء رحلتها ما او أثناء وجودها في ميناء زيارة ، الا في حالة نقل حقيقي للملكية أو تغيير في التسجيل .

الجزء السابع

أعالي البحار

الفرع ١ - أحكام عامة

المادة ٨٦

انطباق أحكام هذا الجزء

تنطبق أحكام هذا الجزء على جميع أجزاء البحر التي لا تشملها المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر الإقليمي أو المياه الداخلية لدولة ما ، أو لا تشملها المياه الأرخبيلية لدولة أرخبيلية . ولا يترتب على هذه المادة أي انتقاص للحريات التي تتمتع بها جميع الدول في المنطقة الاقتصادية الخالصة وفقا للمادة ٥٨ .

المادة ٨٧

حرية أعالي البحار

١ - أعالي البحار مفتوحة لجميع الدول ، ساحلية كانت أو غير ساحلية . وتمارس حرية أعالي البحار بموجب الشروط التي تبينها هذه الاتفاقية وقواعد القانون الدولي الأخرى . وتشتمل فيما تشتمل ، بالنسبة إلى كل من الدول الساحلية وغير الساحلية ، على :

( أ ) حرية الملاحة ؛

( ب ) حرية التحليق ؛

( ج ) حرية وضع الكابلات وخطوط الانابيب المغمورة ، رهنا بمراعاة الجزء السادس ؛

( د ) حرية إقامة الجزر الاصطناعية وغيرها من المنشآت المسموح بها بموجب القانون

الدولي ، رهنا بمراعاة الجزء السادس ؛

( هـ ) حرية صيد الأسماك ، رهنا بمراعاة الشروط المبينة في الفرع ٢ ؛

( و ) حرية البحث العلمي ، رهنا بمراعاة الجزأين السادس والثالث عشر .

٢ - تتمارس هذه الحريات من قبل جميع الدول مع إيلاء المراعاة الواجبة لمصالح الدول

الأخرى في ممارستها لحرية أعالي البحار ، وكذلك الاعتبار الواجب لما تنص عليه هذه الاتفاقية من حقوق فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة .

المادة ٨٥

حفر الأنفاق

لا يدخل هذا الجزء بحق الدولة الساحلية في استغلال باطن الأرض عن طريق حفر  
الانفاق أيا كان ارتفاع الماء فوق باطن الأرض .

٤ - تقدم المدفوعات او المساهمات عن طريق السلطة التي تتولى توزيعها على الدول الاطراف في هذه الاتفاقية على أساس معايير التقاسم المنصف ، اخذة في الاعتبار مصالح الدول النامية واحتياجاتها ، ولا سيما الدول الأقل نمواً وغير الساحلية بينها .

### المادة ٨٣

#### تعيين حدود الجرف القارى بين الدول ذات السواحل المتقابلة او المتلاصقة

- ١ - يتم تعيين حدود الجرف القارى بين الدول ذات السواحل المتقابلة او المتلاصقة عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي ، كما أشير اليه في المادة ٣٨ من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية ، من اجل التوصل الى حل منصف .
- ٢ - اذا تعذر التوصل الى اتفاق في غضون فترة معقولة من الزمن ، لجأت الدول المعنية الى الاجراءات المنصوص عليها في الجزء الخامس عشر .
- ٣ - في انتظار التوصل الى اتفاق وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة ١ ، تبذل الدول المعنية ، بروح من التفاهم والتعاون ، قصارى جهودها للدخول في ترتيبات مؤقتة ذات طابع عملي ، وتعمل خلال هذه الفترة الانتقالية على عدم تعريض التوصل الى الاتفاق النهائي للخطر او اعاقته . ولا تنطوى هذه الترتيبات على أى مساس بأمر تعيين الحدود النهائي .
- ٤ - عند وجود اتفاق نافذ بين الدول المعنية ، يفصل في المسائل المتصلة بتعيين حدود الجرف القارى وفقاً لأحكام ذلك الاتفاق .

### المادة ٨٤

#### الخرائط وقوائم الاحداثيات الجغرافية

- ١ - رهنا بمراعاة هذا الجزء ، تبين خطوط الحد الخارجى للجرف القارى وخطوط التحديد المرسومة وفقاً للمادة ٨٣ ، على خرائط ذات مقياس أو مقاييس ملائمة للتثبيت مسن موقعها . ويجوز ، حيث يكون ذلك مناسباً ، الاستعاضة عن خطوط الحد الخارجى او خطوط التحديد هذه بقوائم بالاحداثيات الجغرافية للنقاط تعيين السند الجيوديسي .
- ٢ - تعلن الدولة الساحلية الاعلان الواجب عن هذه الخرائط أو قوائم الاحداثيات الجغرافية ، وتودع نسخة من كل خريطة أو قائمة منها لدى الامين العام للأمم المتحدة ، وبالنسبة الى تلك التي تبين خطوط الحد الخارجى للجرف القارى تودع نسخة لدى الامين العام للسلطة .

٥ - تولي الدول ، عند وضع الكابلات وخطوط الانابيب المغمورة ، المراعاة الواجبة للكابلات أو خطوط الانابيب الموضوعة من قبل . وينبغي بوجه خاص عدم الاضرار بامكانيات تصليح الكابلات او خطوط الانابيب الموجودة فعلا .

#### المادة ٨٠

### الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات المقامة على الجرف القاري

تنطبق المادة ٦٠ ، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال ، على الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات المقامة على الجرف القاري .

#### المادة ٨١

### الحفر في الجرف القاري

يكون للدولة الساحلية الحق الخالص في الاذن بالحفر في الجرف القاري وتنظيم هذا الحفر لكافة الاغراض .

#### المادة ٨٢

### المدفوعات والمساهمات بصدد استغلال الجرف القاري وراة ٢٠٠ ميل بحري

١ - تقدم الدولة الساحلية مدفوعات مالية او مساهمات عينية لقاء استغلال الموارد غير الحية للجرف القاري وراة ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الاساس التي يقاس منها عرض البحر الاقليمي .

٢ - تقدم المدفوعات او المساهمات سنويا بصدد كل الانتاج في موقع تعدين بعد السنوات الخمس الأولى من الانتاج في ذلك الموقع ، ويكون معدل المبلغ او المساهمة في السنة السادسة ١ في المائة من قيمة او حجم الانتاج في موقع التعدين ، ويرتفع هذا المعدل بنسبة ١ في المائة من كل سنة لاحقة حتى السنة الثانية عشرة ، ويبطل عند نسبة ٧ في المائة بعد ذلك . ولا يشمل الانتاج الموارد المستخدمة فيما يتصل بالاستغلال .

٣ - تعفى الدولة النامية التي هي مستوردة صافية لمورد معدني ينتج من جرفها القاري من تقديم هذه المدفوعات او المساهمات لقاء ذلك المورد المعدني .

٤ - تتالف الموارد الطبيعية المشار إليها في هذا الجزء من الموارد المعدنية وغيرها من الموارد غير الحية لقاع البحار وباطن أرضها وبالإضافة إلى الكائنات الحية التي تنتمي إلى الأنواع الأبدية ، أي الكائنات التي تكون ، في المرحلة التي يمكن جنسها فيها ، أما غير متحركة وموجودة على قاع البحر أو تحته ، أو غير قادرة على الحركة إلا وهي على اتصال مادي دائم بقاع البحر أو باطن أرضه .

### المادة ٧٨

#### النظام القانوني للمياه العذبة والحيز الجوي وحقوق وحريات الدول الأخرى

- ١ - لا تمس حقوق الدول الساحلية على الجرف القاري النظام القانوني للمياه العذبة أو للحيز الجوي فوق تلك المياه .
- ٢ - لا يجب أن تتعدى ممارسة الدولة الساحلية لحقوقها على الجرف القاري على الملاحة وغيرها من حقوق وحريات الدول الأخرى المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو أن تسفر عن أي تدخل لا مبرر له في تلك الملاحة والحقوق والحريات .

### المادة ٧٩

#### الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة على الجرف القاري

- ١ - يحق لجميع الدول وضع الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة على الجرف القاري ، وفقا لأحكام هذه المادة .
- ٢ - مع مراعاة حق الدولة الساحلية في اتخاذ تدابير معقولة لاستكشاف الجرف القاري واستغلال موارده الطبيعية ومنع التلوث من خطوط الأنابيب وخفضه والسيطرة عليه ، لا يجوز لهذه الدولة أن تعرقل وضع أو صيانة هذه الكابلات أو خطوط الأنابيب .
- ٣ - يخضع تعيين المسار لوضع خطوط الأنابيب هذه على الجرف القاري لموافقة الدولة الساحلية .
- ٤ - ليس في هذا الجزء ما يمس حق الدولة الساحلية في وضع شروط للكابلات وخطوط الأنابيب التي تدخل في إقليمها البري أو بحرها الإقليمي ، أو ما يمس ولايتها على الكابلات وخطوط الأنابيب التي يتم وضعها أو استخدامها بصدد استكشاف جرفها القاري أو استغلال موارده ، أو تشغيل ما يقع تحت ولايتها من الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات .

- ٦ - برغم احكام الفقرة ٥ ، لا تبعد الحدود الخارجية للجرف القارى في الارتفاعات المتطاولة المغمورة بأكثر من ٣٥٠ ميلا بحريا عن خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الاقليمي . ولا تنطبق هذه الفقرة على المرتفعات المغمورة التي هي عناصر طبيعية للحافة القارية ، مثل هضابها وارتفاعاتها وذراها ومصاطبها ونبوءاتها .
- ٧ - ترسم الدولة الساحلية الحدود الخارجية لجرفها القارى ، حيثما يمتد ذلك الجرف الى ما يتجاوز ٢٠٠ ميل بحرى من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الاقليمي ، بخطوط مستقيمة لا يزيد طولها على ٦٠ ميلا بحريا وترتبط بين نقاط ثابتة تعين باحداثيات العرض والطول .
- ٨ - تقدم الدولة الساحلية المعلومات المتعلقة بحدود الجرف القارى خارج مسافة ٢٠٠ ميل بحرى من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الاقليمي الى لجنة حدود الجرف القارى المنشأة بموجب المرفق الثاني على اساس التمثيل الجغرافي العادل . وتوجه اللجنة توصيات الى الدول الساحلية بشأن المسائل المتصلة بتقرير الحدود الخارجية لجرفها القارى . وتكون حدود الجرف التي تقررها الدولة الساحلية على اساس هذه التوصيات نهائية وملزمة .
- ٩ - تودع الدولة الساحلية لدى الأمين العام للأمم المتحدة الخرائط والمعلومات ذات الصلة ، بما في ذلك البيانات الجيوديسية ، التي تصف بشكل دائم الحدود الخارجية لجرفها القارى ويتولى الأمين العام الاعلان الواجب عنها .
- ١٠ - لا تخل احكام هذه المادة بمسألة تعيين حدود الجرف القارى بين الدول ذات السواحل المتقابلة او المتلاصقة .

## المادة ٧٧

### حقوق الدولة الساحلية على الجرف القارى

- ١ - تمارس الدولة الساحلية على الجرف القارى حقوقا سيادية لاغراض استكشافه واستغلال موارده الطبيعية .
- ٢ - ان الحقوق المشار اليها في الفقرة ١ خالصة بمعنى انه اذا لم تقم الدولة الساحلية باستكشاف الجرف القارى واستغلال موارده الطبيعية فلا يجوز لاحد ان يقوم بهذه الانشطة بدون موافقة صريحة من الدولة الساحلية .
- ٣ - لا تتوقف حقوق الدولة الساحلية على الجرف القارى على احتلال ، فعلي او حكمي ، ولا على اعلان صريح .



الجزء السادس

الجرف القارى

المادة ٧٦

تعريف الجرف القارى

١ - يشمل الجرف القارى لأى دولة ساحلية قاع وباطن ارض المساحات المغمورة التي تمتد الى ما وراء بحرهما الاقليمي في جميع انحاء الامتداد الطبيعي لاقليم تلك الدولة البرى حتى الطرف الخارجى للحافة القارية ، او الى مسافة ٢٠٠ ميل بحرى من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الاقليمي اذا لم يكن الطرف الخارجى للحافة القارية يمتد الى تلك المسافة .

٢ - لا يمتد الجرف القارى لأى دولة ساحلية الى ما وراء الحدود المنصوص عليها في الفقرات ٤ الى ٦ .

٣ - تشمل الحافة القارية الامتداد المغمور من الكتلة البرية للدولة الساحلية ، وتتألف من قاع البحر وباطن الارض للجرف والمنحدر والارتفاع ، ولكنها لا تشمل القاع العميق للمحيط بما فيه من ارتفاعات متطاولة ولا باطن ارضه .

٤ - (١) لأغراض هذه الاتفاقية ، تقرر الدولة الساحلية الطرف الخارجى للحافة القارية حيثما امتدت الحافة الى ما يتجاوز ٢٠٠ ميل بحرى من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الاقليمي وذلك باستخدام اما :

' ١ ' خط مرسوم وفقا للفقرة ٧ بالرجوع الى ابعد النقاط الخارجية الثابتة التي لا يقل سمك الصخور الرسوبية عند كل منها عن ١ في المائة من اقصر مسافة من هذه النقطة الى سفح المنحدر القارى ،

' ٢ ' أو خط مرسوم وفقا للفقرة ٧ بالرجوع الى نقاط ثابتة لا تتجاوز ٦٠ ميلا بحريا من سفح المنحدر القارى ،

(ب) يحدد سفح المنحدر القارى ، في حالة عدم وجود دليل على خلاف ذلك ، بالنقطة التي يحدث فيها أقصى تغير في الانحدار عند قاعدته .

٥ - النقاط الثابتة التي تؤلف خط الحدود الخارجية للجرف القارى في قاع البحر ، وهو الخط المرسوم وفقا للفقرتين الفرعيتين (أ) ' ١ ' و ' ٢ ' من الفقرة ٤ ، يجب ان لا تبعد باكثر من ٣٥٠ ميلا بحريا عن خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الاقليمي ، واما ان لا تبعد باكثر من ١٠٠ ميل بحرى عن التساوى العمقى عند ٢٥٠٠ متر ، الذى هو خط يربط بين الأعماق البالغ مداها ٢٥٠٠ متر .

المادة ٧٤

تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين  
الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة

- ١ - يتم تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي ، كما أشير إليه في المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، من أجل التوصل إلى حل منصف .
- ٢ - إذا تعذر التوصل إلى اتفاق في غضون فترة معقولة من الزمن ، لجأت الدول المعنية إلى الاجراءات المنصوص عليها في الجزء الخامس عشر .
- ٣ - في انتظار التوصل إلى اتفاق وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة ١ ، تبذل الدول المعنية ، بروح من التفاهم والتعاون ، قصارى جهودها للدخول في ترتيبات مؤقتة ذات طابع عملي ، وتعمل خلال هذه الفترة الانتقالية على عدم تعريض التوصل إلى الاتفاق النهائي للخطر أو إعاقته . ولا تنطوي هذه الترتيبات على أي مساس بأمر تعيين الحدود النهائي .
- ٤ - عند وجود اتفاق ناخذ بين الدول المعنية ، يفصل في المسائل المتصلة بتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة وفقاً لأحكام ذلك الاتفاق .

المادة ٧٥

الخرائط وقوائم الاحداثيات الجغرافية

- ١ - رهنا بمراعاة هذا الجزء ، تبين خطوط الحد الخارجي للمنطقة الاقتصادية الخالصة وخطوط التحديد المرسومة وفقاً للمادة ٧٤ على خرائط ذات مقياس أو مقاييس ملائمة للثبوت من موقعها . ويجوز ، حيث يكون ذلك مناسباً ، الاستعاضة عن خطوط الحد الخارجي أو خطوط التحديد هذه بقوائم بالاحداثيات الجغرافية للنقاط تعيين المسند الجيوديسي .
- ٢ - تعلن الدولة الساحلية الاعلان الواجب عن هذه الخرائط أو قوائم الاحداثيات الجغرافية ، وتودع لدى الأمين العام للأمم المتحدة نسخة من كل خريطة أو قائمة منها .

### المادة ٧٢

#### القهود المتصلة بنقل الحقوق

- ١ - لا تنقل حقوق استغلال الموارد الحية المنصوص عليها بموجب العادتين ٦٩ و ٧٠ ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، الى دول ثالثة أو الى رعاياها ، سواء بالتأجير أو بالترخيص أو باقامة مشاريع مشتركة أو بأية طريقة أخرى يكون لها أثر احداث ذلك النقل ما لم تتفق الدول المعنية على غير ذلك .
- ٢ - لا يحول الحكم الآنف الذكر دون حصول الدول المعنية على مساعدة فنية أو مالية من دول ثالثة أو من منظمات دولية بغرض تيسير ممارسة الحقوق المنصوص عليها في العادتين ٦٩ و ٧٠ ، بشرط أن لا يكون لهذه المساعدة الأثر المشار اليه في الفقرة ١ .

### المادة ٧٣

#### تنفيذ قوانين وانظمة الدولة الساحلية

- ١ - للدولة الساحلية ، في ممارسة حقوقها السيادية في استكشاف واستغلال وحفظ وادارة الموارد الحية في المنطقة الاقتصادية الخالصة ، ان تتخذ تدابير من بينها تفقد السفن وتفتيشها واحتجازها واقامة دعاوى قضائية ضدها ، وفقا لما قد تقتضيه الضرورة ، لضمان الامثال للقوانين والأنظمة التي اعتمدها طبقا لهذه الاتفاقية .
- ٢ - يخلى من غير تأخير سبيل السفن التي أخضعت للاحتجاز وطواقمها لى تقديم كفالة معقولة أو ضمان آخر .
- ٣ - لا يجوز أن تشمل العقوبات التي تفرضها الدولة الساحلية على مخالفة قوانينها وأنظمتها المتعلقة بصائد الأسماك في المنطقة الاقتصادية الخالصة عقوبة السجن ، الا اذا اتفقت الدول المعنية على خلاف ذلك ، ولا أى شكل آخر من العقوبة البدنية .
- ٤ - في حالات احتجاز السفن الأجنبية أو احتباسها ، على الدولة الساحلية ان تسارع الى ايهلاغ دولة العلم ، بالوسائل المناسبة ، بالاجراء المتخذ وبأية عقوبات تفرض بعد ذلك .

( ج ) مدى مشاركة الدول الأخرى المتضررة جغرافيا والدول غير الساحلية في استغلال الموارد الحية للمنطقة الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية وما يترتب على ذلك من حاجة إلى تفادي تحميل أية دولة ساحلية وحدها ، أو تحميل جزء منها ، عبئا خاصا ؛

( د ) الحاجات التغذوية لسكان كل من الدول المعنية .

٤ - حين تقارب قدرة دولة ساحلية على الجني حداً يمكنها من جني كامل كمية الصيد المسموح بها من الموارد الحية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة ، تتعاون الدول الساحلية والدول المعنية الأخرى في وضع ترتيبات منصفة على صعيد ثنائي أو دون اقليمي أو اقليمي لكي تسمح للدول النامية المتضررة جغرافيا والواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية المشاركة في استغلال الموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية الواقعة في المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية ، وفقا لما تقتضيه الظروف وبشروط مرضية لجميع الأطراف . وتؤخذ في الاعتبار أيضا ، في تنفيذ هذا الحكم ، العوامل المذكورة في الفقرة ٣ .

٥ - لا يحق للدول المتقدمة النمو المتضررة جغرافيا ، بموجب أحكام هذه المادة ، المشاركة في استغلال الموارد الحية الآ في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية المتقدمة النمو الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية ، على أن يوضع في الاعتبار مدى مراعاة الدولة الساحلية ، في باتاحتها لدول أخرى الوصول إلى الموارد الحية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة ، للحاجة إلى الإقلال إلى أدنى حد من الآثار الضارة بالمجتمعات المتعيشة بصيد الأسماك ومن الاختلال الاقتصادي في الدول التي اعتاد مواطنوها الصيد في المنطقة .

٦ - لا تخل الأحكام المذكورة أعلاه بالترتيبات المتفق عليها في المناطق دون الإقليمية أو الإقليمية حيث يجوز للدول الساحلية أن تمنح الدول المتضررة جغرافيا الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية حقوقا متساوية أو تفضيلية لاستغلال الموارد الحية في المنطقة الاقتصادية الخالصة .

#### المادة ٧١

#### عدم انطباق المادتين ٦٩ و ٧٠

لا تنطبق المادتان ٦٩ و ٧٠ في حالة الدول الساحلية التي يعتمد اقتصادها اعتمادا شبه كلي على استغلال الموارد الحية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة .

مراعاة الدولة الساحلية ، في إتاحتها لدول أخرى الوصول الى الموارد الحية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة ، للحاجة الى الإقلال الى أدنى حد من الآثار الضارة بالمجتمعات المتعيشة بصيد الأسماك ومن الاختلال الاقتصادي في الدول التي اعتاد مواطنوها الصيد في المنطقة .

٥ - لا تخل الأحكام المذكورة أعلاه بالترتيبات الأخرى المتفق عليها في المناطق دون الإقليمية أو الإقليمية حيث يجوز للدول الساحلية أن تمنع الدول غير الساحلية الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية حقوقا متساوية أو تفضيلية لاستغلال الموارد الحية في المنطقة الاقتصادية الخالصة .

## المادة ٧ .

### حق الدول المتضررة جغرافيا

١ - يكون للدول المتضررة جغرافيا الحق في المشاركة على أساس منصف في استغلال جزء مناسب من فائض الموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية ، مع مراعاة ما يتصل بذلك من الظروف الاقتصادية والجغرافية لجميع الدول المعنية ، وطبقا لأحكام هذه المادة ولأحكام المادتين ٦١ و ٦٢ .

٢ - لأغراض هذا الجزء ، تعني " الدول المتضررة جغرافيا " الدول الساحلية ، بما فيها الدول المشاطئة لبحار مغلقة أو شبه مغلقة ، التي يجعلها موقعها الجغرافي معتمدة في حصولها على امدادات كافية من السمك لأغراض تغذية سكانها أو جزء من سكانها على استغلال الموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة لدول أخرى واقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية ، وكذلك الدول الساحلية التي لا تستطيع ادعاء مناطق اقتصادية خالصة خاصة بها .

٣ - تحدد الدول المعنية أحكام وصور هذه المشاركة عن طريق اتفاقات ثنائية أو دون إقليمية أو إقليمية تراعى فيها ، بين أمور أخرى :

( أ ) ضرورة تبادلي إحداث آثار ضارة بالمجتمعات المتعيشة بصيد الأسماك أو ضارة بصناعات صيد الأسماك في الدولة الساحلية ؛

( ب ) مدى مشاركة الدولة المتضررة جغرافيا وفقا لأحكام هذه المادة ، أو مدى حقها بمقتضى الاتفاقات الثنائية أو دون الإقليمية أو الإقليمية القائمة ، في المشاركة في استغلال الموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية الأخرى ؛

المادة ٦٩

حق الدولة غير الساحلية

١ - يكون للدول غير الساحلية الحق في المشاركة على أساس منصف فسي استغلال جزء مناسب من فائض الموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية ، مع مراعاة ما يتصل بذلك من الظروف الاقتصادية والجغرافية لجميع الدول المعنية ، وطبقاً لأحكام هذه المادة ولأحكام المادتين ٦١ و ٦٢ .

٢ - تحدد الدول المعنية أحكاماً وصوراً هذه المشاركة عن طريق اتفاقات ثنائية أو دون إقليمية أو إقليمية تراعى فيها ، بين أمور أخرى :

( أ ) ضرورة تفادي أحداث آثار ضارة بالمجتمعات المتعيشة بصيد الأسماك أو ضارة بصناعات صيد الأسماك في الدولة الساحلية ؛

( ب ) مدى مشاركة الدولة غير الساحلية وفقاً لأحكام هذه المادة ، أو مدى حقها بمقتضى الاتفاقات الثنائية أو دون الإقليمية أو الإقليمية القائمة في المشاركة في استغلال الموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية الأخرى ؛

( ج ) مدى مشاركة الدول غير الساحلية الأخرى والدول المتضررة جغرافياً في استغلال الموارد الحية للمنطقة الاقتصادية الخالصة للدولة الساحلية وما يترتب على ذلك من حاجة إلى تفادي تحميل أية دولة ساحلية وحدها ، أو تحميل جزء منها ، عبئاً خاصاً ؛

( د ) الحاجات التغذوية لسكان كل من الدول المعنية .

٣ - حين تقارب قدرة دولة ساحلية على الجني حداً يمكنها من جني كامل كمية الصيد المسموح بها من الموارد الحية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة ، تتعاون الدولة الساحلية والدول المعنية الأخرى في وضع ترتيبات منصفة على صعيد ثنائي أو دون إقليمي أو إقليمي لكي تسمح للدول غير الساحلية النامية الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية المشاركة في استغلال الموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية الواقعة في المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية وفقاً لما تقتضيه الظروف وبشروط مرضية لجميع الأطراف . وتتخذ في الاعتبار أيضاً ، في تنفيذ هذا الحكم ، العوامل المذكورة في الفقرة ٢ .

٤ - لا يحق للدول غير الساحلية المتقدمة النمو ، بموجب هذه المادة ، المشاركة في استغلال الموارد الحية إلا في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية المتقدمة النمو الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية ، على أن يوضع في الاعتبار مدى

- ٤ - في الحالات التي ترحل فيها الأنواع البحرية النهرية السر إلى مياه واقعة في اتجاه البر من الحدود الخارجية للمنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة غير دولة المنشأ ، أو خلال تلك المياه ، تتعاون هذه الدولة مع دولة المنشأ فيما يتعلق بحفظ وإدارة أرصدة هذه الأنواع .
- ٥ - تضع دولة منشأ الأنواع البحرية النهرية السر وغيرها من الدول التي تصيد هذه الأنواع ترتيبات لتنفيذ أحكام هذه المادة من طريق المنظمات الإقليمية حيثما تقتضي الحال ذلك .

#### المادة ٦٧

### الأنواع النهرية البحرية السر

- ١ - تقع على الدولة التي تقضي الأنواع النهرية البحرية السر الجزء الأكبر من دورة حياتها في مياهها مسؤولية إدارة هذه الأنواع ، وعليها أن تؤمن دخول الأسماك المرحلة وخروجها .
- ٢ - لا تجتني الأنواع النهرية البحرية السر في غير المياه التي تقع في اتجاه البر من الحدود الخارجية للمنطقة الاقتصادية الخالصة . وعندما يجرى جنبها في المناطق الاقتصادية الخالصة ، فإنه يكون خاضعا لهذه المادة وللأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية المتعلقة بالصيد في هذه المناطق .
- ٣ - في الحالات التي ترحل فيها الأسماك البحرية السر خلال المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة أخرى ، سواء كانت هذه الأسماك في طور الحداثة أو النضج ، تنظم إدارة هذه الأسماك ، بما في ذلك جنبها ، بالاتفاق بين الدولة المذكورة في الفقرة ١ والدولة الأخرى المعنية . ويضمن هذا الاتفاق الإدارة الرشيدة لهذه الأنواع بصراع مسؤوليات الدولة المذكورة في الفقرة ١ فيما يتعلق بصون هذه الأنواع .

#### المادة ٦٨

### الأنواع الأبدية

- لا ينطبق هذا الجزء على الأنواع الأبدية المعروفة في الفقرة ٤ من المادة ٧٧ .



صرامة مما هو منصوص عليه في هذا الجزء . وتتعاون الدول من أجل حفظ الثدييات البحرية ، وعليها ، في حالة الحيتانيات ، أن تعمل بصورة خاصة من خلال المنظمات الدولية المناسبة على حفظها وإدارتها ودراستها .

### المادة ٦٦

#### الأنواع البحرية النهرية السر

١ - يكون للدول التي تنشأ في أنهارها الأنواع البحرية النهرية السر الصلحة الأولى في هذه الأنواع وتقع عليها المسؤولية الأولى بشأنها .

٢ - تكفل دولة منشأ الأنواع البحرية النهرية السر حفظ هذه الأنواع عن طريق وضع التدابير المناسبة لتنظيم الصيد في جميع المياه التي تقع في اتجاه البر من الحدود الخارجية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة وتنظيم الصيد المنصوص عليه في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٣ . ولدولة المنشأ أن تحدد ، بعد التشاور مع الدول الأخرى المذكورة في الفقرتين ٣ و ٤ والتي تقوم بصيد هذه الأنواع ، مجموع الكميات المسموح بصيدها من الأنواع التي يكون منشؤها في أنهار .

٣ - (أ) لا يجرى صيد الأنواع البحرية النهرية السر في غير المياه التي تقع في اتجاه البر من الحدود الخارجية للمناطق الاقتصادية الخالصة ، إلا في الحالات التي يمكن أن يسبب هذا الحكم فيها اختلالا اقتصاديا لدولة غير دولة المنشأ . أما فيما يتعلق بهذا الصيد خارج الحدود الخارجية للمنطقة الاقتصادية الخالصة ، فإن على الدول المعنية أن تجرى مشاورات بهدف التوصل الى اتفاق حول أحكامه وشروطه ، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمتطلبات حفظ تلك الأنواع ولاحتياجات دولة المنشأ منها ؛

(ب) تتعاون دولة المنشأ على الإقلال الى أدنى حد من الاختلال الاقتصادي في هذه الدول الأخرى التي تصيد تلك الأنواع ، آخذة في الاعتبار كمية الصيد المعتادة ونمط عمليات تلك الدول وجميع القطاعات التي جرى فيها مثل هذا الصيد ؛

(ج) تولي دولة المنشأ ، اعتبارا خاصا في جني الأنواع التي يكون منشؤها في أنهارها للدول المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) ، المشتركة عن طريق الاتفاق مع دولة المنشأ في تدابير لتجديد أرصدة الأنواع البحرية النهرية السر ، ولا سيما بالاتفاق على هذا الغرض ؛

(د) يكون تنفيذ الأنظمة المتعلقة بالأنواع البحرية النهرية السر خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة عن طريق الاتفاق بين دولة المنشأ والدول المعنية الأخرى .



### المادة ٦٣

الأرصدة التي توجد داخل المناطق الاقتصادية الخالصة  
لدولتين ساحليتين أو أكثر أو في كل من المنطقتين  
الاقتصادية الخالصة والقطاع الواقع وراءها والملاصق لها

- ١ - عند وجود نفس الرصيد أو أرصدة من أنواع مترابطة داخل المناطق الاقتصادية الخالصة لدولتين ساحليتين أو أكثر ، تسعى هذه الدول ، إما مباشرة أو عن طريق المنظمات دون الإقليمية أو الإقليمية المناسبة ، الى الاتفاق على التدابير اللازمة لتنسيق وضمان حفظ وتنمية هذه الأرصدة دون المساس بالأحكام الأخرى من هذا الجزء .
- ٢ - عند وجود نفس الرصيد أو أرصدة من أنواع مترابطة في كلا المنطقتين الاقتصادية الخالصة والقطاع الواقع وراءها وملاصق لها ، تسعى الدولة الساحلية والدول التي تقوم بصيد هذه الأرصدة في القطاع الملاصق ، إما مباشرة أو عن طريق المنظمات دون الإقليمية المناسبة ، الى الاتفاق على التدابير اللازمة لحفظ هذه الأرصدة في القطاع الملاصق .

### المادة ٦٤

#### الأنواع الكثيرة الارتحال

- ١ - تتعاون الدولة الساحلية ، مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المناسبة ، مع الدول الأخرى التي يصيد رعاياها في المنطقة الإقليمية الأنواع الكثيرة الارتحال المدرجة في المرفق الأول ، وذلك بقصد تأمين حفظ هذه الأنواع والانتفاع بها على الوجه الأمثل في جميع أنحاء المنطقة الإقليمية ، سواء داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة أو خارجها . وفي المناطق الإقليمية التي لا توجد لها منظمة دولية مناسبة ، تتعاون الدولة الساحلية والدول الأخرى التي يقوم رعاياها بجني هذه الأنواع في المنطقة الإقليمية من أجل انشاء مثل هذه المنظمة وتشترك في اعمالها .
- ٢ - تنطبق أحكام الفقرة ١ بالاضافة الى الأحكام الأخرى من هذا الجزء .

### المادة ٦٥

#### الثدييات البحرية

ليس في هذا الجزء ما يحد من حق دولة ساحلية أو من اختصاص منظمة دولية ، حسب الاقتضاء ، في حظر استغلال الثدييات البحرية أو تقييده أو تنظيمه على نحو أكثر

- ( أ ) إصدار التراخيص للصيادين ولسفن الصيد ومعداته ، بما في ذلك الرسوم وغيرها من المدفوعات التي يمكن ، في حالة الدول الساحلية النامية ، أن تتألف من تعويض مناسب في ميدان التمويل والمعدات والتكنولوجيا المتعلقة بصناعة صيد الأسماك ؛
- ( ب ) تقرير الأنواع التي يجوز صيدها وتحديد حصص الصيد ، سواء فيما يتعلق بسلالات معينة أو مجموعات من السلالات أو بكمية الصيد للسفينة الواحدة في فترة من الزمن أو كمية الصيد المسموح بها لرعايا أية دولة في فترة محددة ؛
- ( ج ) تنظيم مواسم الصيد وقطاعاته ، وأنواع أدوات الصيد وأحجامها وكمياتها ، وأنواع وأحجام وعدد سفن الصيد المسموح باستخدامها ؛
- ( د ) تحديد أعمار وأحجام الأسماك وغيرها من الأنواع المسموح بصيدها ؛
- ( هـ ) تحديد المعلومات المطلوب من سفن الصيد تقديمها ، بما في ذلك احصائيات كمية الصيد ومجهوده والتقارير التي تقدم عن مواقع السفن ؛
- ( و ) تطلب القيام ، بإذن من الدولة الساحلية وتحت رقابتها ، ببرامج أبحاث محددة عن مصائد الأسماك وتنظيم اجراء هذه الأبحاث ، بما في ذلك أخذ العينات من الكميات المصيدة ، والتصرف في العينات ، وإبلاغ البيانات العلمية المتصلة بذلك ؛
- ( ز ) وضع مراقبين أو متدربين على هذه السفن من قبل الدولة الساحلية ؛
- ( ح ) إنزال هذه السفن كل الصيد أو جزاً منه في موانئ الدولة الساحلية ؛
- ( ط ) الأحكام والشروط المتصلة بالمشاريع المشتركة أو غيرها من الترتيبات التعاونية ؛
- ( ي ) الاحتياجات التي تدرب العاملين ونقل تكنولوجيا المصائد ، بما في ذلك تعزيز قدرة الدولة الساحلية على القيام بالأبحاث الخاصة بالمصائد ؛
- ( ك ) اجراءات التنفيذ .
- هـ - تتولى الدول الساحلية الاشعار الواجب عن قوانين وانظمة الحفظ والادارة .

٥ - يتم بصورة منتظمة تقديم وتبادل ما هو متوافر من المعلومات العلمية ،  
والاحصائيات عن كمية الصيد وعن مجهود الصيد ، وغير ذلك من البيانات المتصلة بحفظ  
الأرصدة السمكية عن طريق المنظمات الدولية المختصة ، سواء كانت دون اقليمية أو اقليمية  
أو عالمية ، وفقا لما يقتضيه الحال وباشتراك كافة الدول المعنية ، بما فيها الدول التي  
يسمح لرعاياها بالصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة .

## المادة ٦٢

### الانتفاع بالموارد الحية

١ - تعمل الدولة الساحلية على تشجيع هدف الانتفاع الأمثل بالموارد الحية  
في المنطقة الاقتصادية الخالصة دون الاخلال بالمادة ٦١ .

٢ - تقرر الدولة الساحلية قدرتها على جني الموارد الحية للمنطقة الاقتصادية  
الخالصة . وعند ما لا تكون للدولة الساحلية القدرة على جني كمية الصيد المسموح بها  
بأكملها ، تتنح للدول الأخرى ، عن طريق الاتفاقات أو غيرها من الترتيبات وعملا بالأحكام  
والشروط والقوانين والأنظمة المشار إليها في الفقرة ٤ ، فرص الوصول الى الفائض من كمية  
الصيد المسموح بها مع ايلاء اعتبار خاص لأحكام المادتين ٦٩ و ٧٠ ، وبخاصة فيما يتعلق  
بالدول النامية المذكورة في تلك الأحكام .

٣ - تضع الدولة الساحلية في اعتبارها ، عند إتاحتها للدول الأخرى فرصة  
الوصول الى منطقتها الاقتصادية الخالصة بموجب هذه المادة ، كافة العوامل المتصلة  
بالأمر ، ومنها بين أمور أخرى ، أهمية الموارد الحية في القطاع بالنسبة الى اقتصاد الدولة  
الساحلية المعنية والى صالحها الوطنية الأخرى ، وأحكام المادتين ٦٩ و ٧٠ ، واحتياجات  
الدول النامية في المنطقة دون اقليمية أو اقليمية لجني جزء من الفائض ، وضرورة الاقلال  
الى أدنى حد من الاخلال الاقتصادي في الدول التي اعتاد رعاياها الصيد في المنطقة  
أو التي بذلت جهدا كبيرا في اجراء البحوث المتعلقة بتلك الأرصدة وفي التعرف عليها .

٤ - يتعهد رعايا الدول الأخرى الذين يقومون بالصيد في المنطقة الاقتصادية  
الخالصة بتدابير الحفظ والشروط والأحكام الأخرى المقررة في قوانين وأنظمة الدولة  
الساحلية . وتكون هذه القوانين والأنظمة متماشية مع هذه الاتفاقية ، ويجوز أن تتناول ،  
فيما تتناوله ، ما يلي :

- ٦ - على جميع السفن ان تحترم مناطق السلامة هذه وأن تطبق المعايير الدولية المقبولة عموماً فيما يتعلق بالملاحة في جوار الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات ومناطق السلامة .
- ٧ - لا يجوز إقامة الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات ومناطق السلامة حولها اذا ترتبت على ذلك إعاقة لاستخدام الممرات البحرية المعترف بأنها جوهرية للملاحة الدولية .
- ٨ - ليس للجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات مركز الجزر . وليس لها بحر اقليمي خاص بها كما أن وجودها لا يؤثر على تعيين حدود البحر الاقليمي او المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري .

### المادة ٦١

#### حفظ الموارد الحية

- ١ - تقرر الدولة الساحلية كمية الصيد المسموح بها من الموارد الحية في منطقتها الاقتصادية الخالصة .
- ٢ - تكفل الدولة الساحلية ، واطعة في اعتبارها أفضل الأدلة العلمية المتوفرة لها ، عن طريق المناسبات من تدابير الحفظ والادارة ، عدم تعرض بقاء الموارد الحية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لخطر الاستغلال المفرط . وتتعاون الدولة الساحلية ، وفقاً لما تقتضيه الحال ، مع المنظمات الدولية المختصة ، سواء كانت دون اقليمية أو اقليمية أو عالمية لتحقيق هذه الغاية .
- ٣ - يكون من أهداف هذه التدابير أيضاً صون أرصدة الأنواع المجتناة أو تجديدها بمستويات يمكن أن تدرك أقصى غلة قابلة للدوام كما تعيّن العوامل البيئية والاقتصادية ذات الصلة ، بما فيها الحاجات الاقتصادية للمجتمعات الساحلية المتعيشة بصيد السمك والعطلبات الخاصة للدول النامية ، ومع مراعاة أنماط الصيد والترابط بين السلالات السمكية وأية معايير دولية للحد الأدنى موصى بها بوجه عام سواء على الصعيد دون الاقليمي أو الاقليمي أو العالمي .
- ٤ - تضع الدولة الساحلية في اعتبارها عند اتخاذ هذه التدابير آثارها في الأنواع المرتبطة بالأنواع المجتناة أو الأنواع المعتمدة عليها بقصد صون أو تجديد أرصدة الأنواع المرتبطة أو المعتمدة بمستويات أعلى من المستويات التي يمكن ان يكون فيها تكاثرها مهدداً بصورة جدية .

المادة ٦ .

الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات في المنطقة  
الاقتصادية الخالصة

- ١ - في المنطقة الاقتصادية الخالصة ، يكون للدولة الساحلية الحق دون غيرها في ان تقيم وفي ان تجيز وتنظم اقامة وتشغيل واستخدام :  
( أ ) الجزر الاصطناعية ؛  
( ب ) المنشآت والتركيبات المستخدمة في الأغراض المنصوص عليها في المادة ٥٦ وفي غير ذلك من الأغراض الاقتصادية ؛  
( ج ) المنشآت والتركيبات التي قد تعوق ممارسة الدولة الساحلية لحقوقها في المنطقة .
- ٢ - تكون للدولة الساحلية الولاية الخالصة على هذه الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات ، بما في ذلك الولاية المتعلقة بالقوانين والأنظمة الجمركية والضريبية والصحية وقوانين وأنظمة السلامة والهجرة .
- ٣ - يجب تقديم الاشعار الواجب عن اقامة هذه الجزر الاصطناعية أو المنشآت أو التركيبات وهجب الاحتفاظ بوسائل دائمة للتنبيه الى وجودها . وتزال أية منشآت أو تركيبات تهجر أو يتوقف استعمالها لضمان سلامة الملاحة ، مع مراعاة أية معايير دولية مقبولة عموماً تضعها في هذا الصدد المنظمة الدولية المختصة . وتولى في هذه الازالة المراعاة الواجبة لصيد السمك وحماية البيئة البحرية وحقوق الدول الأخرى وواجباتها . ويتم التعريف على نحو مناسب وعمق وموقع وأبعاد أية منشآت أو تركيبات لا تزال كليا .
- ٤ - للدولة الساحلية ، حيث تقتضي الضرورة ذلك ، أن تقيم حول هذه الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات مناطق سلامة معقولة لها أن تتخذ فيها التدابير المناسبة لضمان سلامة الملاحة وسلامة الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات .
- ٥ - تحدد الدولة الساحلية عرض مناطق السلامة ، واضعة في اعتبارها المعايير الدولية المنطبقة . وتقام هذه المناطق على نحو يضمن وجود صلة معقولة بينها وبين طبيعة ووظيفة الجزر الاصطناعية أو المنشآت أو التركيبات ، ولا تتجاوز مسافة . . ٥ متر حولها مقيسة من كل نقطة من نقاط طرفها الخارجي ، إلا اذا أجازت ذلك المعايير الدولية المقبولة عموماً أو أوصت به المنظمة الدولية المختصة . ويعطى الاشعار الواجب عن مدى مناطق السلامة .

## المادة ٥٧

### عرض المنطقة الاقتصادية الخالصة

لا تعد المنطقة الاقتصادية الخالصة الى أكثر من ٢٠٠ ميل بحرى من خطوط الأساس  
التي يقاس منها عرض البحر الاقليمي .

## المادة ٥٨

### حقوق الدول الأخرى وواجباتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة

- ١ - في المنطقة الاقتصادية الخالصة تتمتع جميع الدول ، ساحلية كانت أو غير ساحلية ، ورهنا بمراعاة الأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية ، بالحريات المشار إليها في المادة ٨٧ والمتعلقة بالملاحة والتحليق ووضع الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة وغير ذلك مما يتصل بهذه الحريات من أوجه استخدام البحر المشروعة ولها كذلك المرتبطة بتشغيل السفن والطائرات والكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة ، والمتفقة مع الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية .
- ٢ - تنطبق المواد ٨٨ الى ١١٥ وغيرها من قواعد القانون الدولي المتصلة بالأمر على المنطقة الاقتصادية الخالصة بالقدر الذي لا تتنافى به مع هذا الجزء .
- ٣ - تولد الدول ، في ممارستها لحقوقها وأدائها لواجباتها بموجب هذه الاتفاقية في المنطقة الاقتصادية الخالصة ، المراعاة الواجبة لحقوق الدولة الساحلية وواجباتها ، وتمثل للقوانين والأنظمة التي تعتمد عليها الدولة الساحلية وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وغيرها من قواعد القانون الدولي بالقدر الذي لا تتنافى به مع هذا الجزء .

## المادة ٥٩

### أساس حل المنازعات حول اسناد الحقوق والولاية في المنطقة الاقتصادية الخالصة

في الحالات التي لا تسند فيها هذه الاتفاقية الى الدولة الساحلية أو الى دول أخرى حقوقاً أو ولاية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة ، وينشأ فيها نزاع بين مصالح الدولة الساحلية وأية دولة أو دول أخرى ، ينبغي أن يحل النزاع على أساس الانصاف وفي ضوء كافة الظروف ذات الصلة ، مع مراعاة أهمية المصالح موضوع النزاع بالنسبة الى كل من الأطراف والمجتمع الدولي ككل .

الجزء الخامس  
المنطقة الاقتصادية الخالصة

المادة ٥٥

النظام القانوني المميز للمنطقة الاقتصادية الخالصة

المنطقة الاقتصادية الخالصة هي منطقة واقعة وراء البحر الاقليمي وطلاصقة له ، يحكمها النظام القانوني المميز المقرر في هذا الجزء ، وبموجبه تخضع حقوق الدولة الساحلية وولاياتها وحقوق الدول الأخرى وحراباتها للأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية .

المادة ٥٦

حقوق الدولة الساحلية وولاياتها وواجباتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة

- ١ - للدولة الساحلية ، في المنطقة الاقتصادية الخالصة :
  - ( أ ) حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية ، الحية منها وغير الحية ، للمياه التمه. تعلوقاع البحر ولقاع البحر واطن أرضه ، وحفظ هذه الموارد وإدارتها ، وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصادي للمنطقة ، كإنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح ؛
  - ( ب ) ولاية على الوجه المنصوص عليه في الأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بما يلي :
    - ' ١ ' إقامة واستعمال الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات ؛
    - ' ٢ ' البحث العلمي البحري ؛
    - ' ٣ ' حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ؛
  - ( ج ) الحقوق والواجبات الأخرى المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- ٢ - تولي الدولة الساحلية ، في ممارستها لحقوقها وأدائها لواجباتها بموجب هذه الاتفاقية في المنطقة الاقتصادية الخالصة ، المراعاة الواجبة لحقوق الدول الأخرى وولاياتها ، وتتصرف على نحو يتفق مع أحكام هذه الاتفاقية .
- ٣ - تمارس الحقوق المبنية في هذه المادة فيما يتعلق بقاع البحر واطن أرضه وفقا للجزء السادس .



الخطوط المحورية أثناء مرورها ، بشرط أن لا تسير هذه السفن والطائرات على مسافة يزيد قربها الى الشاطئ على عشرة في المائة من المسافة بين أقرب النقاط على الجزر الشاطئة للممر البحرى .

٦ - للدولة الأرخبيلية التي تعين ممرات بحرية بموجب هذه المادة أن تقر أيضا نظما لتقسيم حركة المرور لتأمين سلامة مرور السفن خلال القنوات الضيقة في تلك الممرات البحرية .

٧ - يجوز للدولة الأرخبيلية أن تحل ، عند ما تقتضي الظروف ذلك ، وبعد أن تعلن عن قرارها الاعلان الواجب ، ممرات بحرية أخرى ونظما أخرى لتقسيم حركة المرور محل أى من الممرات البحرية أو نظم تقسيم حركة المرور التي كانت قد عينتها أو قررتها من قبل .

٨ - تتطابق، هذه الممرات البحرية ونظم تقسيم حركة المرور مع الأنظمة الدولية المقبولة عموما .

٩ - تحيل الدولة الأرخبيلية ، عند تعيينها الممرات البحرية أو استبدالها أو عند تقرير نظم تقسيم حركة المرور أو استبدالها ، مقترحاتها الى المنظمة الدولية المختصة بغية اعتمادها . وليس للمنظمة أن تعتمد من الممرات البحرية أو نظم تقسيم حركة المرور الا ما يتم الاتفاق عليه مع الدولة الأرخبيلية . ويجوز للدولة الأرخبيلية بعد ذلك أن تعينها أو تقرها أو تستبدلها .

١٠ - تبين الدولة الأرخبيلية بوضوح محور جميع الممرات البحرية ونظم تقسيم حركة المرور التي تعينها أو تقرها في خرائط يعلن عنها الاعلان الواجب .

١١ - تحترم السفن الطارة في الممرات البحرية الأرخبيلية ما ينطبق من الممرات البحرية ومن نظم تقسيم حركة المرور المقررة وفقا لهذه المادة .

١٢ - اذا لم تعين الدولة الأرخبيلية ممرات بحرية أو طرقا جوية ، جاز ممارسة حق المرور في الممرات البحرية الأرخبيلية خلال الطرق المستخدمة عادة في الملاحة الدولية .

#### المادة ٥٤

واجبات السفن والطائرات أثناء مرورها ، وأنشطة البحث  
والمسح ، واجبات الدولة الأرخبيلية ، وقوانين وأنظمة  
الدولة الأرخبيلية بشأن المرور في الممرات  
البحرية الأرخبيلية

تنطبق المواد ٣٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٤ ، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال ، على المرور في الممرات البحرية الأرخبيلية .



## المادة ٥٢

### حق المرور البرئ

- ١ - رهنا بمراعاة المادة ٥٣ ودون الاخلال بالمادة ٥٠ ، تتمتع سفن جميع الدول بحق المرور البرئ خلال المياه الأرخبيلية ، وفقا للفرع ٣ من الجزء الثاني .
- ٢ - للدولة الأرخبيلية أن توقف مؤقتا ، دون التمييز قانونا أو فعلا بين السفن الأجنبية ، العمل بالمرور البرئ للسفن الأجنبية في قطاعات محددة من مياهها الأرخبيلية اذا كان هذا الايقاف ضروريا لحماية أمن تلك الدولة . ولا يبدأ نفاذ هذا الايقاف الا بعد أن يعلن عنه الاعلان الواجب .

## المادة ٥٣

### حق المرور في الممرات البحرية الأرخبيلية

- ١ - للدولة الأرخبيلية أن تحدد ممرات بحرية وطرقا جوية فوقها ملائمة لمرور السفن والطائرات الأجنبية مرورا متواصلا وسريعا خلال أو فوق مياهها الأرخبيلية والبحر الاقليمي الملاصق لها .
- ٢ - تتمتع جميع السفن والطائرات في هذه الممرات البحرية والطرق الجوية بحق المرور في الممرات البحرية الأرخبيلية .
- ٣ - المرور في الممرات البحرية الأرخبيلية هو أن تمارس وفقا لهذه الاتفاقية حقوق الملاحة والتحليق بالطريقة العادية ، لغرض وحيد هو المرور العابر المتواصل والسريع غير المعاق بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وبين جزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة .
- ٤ - تجتاز هذه الممرات البحرية والطرق الجوية المياه الأرخبيلية والبحر الاقليمي الملاصق ، وتشمل جميع طرق المرور العادية المستخدمة كطرق للملاحة أو التحليق الدوليين خلال المياه الأرخبيلية أو فوقها كما تشمل ، داخل هذه الطرق ، فيما يتعلق بالسفن ، جميع القنوات الملاحية العادية ، شريطة أن لا يكون من الضروري انشاء طرق جديدة تماثلها في الملاحة بين نفس نقطتي الدخول والخروج .
- ٥ - يتم تحديد هذه الممرات البحرية والطرق الجوية بسلسلة خطوط محورية متواصلة من نقاط دخول طرق المرور الى نقاط الخروج منها . وعلى السفن والطائرات المارة في الممرات البحرية الأرخبيلية أن لا تنحرف أكثر من ٢٥ ميلا بحريا الى أي من جانبي هذه

- ٢ - تعدد هذه السيادة الى الحيز الجوي فوق المياه الأرخبيلية وكذلك الى قاعها وباطن أرضه والى الموارد الموجودة فيها .
- ٣ - تمارس هذه السيادة رهنا بمراعاة هذا الجزء .
- ٤ - لا يمس نظام المرور في الممرات البحرية الأرخبيلية المقرر في هذا الجزء ، في نواح أخرى ، وضع المياه الأرخبيلية ، بما في ذلك الممرات البحرية ، ولا ممارسة الدولة الأرخبيلية لسيادتها علم ، هذه المياه وحيزها الحوى وقاعها وباطن أرضه والى الموارد الموجودة فيها .

### المادة ٥٠

#### تعيين حدود المياه الداخلية

يجوز للدولة الأرخبيلية أن ترسم داخل مياهها الأرخبيلية خطوطا فاصلة لتعيين حدود مياهها الداخلية وفقا للمواد ٩ و ١٠ و ١١ .

### المادة ٥١

#### الاتفاقات القائمة وحقوق الصيد التقليديّة والكابلات المغمورة الموجودة

- ١ - تحترم الدولة الأرخبيلية ، دون الاخلال بالمادة ٤٩ ، الاتفاقات القائمة مع الدول الأخرى وتعترف بحقوق الصيد التقليديّة والأنشطة المشروعة الأخرى التي تمارسها الدول المجاورة والملاصقة لها مباشرة في بعض القطاعات الواقعة داخل المياه الأرخبيلية . ويتم ، بناءً على طلب أى من الدول المعنية ، تنظيم أحكام وشروط ممارسة هذه الحقوق والأنشطة ، بما في ذلك طبيعتها ونطاقها والقطاعات التي تنطبق عليها ، بواسطة اتفاقات ثنائية تبرم بينها . ولا تنقل هذه الحقوق الى دول ثالثة أو الى رعاياها ولا تشاطر مع دول ثالثة أو مع رعاياها .
- ٢ - تحترم الدولة الأرخبيلية الكابلات المغمورة الموجودة التي وضعتها دول أخرى والمارة خلال مياهها دون أن تمس اليابسة . وتسمح الدولة الأرخبيلية بصيانة هذه الكابلات واستبدالها عند تلقيها الاخطار الواجب بموقعها ونية اصلاحها أو استبدالها .

- ٥ - لا تطبق الدولة الأرخبيلية نظام خطوط الأساس هذه على نحو يفصل البحر الاقليمي لدولة أخرى عن أعالي البحار أو عن المنطقة الاقتصادية الخالصة .
- ٦ - اذا كان جزء من المياه الأرخبيلية لدولة أرخبيلية يقع بين جزئين من دولة مجاورة وملاصقة مباشرة ، فان الحقوق القائمة وجميع المصالح المشروعة الأخرى التي مارستها هذه الدولة الأخيرة تقليديا في هذه المياه وجميع الحقوق المنصوص عليها اتفاقا بين هاتين الدولتين تبقى وتحترم .
- ٧ - لغرض حساب نسبة المياه الى اليابسة وفقا للفقرة ١ ، يجوز أن تشمل مساحات اليابسة مياها واقعة داخل الأطر الشعابية للجزر والحلقات المرجانية ، بما في ذلك أى جزء من هضبة محيطية شديدة الانحدار يكون محصورا أو شبه محصور بسلسلة من جزر الحجر الجيري والشعاب المتقطعة الانغمار الواقعة على المحيط الخارجي للهضبة .
- ٨ - تبين خطوط الأساس المرسومة وفقا لهذه المادة على خرائط ذات مقياس أو مقاييس ملائمة للتثبت من موقعها . ويجوز ، كبدل ، الاستعاضة عن ذلك بقوائم بالاحداثيات الجغرافية للنقاط تعين المسند الجيوديسي .
- ٩ - تعلن الدولة الأرخبيلية الاعلان الواجب عن هذه الخرائط أو قوائم الاحداثيات الجغرافية وتودع نسخة من كل خريطة أو قائمة منها لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

#### المادة ٤٨

#### قياس عرض البحر الاقليمي والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القارى

يقاس عرض البحر الاقليمي والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القارى من خطوط الأساس الأرخبيلية المرسومة وفقا للمادة ٤٧ .

#### المادة ٤٩

#### النظام القانوني للمياه الأرخبيلية وللحيز الجوى فوقها ولقاعها وباطن أرضه

١ - تعدد سيادة الدولة الأرخبيلية الى المياه التي تحصرها خطوط الأساس الأرخبيلية المرسومة وفقا للمادة ٤٧ ، والتي تعرف بالمياه الأرخبيلية ، بصرف النظر عن عمقها وعن بعدها عن الساحل .

الجزء الرابع  
الدول الأرخبيلية

المادة ٤٦  
المصطلحات المستخدمة

لأغراض هذه الاتفاقية :

- ( أ ) تعني " الدولة الأرخبيلية " الدولة التي تتكون. كليا من أرخبيل واحد أو أكثر وقد تضم جزرا أخرى ؛
- ( ب ) يعني " الأرخبيل " مجموعة من الجزر ، بما في ذلك أجزاء من جزر ، والمياه الواصلة بينها والمعالم الطبيعية الأخرى التي يكون الترابط فيما بينها وثيقا إلى حد تشكل معه هذه الجزر والمياه والمعالم الطبيعية الأخرى كيانا جغرافيا واقتصاديا سياسيا قائما بذاته ، والتي اعتبرت كذلك تاريخيا .

المادة ٤٧  
خطوط الأساس الأرخبيلية

- ١ - يجوز للدولة الأرخبيلية أن ترسم خطوط أساس أرخبيلية مستقيمة تربط بين أبعد النقاط في أبعد الجزر وبين الشعاب المقطعة الانغمار في الأرخبيل على شرط أن تضم خطوط الأساس هذه الجزر الرئيسية وقطعا تتراوح فيه نسبة مساحة المياه إلى مساحة اليابسة ، بما فيها الحلقات المرجانية ، ما بين ١ إلى ١ و ٩٠ إلى ١ .
- ٢ - لا يتجاوز طول خطوط الأساس هذه ١٠٠ ميل بحري ، إلا أنه يجوز أن تتجاوز هذا الطول نسبة أقصاها ٣ في المائة من مجموع عدد خطوط الأساس التي تضم أرخبيل ما ، وذلك حتى طول أقصاه ١٢٥ ميلا بحريا .
- ٣ - لا ينحرف رسم خطوط الأساس هذه أي انحراف ذي شأن عن الشكل العام للأرخبيل .
- ٤ - لا ترسم خطوط الأساس هذه من المرتفعات التي تنحسر عنها المياه عند الجزر واليهما ما لم تكن قد بنيت عليها منائر أو منشآت تعلو دائما سطح البحر أو إذا كان المرتفع الذي تنحسر عنه المياه واقعا كليا أو جزئيا على مسافة من أقرب الجزر لا تتجاوز عرض البحر الاقليمي .

المادة ٤٤

واجبات الدول المشاطئة للمضائق

لا تعيق الدول المشاطئة للمضائق المرور العابر ، وتقوم بالاطلاع المناسب عن أى خطر يكون لها علم به يهدد الملاحة أو التحليق داخل المضيق أو فوقه . ولا يوقف المرور العابر .

الفرع ٣ - المرور البرئ

المادة ٤٥

المرور البرئ

١ - ينطبق نظام المرور البرئ ، وفقا للفرع ٣ من الجزء الثاني ، في المضائق المستخدمة للملاحة الدولية :

- ( أ ) الاستثناء من تطبيق نظام المرور العابر ، بموجب الفقرة ١ من المادة ٣٨ ؛  
( ب ) أو الموجودة بين جزر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وبين البحر الاقليمي لدولة أجنبية .

٢ - لا يوقف المرور البرئ خلال هذه المضائق .

- ( أ ) سلامة الملاحة وتنظيم حركة المرور البحري كما هو منصوص عليه في المادة ٤١ ؛
- ( ب ) منع التلوث وخفضه والسيطرة عليه بأعمال الأنظمة الدولية المنطبقة بشأن تصريف الزيت والفضلات الزيتية وغيرها من المواد المؤذية في المضيق ؛
- ( ج ) فيما يتعلق بسفن الصيد ، منع الصيد بها في ذلك تطلب وسبق أدوات الصيد ؛
- ( د ) تحميل أو انزال أى سلعة أو عملة أو شخص خلافا لقوانين وأنظمة الدول المشاطئة الجمركية أو الضريبية أو المتعلقة بالهجرة أو الصحة .
- ٢ - لا تميز هذه القوانين والأنظمة ، قانونا أو فعلا ، بين السفن الأجنبية ، ولا يكون الأثر العملي لتطبيقها هو انكار حق المرور العابر كما تم تعريفه في هذا الفرع أو اطاقته أو الاخلال به .
- ٣ - تعلن الدول المشاطئة للمضائق الاعلان الواجب عن جميع هذه القوانين والأنظمة .
- ٤ - تمثل السفن الأجنبية لهذه القوانين والأنظمة عند ممارستها حق المرور العابر .
- ٥ - عند تصرف سفينة أو طائرة تتمتع بالحصانة السيادية على نحو يخالف هذه القوانين والأنظمة أو غيرها من أحكام هذا الجزء ، تتحمل دولة علم السفينة أو دولة تسجيل الطائرة المسؤولية الدولية عن أية خسارة أو ضرر يلحق بالدول المشاطئة للمضائق نتيجة لذلك .

### المادة ٤٣

وسائل تيسير الملاحة وضمان السلامة وغير ذلك من التحسينات ، ومنع التلوث وخفضه والسيطرة عليه

- ينبغي للدول المستخدمة لمضيق والدول المشاطئة له أن تتعاون ، عن طريق الاتفاق ؛
- ( أ ) على اقامة وصيانة ما يلزم في المضيق من وسائل تيسير الملاحة وضممان السلامة أو غير ذلك من التحسينات لمعاونة الملاحة الدولية ؛
- ( ب ) وعلى منع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه .

## المادة ٤١

### الممرات البحرية ونظم تقسيم حركة المرور في المضائق الستخدمة للملاحة الدولية

- ١ - للدول المشاطئة للمضائق ، طبقا لهذا الجزء ، أن تعين للملاحة في المضائق ممرات بحرية وأن تقرر نظما لتقسيم حركة المرور حين يكون ذلك لازما لتعزيز سلامة مرور السفن .
- ٢ - ولهذه الدول أن تحل ، عندما تقتضي الظروف ذلك ، بعد أن تعلن عن قرارها الاعلان الواجب ، ممرات بحرية أخرى ونظما أخرى لتقسيم حركة المرور محل أي من الممرات البحرية أو نظم تقسيم حركة المرور التي كانت قد عينتها أو قررتها من قبل .
- ٣ - تتطابق هذه الممرات البحرية ونظم تقسيم حركة المرور مع الأنظمة الدولية المقبولة عموما .
- ٤ - تحيل الدول المشاطئة للمضائق ، قبل تعيين الممرات البحرية أو استبدالها أو تقرير نظم تقسيم حركة المرور أو استبدالها ، مقترحاتها الى المنظمة الدولية المختصة بغية اعتمادها . وليس للمنظمة أن تعتمد من الممرات البحرية أو نظم تقسيم حركة المرور الا ما يتم الاتفاق عليه مع الدول المشاطئة للمضائق . ويجوز لهذه الدول بعد ذلك أن تعينها أو تقررها أو تستبدلها .
- ٥ - حين يتعلق الأمر بمضيق تقترح فيه ممرات بحرية أو نظم لتقسيم حركة المرور خلال مياه دولتين أو أكثر من الدول المشاطئة لذلك المضيق ، تتعاون الدول المعنية في صياغة المقترحات بالتشاور مع المنظمة الدولية المختصة .
- ٦ - تبين الدول المشاطئة للمضائق بوضوح جميع الممرات البحرية ونظم تقسيم حركة المرور التي تعينها أو تقررها في خرائط يعلن عنها الاعلان الواجب .
- ٧ - تحترم السفن العابرة مورا طابرا ما ينطبق من الممرات البحرية ومن نظم تقسيم حركة المرور المقررة وفقا لهذه المادة .

## المادة ٤٢

### قوانين وأنظمة الدول المشاطئة للمضائق بشأن المرور العابر

- ١ - رهنا بمراعاة أحكام هذا الفرع ، يجوز للدول المشاطئة أن تعتمد قوانين وأنظمة بشأن المرور العابر في المضائق ، تتناول الأمور التالية كلها أو بعضها :

### المادة ٣٩

#### واجبات السفن والطائرات أثناء المرور العابر

- ١ - على السفن والطائرات ، أثناء ممارستها حق المرور العابر :
  - ( أ ) أن تمتنع من إبطاء أو إبطاء خلال المضيق أو فوقه ؛
  - ( ب ) أن تمتنع عن أي تهديد بالقوة أو أي استعمال لها ضد سيادة الدولة المضيفة للمضيق أو سلطاتها الإقليمية أو استقلالها السياسي ، أو بأية صورة أخرى انتهاكا لمبادئ القانون الدولي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة ؛
  - ( ج ) أن تمتنع عن أية أنشطة غير تلك اللازمة للأشكال المعتادة لعبورها المتواصل السريع ، إلا إذا أصبح ذلك ضروريا بسبب قوة قاهرة أو حالة شدة ؛
  - ( د ) أن تمتثل لما يتصل بالأمر من أحكام أخرى في هذا الجزء .
- ٢ - على السفن العابرة مرورا عابرا :
  - ( أ ) أن تمتثل للأنظمة والواجبات والممارسات الدولية المقبولة عموما للسلامة في البحر ، بما في ذلك الأنظمة الدولية لمنع المصادمات في البحر ؛
  - ( ب ) أن تمتثل للأنظمة والواجبات والممارسات الدولية المقبولة عموما لمنع التلوث من السفن وتخفيضه والسيطرة عليه .
- ٣ - على السفن العابرة مرورا عابرا :
  - ( أ ) أن تراعي قواعد الجوا الموضوعة من قبل منظمة الطيران المدني الدولي والمنطبقة على الطائرات المدنية ؛ وتمتثل الطائرات الحكومية بصورة اعتيادية لتدابير السلامة هذه ، وتقوم بنشاطها في جميع الأوقات مع إيلاء المراعاة الواجبة لسلامة الملاحة ؛
  - ( ب ) أن ترصد في جميع الأوقات الذبذبة اللاسلكية المحددة من قبل السلطة المختصة المعنية دوليا لمراقبة الحركة الجوية ، أو الذبذبة اللاسلكية الدولية المخصصة لحالات الشدة .

### المادة ٤٠

#### أنشطة البحث والسحب

- ليس للسفن الأجنبية ، بما في ذلك سفن البحث العلمي البحري والسحب الهيدروغرافي ، أن تقوم أثناء مرورها العابر بأية أنشطة بحث أو مسح دون إذن سابق من الدول المضيفة للمضائق .



### المادة ٣٦

#### طرق أعالي البحار أو الطرق التي تمر بمناطق اقتصادية خالصة عبر مضائق مستخدمة للملاحة الدولية

لا ينطبق هذا الجزء على أى مضيق مستخدم للملاحة الدولية إذا وجد خلال ذلك المضيق طريق في أعالي البحار أو طريق يمر بمنطقة اقتصادية خالصة يكون ملائماً بقدر مماثل من حيث الخصائص الملاحية والهيديروغرافية ، وتنطبق على هذه الطرق الأجزاء الأخرى ذات الصلة من هذه الاتفاقية ، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحرية الملاحة وحرية التحليق .

#### الفرع ٢ - المرور العابر

### المادة ٣٧

#### نطاق هذا الفرع

ينطبق هذا الفرع على المضائق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزر آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة .

### المادة ٣٨

#### حق المرور العابر

١ - تتمتع جميع السفن والطائرات في المضائق المشار إليها في المادة ٣٧ بحق المرور العابر الذي لا يجوز أن يعاقب . إلا أن المرور العابر لا ينطبق إذا كان المضيق مشكلاً بجزيرة للدولة المشاطئة للمضيق وبهر هذه الدولة ووجد في اتجاه البحر من الجزيرة طريق في أعالي البحار أو طريق في منطقة اقتصادية خالصة يكون ملائماً بقدر مماثل من حيث الخصائص الملاحية والهيديروغرافية .

٢ - المرور العابر هو أن تمارس وفقاً لهذا الجزء حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد هو العبور التواصل السريع في المضيق بين جزر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزر آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة . غير أن تطلب تواصل العبور وسرعته لا يمنع المرور خلال المضيق لغرض الدخول الى دولة مشاطئة للمضيق أو مغادرتها أو العودة منها ، مع مراعاة شروط الدخول الى تلك الدولة .

٣ - يبقى أى نشاط لا يكون ممارسة لحق المرور العابر في أى مضيق خاضعاً لما في هذه الاتفاقية من أحكام أخرى منطبقة .

### الجزء الثالث

## المضائق المستخدمة للملاحة الدولية

### الفرع ١ - أحكام عامة

#### المادة ٣٤

### النظام القانوني للمياه التي تشكل مضائق مستخدمة للملاحة الدولية

- ١ - لا يصح نظام المرور خلال المضائق المستخدمة للملاحة الدولية المقرر في هذا الجزء ، في نواح أخرى ، النظام القانوني للمياه التي تشكل منها هذه المضائق ولا ممارسة الدول المشاطئة للمضائق لسيادتها أو ولايتها على هذه المياه وحيثما جرى وقاعها وباطن أرضه .
- ٢ - تمارس الدول المشاطئة للمضائق سيادتها وولايتها رهنا بمراعاة هذا الجزء وقواعد القانون الدولي الأخرى .

#### المادة ٣٥

### نطاق هذا الجزء

ليس في هذا الجزء ما يصح :

- ( أ ) أي مساحات من المياه الداخلية الموجودة داخل مضيق ، إلا إذا أدى تقرير خط الأساس المستقيم وفقا للطريقة المبينة في المادة ٧ الى حصر مساحات طائفة وجعلها مياهها داخلية بعد أن لم تكن تعتبر كذلك من قبل ،
- ( ب ) أو النظام القانوني للمياه الواقعة خارج البحار الإقليمية للدول المشاطئة للمضائق بوصف تلك المياه مناطق اقتصادية خالصة أو من أعالي البحار ،
- ( ج ) أو النظام القانوني في المضائق التي تنظم المرور فيها ، كليا أو جزئيا ، اتفاقات دولية قائمة ونافذة منذ زمن طويل ، ومتصلة على وجه التحديد بمثل هذه المضائق .

المادة ٣٢

حصانات السفن الحربية والسفن الحكومية الأخرى  
الستعملة لأغراض غير تجارية

ليس في هذه الاتفاقية ، عدا الاستثناءات الواردة في القسم الفرعي " ألف " وفي المادتين ٣٠ و ٣١ ، ما يمن الحصانات التي تتمتع بها السفن الحربية والسفن الحكومية الأخرى الستعملة لأغراض غير تجارية .

الفرع ٤ - المنطقة التاخمة

المادة ٣٣

المنطقة التاخمة

- ١ - للدولة الساحلية ، في منطقة تاخمة لبحرها الاقليمي تعرف بالمنطقة التاخمة ، أن تمارس السيطرة اللازمة من أجل :
  - ( أ ) منع خرق قوانينها وأنظمتها الجمركية أو الضريبية أو المتعلقة بالهجرة أو الصحة داخل اقليمها أو بحرها الاقليمي ،
  - ( ب ) المعاقبة على أي خرق للقوانين والأنظمة المذكورة أعلاه حصل داخل اقليمها أو بحرها الاقليمي .
- ٢ - لا يجوز أن تمتد المنطقة التاخمة الى أبعد من ٢٤ ميلا بحريا من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الاقليمي .

القسم الفرعي جيم - القواعد المنطبقة على السفن الحربية  
وغيرها من السفن الحكومية المستعملة  
لأغراض غير تجارية

المادة ٢٩

تعريف السفن الحربية

لأغراض هذه الاتفاقية ، تعني " السفينة الحربية " سفينة تابعة للقوات المسلحة لدولة ما وتحمل العلامات الخارجية المميزة للسفن الحربية التي لها جنسية هذه الدولة ، وتكون تحت إمرة ضابط معين رسمياً من قبل حكومة تلك الدولة ويظهر اسمه في قائمة الخدمة المناسبة أو فيما يعاد لها ، ويشغلها طاقم من الأشخاص خاضع لقواعد الانضباط في القوات المسلحة النظامية .

المادة ٣٠

عدم امتثال السفن الحربية لقوانين وأنظمة الدولة الساحلية

إذا لم تمثل أية سفينة حربية لقوانين وأنظمة الدولة الساحلية بشأن المرور خلال البحر الاقليمي وجاهلت أي طلب يقدم اليها للامتثال لتلك القوانين والأنظمة ، جاز للدولة الساحلية أن تطلب اليها مفادرة البحر الاقليمي على الفور .

المادة ٣١

مسؤولية دولة العلم عن الضرر الذي تحدثه سفينة حربية  
أو سفينة حكومية أخرى مستعملة لأغراض غير تجارية

تتحمل دولة العلم المسؤولية الدولية عن أية خسارة أو ضرر يلحق بالدولة الساحلية نتيجة عدم امتثال سفينة حربية أو سفينة حكومية أخرى مستعملة لأغراض غير تجارية لقوانين وأنظمة الدولة الساحلية بشأن المرور خلال البحر الاقليمي أو لأحكام هذه الاتفاقية أو لغيرها من قواعد القانون الدولي .

٢ - لا تمس الأحكام المذكورة أعلاه حق الدولة الساحلية في اتخاذ أية خطوات تأذن بها قوانينها لاجراء توقيف أو تحقيق على ظهر سفينة أجنبية مارة خلال البحر الاقليمي بعد مغادرة مياهها الداخلية .

٣ - في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ ، تخطر الدولة الساحلية ، اذا طلب منها الرهان ذلك ، ممثلا دبلوماسيا أو موظفا قنصليا تابعا لدولة العلم قبل اتخاذ أية تدابير ، وتسهل الاتصال بين هذا الممثل أو الموظف وطاقم السفينة . ويجوز في حالات الطوارئ ارسال هذا الاخطار أثناء اتخاذ التدابير .

٤ - تراعي السلطات المحلية صالح الملاحة المراعاة الواجبة عند نظرها فيما اذا كان ينبغي اجراء أى توقيف أو عند نظرها في كيفية اجراء ذلك التوقيف .

٥ - باستثناء ما هو منصوص عليه في أحكام الجزء الثاني عشر أو في حال انتهاك القوانين والأنظمة المعتمدة وفقا للجزء الخامس ، لا يجوز للدولة الساحلية أن تتخذ أية خطوات على ظهر سفينة أجنبية مارة خلال البحر الاقليمي من أجل توقيف أى شخص أو اجراء أى تحقيق بصدد أية جريمة ارتكبت قبل دخول السفينة البحر الاقليمي اذا كانت السفينة قادمة من ميناء أجنبي ومارة فقط خلال البحر الاقليمي دون دخول المياه الداخلية .

#### المادة ٢٨

#### الولاية المدنية ازاء السفن الأجنبية

١ - لا ينبغي للدولة الساحلية أن توقف سفينة أجنبية مارة خلال بحرها الاقليمي أو أن تحوّل اتجاهها لغرض ممارسة ولايتها المدنية فيما يتعلق بشخص موجود على ظهر السفينة .

٢ - لا يجوز للدولة الساحلية أن توقع اجراءات التنفيذ ضد السفينة أو تحتجزها لغرض أى دعوى مدنية إلا فيما يتعلق بالالتزامات التي تتحملها السفينة أو المسؤوليات التي تقع عليها أثناء رحلتها خلال مياه الدولة الساحلية أو لغرض تلك الرحلة .

٣ - لا تخل الفقرة ٢ بحق الدولة الساحلية ، وفقا لقوانينها ، في أن توقع اجراءات التنفيذ لغرض أى دعوى مدنية ، ضد أية سفينة أجنبية راسية في بحرها الاقليمي أو مارة خلال بحرها الاقليمي أو أن تحتجزها بعد مغادرة المياه الداخلية .

٣ - للدولة الساحلية أن توقف مؤقتاً ، دون تمييز قانوناً أو فعلاً بين السفن الأجنبية ، العمل بالمرور البرئ للسفن الأجنبية في قطاعات محددة من بحرها الاقليمي اذا كان هذا الايقاف ضرورياً لحماية أمن تلك الدولة ، بما في ذلك المناورات بالأسلحة . ولا يبدأ نفاذ هذا الايقاف إلا بعد أن يعلن عنه الاعلان الواجب .

### المادة ٢٦

#### الرسوم التي يجوز فرضها على السفن الأجنبية

- ١ - لا يجوز أن تفرض رسوم على السفن الأجنبية لمجرد مرورها خلال البحر الاقليمي .
- ٢ - لا يجوز أن تفرض رسوم على سفينة أجنبية مارة بالبحر الاقليمي إلا مقابل خدمات محددة قدمت الى السفينة . وتجبي هذه الرسوم من غير تمييز .

#### القسم الفرعي باء - القواعد المنطبقة على السفن التجارية والسفن الحكومية المستعملة لأغراض تجارية

### المادة ٢٧

#### الولاية الجنائية على ظهر سفينة أجنبية

- ١ - لا ينبغي للدولة الساحلية أن تمارس الولاية الجنائية على ظهر سفينة أجنبية مارة خلال البحر الاقليمي من أجل توقيف أى شخص أو اجراء أى تحقيق بصدده جريمة ارتكبت على ظهر السفينة أثناء مرورها إلا في الحالات التالية فقط :
  - ( أ ) اذا امتدت نتائج الجريمة الى الدولة الساحلية ،
  - ( ب ) او اذا كانت الجريمة من نوع يخل بسلم البلد أو بحسن النظام في البحر الاقليمي ،
  - ( ج ) او اذا طلب ربان السفينة أو ممثل دبلوماسي أو موظف قنصلي لدولة العلم مساعدة السلطات المحلية ،
  - ( د ) او اذا كانت هذه التدابير لازمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو المواد التي تؤثر على العقل .

### المادة ٢٣

#### السفن الأجنبية التي تعمل بالقوة النووية والسفن التي تحمل مواد نووية أو غيرها من المواد ذات الطبيعة الخطرة أو المؤذية

على السفن الأجنبية التي تعمل بالقوة النووية والسفن التي تحمل مواد نووية أو غيرها من المواد ذات الطبيعة الخطرة أو المؤذية ، أثناء ممارستها لحق المرور البرئ عبر البحر الاقليمي ، أن تحمل من الوثائق وأن تراعي من التدابير الوقائية الخاصة ما قرره الاتفاقات الدولية فيما يتعلق بتلك السفن .

### المادة ٢٤

#### واجبات الدولة الساحلية

- ١ - لا تعيق الدولة الساحلية المرور البرئ للسفن الأجنبية عبر بحرها الاقليمي الا وفقا لهذه الاتفاقية . وتحتج بصورة خاصة ، في تطبيقها لهذه الاتفاقية أو لأي من القوانين أو الأنظمة المعتمدة طبقا لهذه الاتفاقية ، عما يلي :
  - ( أ ) فرض شروط على السفن الأجنبية يكون أثرها العملي انكار حق المرور البرئ على تلك السفن أو الاخلال به ،
  - ( ب ) أو التمييز قانونا أو فعلا ضد سفن أي دولة أو ضد السفن التي تحمل بضائع الى أي دولة أو منها أو لحسابها .
- ٢ - تعلن الدولة الساحلية الاعلان المناسب عن أي خطر على الملاحة تعلم بوجوده داخل بحرها الاقليمي .

### المادة ٢٥

#### حقوق الحماية للدولة الساحلية

- ١ - للدولة الساحلية أن تتخذ في بحرها الاقليمي الخطوات اللازمة لمنع أي مرور لا يكون بريئا .
- ٢ - في حالة السفن المتوجهة الى المياه الداخلية أو التي تريد التوقف في مرفق مينائي خارج المياه الداخلية ، للدولة الساحلية الحق أيضا في اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع أي حرق للشروط التي يخضع لها دخول تلك السفن الى المياه الداخلية أو توقفها في المرافق المينائية .

- ( ح ) منع خرق قوانين وأنظمة الدولة الساحلية الجمركية أو الضريبية أو المتعلقة بالهجرة أو الصحة .
- ٢ - لا تنطبق هذه القوانين والأنظمة على تصميم السفن الأجنبية أو بنائها أو معداتها أو تكهين طواقمها إلا إذا كان الغرض منها أعمال قواعد أو معايير دولية مقبولة عموماً .
- ٣ - تعلن الدولة الساحلية الاعلان الواجب عن جميع هذه القوانين والأنظمة .
- ٤ - تمثل السفن الأجنبية التي تمارس حق المرور البرئ خلال البحر الاقليمي لجميع هذه القوانين والأنظمة ولجميع الأنظمة الدولية المقبولة عموماً بشأن منع المصادمات في البحر .

#### المادة ٢٢

#### الممرات البحرية ونظم تقسيم حركة المرور في البحر الاقليمي

- ١ - للدولة الساحلية ، كلما اقتضت ذلك سلامة الملاحة ، أن تفرض على السفن الأجنبية التي تمارس حق المرور البرئ خلال بحرها الاقليمي استخدام الممرات البحرية واتباع نظم تقسيم حركة المرور التي قد تعينها أو تقررها لتنظيم مرور السفن .
- ٢ - ويجوز ، بصفة خاصة ، أن يفرض على الناقلات والسفن التي تعمل بالقوة النووية والسفن التي تحمل مواد نووية أو غيرها من المواد والمنتجات ذات الطبيعة الخطرة أو المؤذية أن تقصر مرورها على تلك الممرات البحرية .
- ٣ - تأخذ الدولة الساحلية بعين الاعتبار ، عند تعيينها للممرات البحرية وتقريرها لنظم تقسيم حركة المرور بموجب هذه المادة ، ما يلي :
- ( أ ) توصيات المنظمة الدولية المختصة ،
- ( ب ) وأى قنوات تستخدم عادة للملاحة الدولية ،
- ( ج ) وما لسفن وقنوات معينة من مميزات خاصة ،
- ( د ) وكثافة حركة المرور .
- ٤ - تبين الدولة الساحلية بوضوح حد ود هذه الممرات البحرية ونظم تقسيم حركة المرور في خرائط يعلن عنها الاعلان الواجب .



- ( ز ) تحميل أو انزال أى سلعة أو عملة أو شخص خلافا لقوانين وأنظمة الدولة الساحلية الجمركية أو الضريبية أو المتعلقة بالهجرة أو الصحة ،
- ( ح ) أى عمل من أعمال التلويث المقصود والخطير يخالف هذه الاتفاقية ،
- ( ط ) أى من أنشطة صيد السمك ،
- ( ي ) القيام بأنشطة بحث أو مسح ،
- ( ك ) أى فعل يهدف إلى التدخل في عمل أى من شبكات المواصلات أو من المرافق أو المنشآت الأخرى للدولة الساحلية ،
- ( ل ) أى نشاط آخر ليست له علاقة مباشرة بالمرور .

## المادة ٢٠

### الفواصات والمركبات الغاطسة الأخرى

على الفواصات والمركبات الغاطسة الأخرى ان تبهر طافية ورافعة علمها حين تكون في البحر الاقليمي .

## المادة ٢١

### قوانين وأنظمة الدولة الساحلية بشأن المرور البرئ

- ١ - للدولة الساحلية أن تعتمد ، طبقا لأحكام هذه الاتفاقية وغيرها من قواعد القانون الدولي ، قوانين وأنظمة بشأن المرور البرئ عبر البحر الاقليمي ، تتناول الأمور التالية كلها أو بعضها :
- ( أ ) سلامة الملاحة وتنظيم حركة المرور البحري ،
- ( ب ) حماية وسائل تيسير الملاحة والتسهيلات الملاحية وغير ذلك من المرافق أو المنشآت ،
- ( ج ) حماية الكابلات وخطوط الأنابيب ،
- ( د ) حفظ الموارد الحية للبحر ،
- ( هـ ) منع خرق قوانين وأنظمة الدولة الساحلية المتعلقة بصائد الأسماك ،
- ( و ) الحفاظ على بيئة الدولة الساحلية ومنع تلوثها وخفضه والسيطرة عليه ،
- ( ز ) البحث العلمي البحري وأعمال المسح الهيدروغرافي ،

## المادة ١٨

### معنى المرور

- ١ - المرور يعني الملاحة خلال البحر الاقليمي لغرض :
  - ( أ ) اجتياز هذا البحر دون دخول المياه الداخلية أو التوقف في مرسى أو فسي مرفق مينائي يقع خارج المياه الداخلية ،
  - ( ب ) أو التوجه الى المياه الداخلية أو منها أو التوقف في أحد هذه المراسي أو المرافق المينائية أو مغادرته .
- ٢ - يكون المرور متواصلا وسريعا . ومع هذا فان المرور يشتمل على التوقف والرسو، ولكن فقط بقدر ما يكون هذا التوقف والرسو من مقتضيات الملاحة العادية ، أو حين تستلزمها قوة قاهرة أو حالة شدة ، أو حين يكونان لغرض تقديم المساعدة الى أشخاص أو سفن أو طائرات في حالة خطر أو شدة .

## المادة ١٩

### معنى المرور الجري

- ١ - يكون المرور بريئا مادام لا يضر بسلم الدولة الساحلية أو بحسن نظامها أو بأمنها . ويتم هذا المرور طبقا لهذه الاتفاقية ولقواعد القانون الدولي الأخرى .
- ٢ - يعتبر مرور سفينة أجنبية ضارا بسلم الدولة الساحلية أو بحسن نظامها أو بأمنها اذا قامت السفينة أثناء وجودها في البحر الاقليمي بأى من الأنشطة التالية :
  - ( أ ) أى تهديد بالقوة أو أى استعمال لها ضد سيادة الدولة الساحلية أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي ، أو بأية صورة أخرى انتهاكا لمبادئ القانون الدولي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة ،
  - ( ب ) أى مناورة أو تدريب بأسلحة من أى نوع ،
  - ( ج ) أى عمل يهدف الى جمع معلومات تضر بدفاع الدولة الساحلية أو أمنها ،
  - ( د ) أى عمل دعائي يهدف الى المساس بدفاع الدولة الساحلية أو أمنها ،
  - ( هـ ) اطلاق أى طائرة أو انزالها أو تحميلها ،
  - ( و ) اطلاق أى جهاز عسكري أو انزاله أو تحميله ،

### المادة ١٥

#### تعيين حدود البحر الاقليمي بين دولتين ذواتي سواحل متقابلة أو متلاصقة

حيث تكون سواحل دولتين متقابلة أو متلاصقة ، لا يحق لأي من الدولتين ، في حال عدم وجود اتفاق بينهما على خلاف ذلك ، أن تمتد بحرهما الاقليمي الى أبعد من الخط الوسط الذي تكون كل نقطة عليه متساوية في بُعدها عن أقرب النقاط على خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الاقليمي لكل من الدولتين . غير أن هذا الحكم لا ينطبق حين يكون من الضروري بسبب سند تاريخي أو ظروف خاصة أخرى تعيين حدود البحر الاقليمي لكل من الدولتين بطريقة تخالف هذا الحكم .

### المادة ١٦

#### الخرائط وقوائم الاحداثيات الجغرافية

- ١ - تبين خطوط الأساس لقياس عرض البحر الاقليمي والمحددة وفقا للمواد ٧ و ٩ و ١٠ ، أو الحدود الناجمة عنها ، وخطوط التحديد المرسومة وفقا للمادتين ١٢ و ١٥ ، على خرائط ذات مقياس أو مقاييس ملائمة للتثبت من موقعها . هجوز ، كبدويل ، الاستعاضة عن ذلك بقائمة بالاحداثيات الجغرافية للنقاط تعيين السند الجيوديسي .
- ٢ - تعلن الدولة الساحلية الاعلان الواجب من هذه الخرائط أو قوائم الاحداثيات الجغرافية وتودع نسخة من كل خريطة أو قائمة منها لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

#### الفرع ٣ - المرور البري في البحر الاقليمي

#### القسم الفرعي ألف - قواعد تنطبق على جميع السفن

### المادة ١٧

#### حق المرور البري

رهنًا بمراعاة هذه الاتفاقية ، تتمتع سفن جميع الدول ، ساحلية كانت أو غير ساحلية ، بحق المرور البري خلال البحر الاقليمي .

### المادة ١١

#### الموانئ

لأغراض تعيين حدود البحر الاقليمي ، تعتبر جزءا من الساحل أبعد المنشآت المرفئية الدائمة التي تشكل جزءا أصيلا من النظام المرفئي . ولا تعتبر المنشآت المقامة في عرض البحر والجزر الاصطناعية من المنشآت المرفئية الدائمة .

### المادة ١٢

#### المراسي

تدخل في حدود البحر الاقليمي المراسي التي تستخدم عادة لتحميل السفن وتفريغها ورسوها والتي تكون لولا ذلك واقعة جزئيا أو كليا خارج الحد الخارجي للبحر الاقليمي .

### المادة ١٣

#### المرتفعات التي تنحسر عنها المياه عند الجزر

١ - المرتفع الذي تنحسر عنه المياه عند الجزر هو مساحة من الأرض متكوّنة طبيعيا محاطة بالمياه وتعلو عليها في حالة الجزر ، ولكنها تكون مغمورة عند المد . وعند ما يكون المرتفع الذي تنحسر عنه المياه عند الجزر واقعا كليا أو جزئيا على مسافة لا تتجاوز عرض البحر الاقليمي من البر أو من جزيرة ، يجوز أن يستخدم حد أدنى الجزر في ذلك المرتفع كخط أساس لقياس عرض البحر الاقليمي .

٢ - عندما يكون المرتفع الذي تنحسر عنه المياه عند الجزر واقعا كليا على مسافة تتجاوز عرض البحر الاقليمي من البر أو من جزيرة ، لا يكون له بحر اقليمي خاص به .

### المادة ١٤

#### الجمع بين طرق تحديد خطوط الأساس

يجوز للدولة الساحلية أن تحدد خطوط الأساس تباعا بأية طريقة من الطرق المنصوص عليها في المواد السابقة بما يناسب اختلاف الظروف .

حصر مساحات مائية وجعلها مياهها داخلية بعد أن لم تكن تُعتبر كذلك من قبل ، ينطبق على تلك المياه حق المرور البرئ كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية .

### المادة ٩

#### مصاب الأنهار

إذا كان هناك نهر يصب مباشرة في البحر ، يكون خط الأساس خطأ مستقيماً عبر مصب النهر بين نقطتين على حد أدنى الجزر على ضفتيه .

### المادة ١٠

#### الخلجان

١ - لا تتناول هذه المادة الا الخلجان التي تعود سواحلها لدولة واحدة .

٢ - لأغراض هذه الاتفاقية ، يراد بالخلج انبعاث واضح المعالم يكون توافقه بالقياس الى عرض مدخله على نحو يجعله يحتوى على مياه محصورة بالبر وبشكل أكثر من مجرد انحناء للساحل . غير أن الانبعاث لا يعتبر خليجاً الا اذا كانت مساحته تعادل أو تفوق مساحة نصف دائرة قطرها خط يرسم عبر مدخل ذلك الانبعاث .

٣ - مساحة الانبعاث ، لغرض القياس ، هي المساحة الواقعة بين حد أدنى الجزر حول شاطئ الانبعاث وبين خط يصل بين حد أدنى الجزر على نقطتي مدخله الطبيعي . وحيث يكون للانبعاث ، بسبب وجود جزر ، أكثر من مدخل واحد ، يرسم نصف الدائرة على قطر يعادل طوله مجموع أطوال الخطوط المرسومة عبر المداخل المختلفة . وتحتسب مساحة الجزر الموجودة داخل الانبعاث ضمن مساحة الانبعاث كما لو كانت جزءاً من مساحته الطافية .

٤ - اذا كانت المسافة بين حدى أدنى الجزر لنقطتي المدخل الطبيعي لخليج ما لا تتجاوز ٢٤ ميلاً بحرياً جاز أن يرسم خط فاصل بين حدى أدنى الجزر المذكورين ، وتعتبر المياه الواقعة داخل هذا الخط مياهها داخلية .

٥ - حيث تتجاوز المسافة بين حدى أدنى الجزر لنقطتي المدخل الطبيعي لخليج ما ٢٤ ميلاً بحرياً ، يرسم خط أساس مستقيم طوله ٢٤ ميلاً بحرياً داخل الخليج بطريقة تجعله يحصر أكبر مساحة من المياه يمكن حصرها بخط له هذا الطول .

٦ - لا تنطبق الأحكام الآتية الذكر على ما يسمى بالخلجان " التاريخية " ، ولا في أية حالة يطبق فيها نظام خطوط الأساس المستقيمة المنصوص عليه في المادة ٧ .

## المادة ٦

### الشعاب المرجانية

في حالة الجزر الواقعة فوق حلقات مرجانية أو الجزر المحاطة بشعاب مرجانية ، خط الأساس لقياس عرض البحر الاقليمي هو حد أدنى الجزر للشعبة المرجانية باتجاه البحر كما هو مبين بالرمز المناسب على الخرائط المعترف بها رسميا من قبل الدولة الساحلية .

## المادة ٧

### خطوط الأساس المستقيمة

- ١ - حيث يوجد في الساحل انبعاث عميق وانقطاع ، أو حيث توجد سلسلة من الجزر على امتداد الساحل وعلى مسافة قريبة منه مباشرة ، يجوز أن تستخدم في رسم خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الاقليمي طريقة خطوط الأساس المستقيمة التي تصل بين نقاط مناسبة .
- ٢ - حيث يكون الساحل شديد التقلب بسبب وجود دلتا وظروف طبيعية أخرى ، يجوز اختيار النقاط المناسبة على أبعد مدى باتجاه البحر من حد أدنى الجزر ، وبغض النظر عما يحدث بعد ذلك من انحسار في حد أدنى الجزر ، تظل خطوط الأساس المستقيمة سارية المفعول الى أن تغيرها الدولة الساحلية وفقا لهذه الاتفاقية .
- ٣ - يجب ألا ينحرف رسم خطوط الأساس المستقيمة أي انحراف ذي شأن عن الاتجاه العام للساحل ويتعين أن تكون المساحات البحرية التي تقع داخل نطاق الخطوط مرتبطة بالاقليم البري ارتباطا وثيقا كافيا لكي تخضع لنظام المياه الداخلية .
- ٤ - لا ترسم خطوط الأساس المستقيمة من المرتفعات التي تنحسر عنها المياه عند الجزر واليهما ما لم تكن قد بنيت عليها منائر أو منشآت ماثلة تعلو دائما سطح البحر أو الا في الحالات التي يكون فيها مد خطوط الأساس من هذه المرتفعات واليهما قد حظي باعتراف دولي عام .
- ٥ - حيث تكون طريقة خطوط الأساس المستقيمة قابلة للتطبيق بموجب الفقرة ١ ، يجوز أن تؤخذ في الاعتبار ، في تقرير خطوط أساس معينة ، ما تنفرد به المنطقة المعنية من مصالح اقتصادية ثبت وجودها وأهميتها ثبوتا جليا بالاستعمال الطويل .
- ٦ - لا يجوز لدولة أن تطبق نظام خطوط الأساس المستقيمة على نحو يفصل البحر الاقليمي لدولة أخرى عن أعالي البحار أو عن المنطقة الاقتصادية الخالصة .

## المادة ٨

### المياه الداخلية

- ١ - باستثناء ما هو منصوص عليه في الجزء الرابع ، تشكل المياه الواقعة على الجانب المواجه للبر من خط الأساس للبحر الاقليمي جزءا من المياه الداخلية للدولة .
- ٢ - حيث يؤدي تقرير خط الأساس المستقيم وفقا للطريقة المبينة في المادة ٧ الى

## الجزء الثاني

### البحر الاقليمي والمنطقة المتاخمة

#### الفرع ١ - أحكام عامة

##### المادة ٢

#### النظام القانوني للبحر الاقليمي ، وللحيز الجوي فوق البحر الاقليمي ، ولقاعه وباطن أرضه

- ١ - تمتد سيادة الدولة الساحلية خارج اقليمها البري ومياهها الداخلية ، أو مياهها الأرخبية إذا كانت دولة أرخبيلية ، الى حزام بحري ملاصق يعرف بالبحر الاقليمي .
- ٢ - تمتد هذه السيادة الى الحيز الجوي فوق البحر الاقليمي وكذلك الى قاعه وباطن أرضه .
- ٣ - تمارس السيادة على البحر الاقليمي رهنا بمراعاة أحكام هذه الاتفاقية وغيرها من قواعد القانون الدولي .

#### الفرع ٢ - حدود البحر الاقليمي

##### المادة ٣

#### عرض البحر الاقليمي

لكل دولة الحق في أن تحدد عرض بحرها الاقليمي بمسافة لا تتجاوز ١٢ ميلا بحريا مقيسة من خطوط الأساس المقررة وفقا لهذه الاتفاقية .

##### المادة ٤

#### الحد الخارجي للبحر الاقليمي

الحد الخارجي للبحر الاقليمي هو الخط الذي يكون بُعد كل نقطة عليه عن أقرب نقطة على خط الأساس مساويا لعرض البحر الاقليمي .

##### المادة ٥

#### خط الأساس العادي

باستثناء الحالات التي تنص فيها هذه الاتفاقية على غير ذلك ، خط الأساس العادي لقياس عرض البحر الاقليمي هو حد أدنى الجزر على امتداد الساحل كما هو مبين على الخرائط ذات المقياس الكبير المعترف بها رسميا من قبل الدولة الساحلية .

هذه المواد ، أو تنتج عن معالجة هذه الفضلات أو المواد الأخرى  
على متن تلك السفن أو الطائرات أو الأرصفة أو التركيبات ،  
٢١ ' ايداع مواد لغرض غير مجرد التخلص منها ، بشرط ألا يتعارض هذا  
الایداع مع مقاصد هذه الاتفاقية .

٢ - (١) تعني " الدول الأطراف " الدول التي قبلت الالتزام بهذه الاتفاقية والتي  
تكون هذه الاتفاقية نافذة بالنسبة اليها ،

(٢) تنطبق هذه الاتفاقية ، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال على الكيانات  
المشار اليها في الفقرات الفرعية (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) من الفقرة ١ من المادة  
٣٠٥ ، والتي تصبح اطرافا في هذه الاتفاقية وفقا للشروط ذات الصلة بكل منها ، وضمن  
هذا النطاق يشير مصطلح " الدول الأطراف " الى تلك الكيانات .



## الجزء الأول

### مقدمة

#### المادة ١

### المصطلحات المستخدمة والنطاق

١ - لأغراض هذه الاتفاقية :

(١) تعني " المنطقة " قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية .

(٢) تعني " السلطة " السلطة الدولية لقاع البحار .

(٣) تعني " الأنشطة في المنطقة " جميع أنشطة استكشاف واستغلال موارد المنطقة .

(٤) يعني " تلوث البيئة البحرية " ادخال الانسان في البيئة البحرية ، بما في ذلك صاب الأنهار ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، مواد أو طاقة تنجم عنها أو يحتمل أن تنجم عنها آثار مؤذية ، مثل الإضرار بالموارد الحية والحياة البحرية ، وتعريض الصحة البشرية للأخطار ، وإعاقة الأنشطة البحرية ، بما في ذلك صيد الأسماك وغيره من أوجه الاستخدام المشروعة للبحار ، والحط من نوعية قابلية مياه البحر للاستعمال ، والاقبال من الترويح .

(٥) (أ) يعني " الإغراق " :

'١' أى تصريف متعمد في البحر للفضلات أو المواد الأخرى من السفن أو الطائرات أو الأرصعة أو غير ذلك من التركيبات الاصطناعية ،

'٢' أى إغراق متعمد في البحر للسفن أو الطائرات أو الأرصعة أو غير ذلك من التركيبات الاصطناعية ،

(ب) لا يشمل " الإغراق " ما يلي :

'١' تصريف الفضلات أو المواد الأخرى الذى يصاحب التشغيل الاعتيادى للسفن أو الطائرات أو الأرصعة أو غيرها من التركيبات الاصطناعية ومعداتنا في البحر ، أو ينتج عنه ، وذلك خلاف الفضلات أو المواد الأخرى التي تنقل بواسطة أو الى سفن أو طائرات أو أرسعة أو تركيبات اصطناعية أخرى في البحر تشغل لغرض التخلص من مثل

## اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

ان الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ،

اذ تحدها الرغبة في أن تسوّى ، بروح التفاهم المتبادل والتعاون ، كل المسائل المتصلة بقانون البحار ، واذ تدرك المغزى التاريخي لهذه الاتفاقية بوصفها مساهمة هامة في صون السلم وتحقيق العدالة والتقدم لشعوب العالم جمعاء ،

واذ تلاحظ أن التطورات التي حدثت منذ مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار المعقودين في جنيف عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٠ قد أبرزت الحاجة الى اتفاقية جديدة لقانون البحار مقبولة عموما ،

واذ تعي أن مشاكل حيز المحيطات وثيقة الترابط ويلزم النظر فيها ككل ،

واذ تسلّم باستحسان العمل ، عن طريق هذه الاتفاقية ، ومع إيلاء المراعاة الواجبة لسيادة كل الدول ، على اقامة نظام قانوني للبحار والمحيطات يبسر الاتصالات الدولية ويشجع على استخدام البحار والمحيطات في الأغراض السلمية ، والانتفاع بمواردها على نحو يتسم بالانصاف والكفاءة ، وصون مواردها الحية ، ودراسة وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ،

واذ تضع في اعتبارها أن بلوغ هذه الأهداف سيساهم في تحقيق نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف يراعي مصالح واحتياجات الانسانية جمعاء ، ولا سيما المصالح والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ، ساحلية كانت ام غير ساحلية ،

واذ ترغب في أن تطور ، عن طريق هذه الاتفاقية ، المبادئ الواردة في القرار ٢٧٤٩ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ الذي اعلنت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميا ، بين ما أعلنته ، أن منطقة قاع البحار والمحيطات وباطن أرضه ، خارج حدود الولاية الوطنية ، هي ومواردها تراث مشترك للانسانية ، وأن استكشافها واستغلالها يجب أن يكونا لصالح الانسانية جمعاء ، بصرف النظر عن الموقع الجغرافي للدول ،

واذ تؤمن بأن عملية تدوين قانون البحار وتطويره التدريجي التي تحققت في هذه الاتفاقية ، ستساهم في تعزيز السلم والأمن والتعاون والعلاقات الودية بين جميع الدول طبقا لمبادئ العدل والمساواة في الحقوق ، وستشجع على التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع شعوب العالم ، وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها المبينة في الميثاق ،

واذ تؤكد أن قواعد ومبادئ القانون الدولي المطبق عموما ستظل تحكم المسائل التي لا تنظمها هذه الاتفاقية ،

قد اتفقت على ما يلي :



اتفاقية الأمم المتحدة  
لقانون البحار

